

اصلاح الفاسد من لغة الجرائد

يحتوي على نقد كتاب لغة الجرائد للشيخ ابراهيم اليازجي
والرد على قسطنطين افندي الحمصي

بقلم
محمد سليم البخاري

استاذ الآداب العربية في مدرسة التجهيز والعلمين بدمشق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَسَائِرِ
الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ .

أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ كَانَ بَعْضُ الْأَصْدِقَاءِ أَهْدَى إِلَيَّ نَسْخَةً مِنْ كِتَابِ لُغَةِ
الْجَرَائِدِ لِلْفُقُوهِ الْمَشْهُورِ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْيَازْجِي ، فَرَأَيْتُ فِيهَا كَلِمَاتٍ غَيْرَ
جَارِيَةٍ عَلَى السَّنَنِ الصَّحِيحِ ، وَآخَرَى عَدَّهَا مِنَ الْغَلَطِ وَهِيَ مِنَ الْفَصِيحِ
فَبَيَّنْتُ ذَلِكَ فِي كَلِمَةٍ نَشَرْتُ فِي الْعَدَدِ ٢٢ وَ ٢٣ وَ ٢٤ مِنْ جَرِيدَةِ
الْفَيْحَاءِ الْغَرَاءِ ، وَأَيَّدْتُ مَا ذَكَرْتُهُ بِالنُّصُوصِ وَالْأَدَلَّةِ ، فَتَلَقَّى ذَلِكَ أَهْلَ
الْعَقُولِ بِالْقَبُولِ ، وَثَارَ لَهُ ثَأْنُ الْعِجَاجِ وَالْمُجَاجِ مِنْ أَدْعِيَاءِ الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ ،
وَانْبَرَى كُلُّ مَنْهُمْ يَنْثُرُ مَا فِي كِنَانَتِهِ مِنَ الْجَهَالَةِ وَالْخُرْقِ ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لِي أَنَّهُمْ
كَمَا قَالَ الْمَثَلُ (شَنْوَةَ بَيْنَ يَتَامَى رَضَعٍ) تَرَفَعَتْ عَنْ إِجَابَتِهِمْ لِأَنَّهُمْ لَمْ
يَأْتُوا فِي كُلِّ مَا كَتَبُوهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ ، وَأَمَّا سَوَدُّوا الصِّحَافَ بِالْجَمْعَةِ
الْفَارِغَةِ ، وَرَبَّمَا كَانَ السَّكُوتُ جَوَابًا .

ثُمَّ اطَّلَعْتُ فِي مَجْلَةٍ (مَنْبِرًا) عَلَى كَلِمَاتٍ لِلخَوَاجَةِ قُسْطَاكِي أَفَنْدِي الْحَمْصِي
حَاوَلَ فِيهَا أَنْ يَنْقُضَ مَا أَبْرَمْتُ ، وَيَقْوِضَ مَا أَحْكَمْتُ ، وَأَنْ يَجْعَلَ نَفْسَهُ

في عداد العلماء ، او رثياً في الأدباء ، ولكن قصر به عن ذلك
 علمه ، وخانه فهمه ، فأخذ يخبط خبط عشواء ، ويتسكع في
 غمرات الأوهام والشبهات ، وأتى بضروب من الأدلة أوهى من
 بيت العنكبوت ، وأرق من غرقى البيض ، ولكنها تضحك الناكل ،
 ونندي جبين العاقل ، ثم آنس من نفسه العجز عن قرع الحجة
 بالحجة ، فلاذ بالبذاء والسفه ، واعتصم بجبل المغالطة والسفسطة ، حتى
 زلت به قدمه وهو لا يشعر ، وسبل به وهو لا يدري . فدحضت
 أقواله الزائفة بالحجج الدامغة ، حتى انضح للدلائل أن قوله ريج في
 قفص ، وأن رأيه دون الحداب يحصر .

وقد رغب اليّ فريق من أولي الفضل والعلم أن أجمع ما كتبه
 في رسالة ، فلم يسعني الا تحقيق الرغب ، وإجابة الطلب ، وقد افنتها
 بما كتبه أولاً ، ثم أتبعته بما كتبه ثانياً ، وربما أضفت اليها شيئاً مما
 لم يكن من قبل لإيضاح قاعدة أو تقوية شاهد ، وطويت ذكر
 شيء قد كان على حسب ما تقتضيه الحاجة ، وسميتها (إصلاح الفاسد
 من لغة الجرائد) واني لأرجو من وقف على خالي أو خطأ فيها
 أن يرشدني اليه لأسارع الى اصلاحه وأضعف له الشكر ، فان
 الإنسان عرضة للنسيان . والعصمة لله وحده .

وهذا ما كتبه أولاً (بعد مقدمة صغيرة) :

قال العلامة الشيخ ابراهيم اليازجي في لغة الجرائد في صفحة (٨) :
ولذلك يعده أكثرهم من الأفعال الغير المتصرفه اه

وفي هذه الجملة خطأ من وجهين الأول إدخال آل على غير
وهو لا يجوز على الصحيح ولم يثبت سماعه ، قال الصبان في حاشيته :
نقل الشنواني عن السيد أنه صرح في حواشي الكشف بأن غيراً
لا تدخل عليها آل إلا في كلام المولدين . الثاني إدخال آل على
غير وعلى متصرفه وهما متضايقان ولا يجوز تعريف المتضايقين إلا
إذا كان الأول وصفاً مضافاً لعموله ، أو كان الأول عدداً مضافاً
إلى ميمزه في قول وما هنا ليس كذلك .

(٢) وقال في ص (١٠) وقد أضافت على هذا الاستعمال أقوال
مشاهير المولدين اه

وأعاد مشاهير في ص (١١٨) و (١١٩) ولا يصح جمع مشهور
على مشاهير لأن مفعولاً لا يجمع جمع تكسير كما صرح بذلك ابن
الحاجب والعلامة الصبان والخضري والزبيدي في تاج العروس
وما ورد مخالفاً لهذا فهو شاذ يقتصر فيه على السماع .

(٣) وقال في ص (١٨) على أن مثل هذا الوهم قد جاء حتى

في كلام بعض الجاهليين لأنه من المواضع التي تلبس على غير اللغوي
قال الحارث بن حازمة :

أجمعوا أمرهم بليل فلما أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء
فأنث الضوضاء على توهم أنه من باب شخاء وبغضاء والذي
يلزم عن هذا أن يكون اشتقاقه من ضاض يضوض وهي مادة لم ينطقوا
بها أيضاً ، والصحيح أن الضوضاء وزنه فعلال على حد بلبال وزلزال
واشتقاقه من الضوء وهي الصياح والجلابة وأصله ضوضاو ثم قلبت
الواو همزة لتطرفها بعد ألف اهـ

وقد عثر الكاتب في هذا المقام بذيله ، وضربت عليه الأرض
بالأسداد ، فلم يمتد إلى محجة الصواب والسداد ، وبيان ذلك أنه قال :
والصحيح أن الضوضاء وزنه فعلال على حد بلبال واشتقاقه من
الضوء الخ وهذا غير صحيح من وجوه الأول : أن هذا الحرف
إذا كان على حد بلبال وزلزال وجب أن يكون من الرباعي مثاها
وعلى هذا فلا يصح أن يكون اشتقاقه من الضوء لأنها ثلاثية ولم
يقل أحد بجواز اشتقاق الرباعي من الثلاثي . الثاني : إذا كانت
الكلمة مشتقة من الضوء وجب أن تكون ضواء فمن أين جيئ
بالضاد الثانية ولم يقل أحد بجواز إبدال الضاد من الواو . الثالث :

أن الصحيح في هذه الكلمة كونها من الرباعي وإليك ما ذكرته
العلماء فيها مما يؤيد بطلان ما قاله الكاتب وصحة ما قلناه، قال في
التاج في مادة ضئضي: الضأضاء والضوضاء أصوات الناس ورجل
مضوض كأن أصله مضوضي بالهمز، وقال في مادة ضوض الضوضا
مقصورة الجلبة وأصوات الناس لغة في المهوزة الممدودة يقال
ضوضي الرجال ضوضاة وضوضاء إذا سمعت أصواتهم، ويقال
رجل مضوض أي مصوت كمضوضي. وقال في مادة ضوة: الضوة
الجلبة كالضوضاة نقله الجوهري.

وقل أبو العباس في كتاب المقصور والممدود: والضوضاة
الأصوات المرتفعة ممدودة في قول الفراء مقصورة عند الأصمعي
وأنشد:

ثم نادوا بعد تلك الضوضا منهم بهاب وهلا ويا با
ثم ذكر بيت الحارث المتقدم وقال: قال سيبويه فمن قدرها
جعلها جمع ضوضاة ومن مدّها جعلها مصدرًا كالزلزال إذا قلوا زلزلت
الأرض زلزالا وزلزلة وضوضيت ضوضاء وضوضاة، وفي الحديث
الشريف فإذا اتاهم ذلك الارب ضوضوا أي ضجوا واستغاثوا كما فسره
في النهاية.

فقد اتضح من مجموع هذه النصوص الصريحة أن هذه الكلمة رباعية وأنها مثل الضوء لا مشتقة منها كما صرح به في التاج فيما سبق . أما تأنيث الضوضاء فلم أر من صرح به ولكنها وردت مؤنثة في اليتين المتقدمين وفي كلام أبي العباس وسيبويه وفي كلام التاج كما تقدم والعرب قد توثت اللفظ باعتبار معناه كما قالوا ثلاث أشخاص في النساء ، ومعنى الضوضاء الجليلة كما رأيته .

(٤) وذكر في ص (٢١) كلمات تستعمل رباعية والصواب أن تستعمل من الثلاثي المجرد كـ هاجه الغضب وهو مقاد إلى هذا الامر ، ثم قال وربما خصوا هذا الاستعمال ببعض صيغ الفعل دون بعض ، يقولون : فلان غير ملام في هذا الامر ، فيأتون به من باب أفعل مع أنهم يقولون لئنه ألومه وأنا لا أئمه له وهو عجب اه

قال في تاج العروس في مادة لوم : وألامه إلامه بمعنى لامه قاله أبو عبيدة وأنشد لمقل بن خويلد الهذلي :

حمدت الله أن أمسى ربيع
بدار الهون ملحياً ملاماً

أي ملوماً ، وقال في المصباح : وألامه بالالف لغة فهو ملام والفاعل ملیم .

(٥) وذكر في ص (٢١) من تلك الكلمات أيضاً أرعبه الخطب

وأمر مرعب .

وقد قال في المصباح رعبت رعباً من باب نفع خفت وبتعدى بنفسه وبالمعزة أيضاً فيقال رعبته وأرعبته ، ونقله عنه في التاج وزاد عليه فقال : وحكى ابن طحمة الإشبيلي وابن هشام اللخمي جوازه .
(٦) وقال في ص (٢٤) ويقولون التف بالحرام بالكسر وهو الملحفة المعروفة وإنما هو الإحرام مصدر أحرم الحاج لأن المحرم لا يلبس ثوباً مخيطاً فأطلق عليه لفظ الإحرام من التسمية بالمصدر اه
وهذا ليس بصحيح على ما فيه من التكلف والتعسف لأن لفظ الإحرام عامي كالحرام أما الذي يلبسه المحرم فيقال له الحريم ، قال في التاج : والحريم ثوب المحرم وتسميه العامة الحرام والإحرام ، فتأمل قوله وتسمية العامة الحرام والإحرام .

(٧) وقال في ص (٢٥) ويقولون هؤلاء أخصامي يريدون جمع الخصم بالفتح وفعل الصحيح العين لا يجمع على أفعال الألفاظ شذت ليس هذا منها والصواب جمعه على خصوم اه

قال في التاج : ومما يستدرك عليه الأخصام جمع خصم ككتف وأكتاف أو جمع خصم كفرخ وأفراخ أو جمع خصم كشهيد وأشهاد فقد نقل الأخصام على أنها جمع خصم بالفتح .

(٨) وقال في ص (٢٦) ومثله قولهم هذا أمر يأنفه الكريم والصواب
يأنف منه وقد جاء من هذا قول لسان الدين بن الخطيب :
قالوا لخدمته دعائك محمدؐ فأنفها وزهدت في الثنويه اه
قال في الناجي : أنف : قال ابن الأعرابي : أنف اذا أجم وثف اذا
كره ثم قال : وقال أعرابي : أنفت فرسي هذا البلد أي اجتوته
وكرهته فهزلت ، وقال في ثف قال ابن الأعرابي : ثف فلان فلاناً
اذا كرهه كأنفه ، وفي كتاب فعلت وأفعلت للزجاج يقال أنفت
الشيء آنفه اذا نزهت عنه .

(٩) وقال في ص (٢٩) ويقولون هذا أمر هام بصيغة الثلاثي
لايكادون يخرجون عنها في الاستعمال والأفصح مهم بالرباعي وعليه
اقتصر في الصحاح والأساس اه
قال في القاموس والتاج : وهمم الأمر همماً ومهمة حزنه وأقلقه
كأهمه وقال في المصباح : وأهمني الأمر بالألف أقلقني وهمني همماً
من باب قتل مثله فقد جعلوا الثلاثي والرباعي متماثلين ولم يذكروا
أن أحدهما أفصح من الآخر فادعاء ذلك يحتاج إلى دليل واقتصر
الصحاح والأساس على صيغة لاوجب أن يكون ماعداها غير
صحيح أو فصيح كما يتضح ذلك من الاستقراء

(١٠) وقال في ص (٣٢) عند كلامه على ذي قبل وذو أنف وذو عوض ، ولم يذكر القاموس عوض بهذا التركيب ولا تعرض له صاحب التاج اهـ

وقد ذكرها القاموس في مادة عوض في قوله أفعل ذلك من ذي عوض الخ وذكرها التاج في موضعين الأول في مادة عوض في السطر ٣ صفحة ٥٩ من الجزء الخامس عند قول القاموس المتقدم والثاني في السطر ١٣ من صفحة ٧٣ من الجزء ٨ عند قول القاموس ويقال لا أكلك إلى عشر من ذي قبل كعنب وجبل قال في التاج ومن ذي عوض وعوض .

(١١) وقال في ص (٣٢) ويقولون خرج في مركب يبلغ خمسة آلاف عدداً وهي عبارة شائعة عند أكثر الكتاب لانكاد نفوت واحداً منهم وربما قالوا قتل في هذه المعركة ما يقارب خمسة آلاف عدداً وهو أغرب وإنما ذلك لعدم تدبرهم معنى العدد هنا والمقصود به عند من نقل عنه هذا التركيب وبيانه أنك تقول مثلاً لي على فلان خمسة آلاف درهم عدداً أي لي عليه هذا القدر معدوداً عدداً لا بطريق التقدير والتعريب وتقديره خمسين ديناراً عدداً أي عددتها

له واحداً بعد واحد ومفاده التحقيق والتوكيد لا الحشو والتزيين كما يتوهمونه اهـ

وهذا ظاهر في قولم قتل ما يقارب خمسة آلاف لأن لفظ يقارب ينافي التحقيق ، أما قولم يبلغ خمسة آلاف عدداً فلم يظهر لي فرق بينه وبين لي على فلان خمسة آلاف درهم عدداً مع أن الأول أولى بالتوكيد من الثاني . وإذا فرضنا أن القائل قال ذلك وهو لم يتحقق أن الموكب يبلغ هذا العدد وجب أن يقيد المنع بمثل هذه الصورة أما إذا سمعنا أو رأينا مثل هاتين الجملتين فمن أين لنا أن نعلم أن النائل لم يتحقق العدد في الأول وتحققه في الثاني مع أن الموكب يجوز أن يكون معدوداً عدداً حقيقياً كما لو كان مؤلفاً من جنود أو تلاميذ أو اناس معينين مثلاً والاحتمال لا يصح أن يبنى عليه حكم عام والأصل في الكلام أن يحمل على الحقيقة ما لم تقع قرينة تصرفه إلى غيرها ، ولما كان الموكب في هذا المقام مظنة أن يكون عدده على سبيل التقريب دفع القائل هذا الاحتمال بقوله عدداً ، فإجازة شيء في محل وحظره في آخر بدون سبب تحكم مرفوض وترجيح بلا مرجح .

(١٢) وذل في ص (٣٤) ويقولون فعل هذا لمصلحة أهل

جلدته يريدون قومه وأهل جبله والجبل الصنف من الناس
كالعرب والترك والروس وغير ذلك وقد أوعى كتابنا بهذه العبارة
وناقلمها بعضهم عن بعض من غير بحث عن مغزاها ومراد قائلها
وهي في الأصل من قول جرير وقد مر بنصيب الشاعر وهو
ينشد وكان نصيب أسود فقال اذهب فأنت أشعر أهل جلدتك
يعني أشعر السود فقال وجلدتك يا أبا حذرة وهي كنية جرير أي
وأشعر البيض أيضاً ، وحينئذ فلا معنى لأن تقول أهل جلدة
الانكليزي مثلاً أو الفرنسي أو الألماني لأن لكل هؤلاء
جلدة واحدة فهي تتناول الجميع على السواء اهـ

قال في التاج ومما يستدرك عليه قولهم قوم من جلدتنا أي من
أنفسنا وعشيرتنا وبهذا يتبين لك أن النقد وقع بغير بحث ولا تنقيب
(١٣) وقال في ص (٣٥) وقريب من هذا قولهم هل شهر
يناير مثلاً وجاء في غرة ابريل وكتبته لعشر خلون من شهر ديسمبر ،
وإنما ذلك كله من الاصطلاح المخصوص بالأشهر القمرية لأن
قولهم هل الشهر يراد به ظهور هلال ذلك الشهر وكذا غرة شهر
كذا المراد بها غرة هلاله وهي أول ما يبدو منه الخ اهـ

قال في المصباح : الغرة بالضم من الشهر وغيره أوله ، وقال

في الناج : قال الجوهرى غرة كل شيء أوله ولا شك أن إبريل
مثلاً شيء من الأشياء فإضافة الغرة إليه صحيحة وتقيدها بغرة
الهلل فقط يفنقر إلى دليل بؤيده .

(١٤) وقال في ص (٣٦) ويقولون نقه من علمته نقاهة وإنما
النقاهة مصدر نقه الكلام إذا فهمه يقال فلان لا يفقه ولا ينقه
وأما مصدر نقه من مرضه فهو النقه بفتحين والنقوه وقد نقه بكسر
القاف وفتحها اه

وظاهر هذا أن ليس لنقه غير هذين المصدرين وقد ذكر في
القاموس مصدراً آخر وهو النقه بفتح فسكون كنع وقال في
المصباح ونقه من باب نفع لغة .

(١٥) وقال في ص (٤٧) وقد تقدم لنا ذكر طائفة من
الأفعال التي يزيدون المحزة في أولها خطأ ولا بأس أن تزيد
هنا أفعالاً آخر توفية للفائدة ، فمن ذلك أرشاه ثم عد منها :
وهو مساق إلى كذا ، وأنشد الضالة ، وأسدل الحجاب الخ .

وقد قصر في بيان ما يريدون بقولهم أنشد الضالة ليبيين موضع
النقد وقد قال سيف الناج : ساق الماشية سوقاً وسياقة بالكسر
ومساقاً وسياقاً كسحاب واستاقها وأساقها فانساق ثم قال : وساق

إلى المرأة مهرها وصداقها سياقاً أرسله كأساقه وفي المصباح نحو
هذا الأخير .

وقال في القاموس أنشد الضالة عرفها واسترشد عنها ضد ،
وعزاه في التاج الى المحكم .

وقال في القاموس ايضاً : سدل الشعر يسدله ويسدله وأسدله
أرخاه وأرسله .

(١٦) ثم قال في ص (٤٧) ومن هذا القليل أغاظه وأشعله
والأفصح غاظه وشعله بالمجرد اه

قال في المصباح قال ابن الاعرابي كما أحكاه الازهري : غاظه
يغيظه وأغاظه بالألف وفي القاموس غاظه يغيظه فاغتاظ وغيظه فتغيظ
وأغاظه قال في التاج لغة في غاظه .

وقال في المصباح : وشعلت النار تشعل بفتحتين واشتعلت
توقدت ويتعدى بالهمزة فيقال أشعلتها ، وفي القاموس : وشعل
النار ألهبها كشعلها وأشعلها وقال الراغب في المفردات : يقال
شعلة من النار وقد أشعلتها وأجاز أبو زيد شعلها وفي الاساس
أشعلت النار في الحطب ولم يذكرها بالمجرد وقل اللحياني : نار
مشعلة ملتهبة منقذة فقد ذكر كل هؤلاء الأئمة أشعل وأغاظ

ولم يقل أحد منهم إن المجرد أفصح بل ظاهر كلام الراغب أن
المزيد أقوى في شغل .

(١٧) وقال في ص (٤٩) ويقولون تعرف على فلان إذا
أحدث به معرفة وهو من التعبير العامي ومن الغريب أن أصحاب
اللغة لا يذكرّون ما يعبر به عن هذا المعنى الخ .

وقد قال في التاج واعترف إليّ أخبرني باسمه وشأنه كأنه أعلمه
به وتعرفت ما عندك تطالبت حتى عرفت ، وقال أيضاً ائته فاستعرف
إليه حتى يعرفك ، وفي اللسان أتيت متكرراً ثم استعرفت أسيه
عرفته من أنا ، وفي التاج أيضاً : وتعرف إليه جعله يعرفه
واعترف له وصف نفسه ، وفي النهاية : تعرف إلى الله في الرخاء
يعرفك في الشدة أي اجعله يعرفك وأظن أن في هذا ما يعبر به
عن المعنى الذي قال إن أصحاب اللغة لا يذكرّونه .

(١٨) وقال في ص (٥٠) ويقولون زرع الشجرة أي غرسها وإنما
الزراع للحب والبنزر ولا يقال للشجرة وما في معناها اه

قال في التاج وفي شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد إنه يقال
زرعت الشجر كما يقال زرعت البر والشعير :

(١٩) وقال في ص (٥٠) وربما قالوا وجعته رأسه ووجعته بطنه كما

نقولُه عامة أهل مصر يؤثنون هذه الألفاظ كلها وهي مذكرة :
 قل في الناج : في مادة بطن : وحكى أبو حاتم عن أبي عبيدة أن
 تأنيثه لغة كما في الصحاح فاقتصار المصنف أي صاحب القاموس على
 التذكير نقصير : فقد جعل عدم ذكره مؤثناً نقصيراً . وعده ابن مالك
 فيما يذكر ويؤنث كما نقله عنه السيوطي في الزهر :

(٢٠) وقال في ص (٥٢) وقول عبد الصمد الصفار :

وشقائق شق القلوب كأنه خد مليح ضم صدغاً أسوداً
 فذكر الشقائق وهي جمع شقيقة لواحدة الشقيق وهو النور المعروف
 قال في القاموس : وشقائق النعمان معروف للواحد والجمع : وقال في
 المصباح ، وشقائق النعمان هو الشَّقر وسمي بذلك لأن النعمان من أسماء الدم
 فهو أخوه في لونه ولا واحد له من لفظه وقيل واحدة شقيقة ، وفي النهاية
 شقائق النعمان هو هذا الزهر الأحمر المعروف ويقال له الشَّقر : فقد ذكره
 هؤلاء الاعلام مذكراً وعلى أنه للواحد والجمع إلا في قول ضعيف كما
 يشعر به قول المصباح (وقيل) ولم يذكر أحد منهم الشقيق ولا أعلم من
 أين اتى به المؤلف فتأمل

(٢١) وقال في ص (٥٨) ويقولون في مقام الإخبار : لا زال زيد يفعل

ولا . لا تدخل على الماضي إلا مع التكرار أو العطف على منفي نحو لا صدق

ولا صلى وما زرت زبداء ولا زارني وإلا صار الكلام معها إنشاء
وانقلب زمان الفعل إلى الاستقبال اهـ

قال احمد ابن فارس في كتاب الصحابي (لا) حرف نسق، ينفي الفعل
المستقبل، نحو لا يخرج زيد، وينهى به نحو لا تفعل، ويكون بمعنى لم إذا
دخلت على ماضٍ . كقوله جل ثناؤه فلا صدق ولا صلى أي لم يصدق
ولم يصل : وقال الشاعر

وأي خميس لا أفأنا نهابه وأسيفنا يقطن من كبشة دما
وأنشدني :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأي عبد لك لا ألما
أي أي عبد لك لم يلم بالذنب :

(٢٢) وقال في ص (٦٢) ويقولون رغب الشيء وشيئ مرغوب يعدونه
بنفسه والصواب رغب فيه اهـ

قال في المصباح رغبت في الشيء ورغبته يتعدى بنفسه أيضاً . ونقله
عنه في التاج . وقال في النهاية رغب يرغب إذا حرص على الشيء
وطمع فيه

(٢٣) وقال في ص (٦٧) وقوله دخان المعامل وغيث أيدي الصنائع
أي ما يثيرونه من الغبار بأيديهم، والغيث مخصص بالغبار الذي يثيره

الأرجل في المشي، إلا إذا أراد أن أولئك الصنائع كانوا يمشون على أيديهم اهـ

قال في القاموس والتاج العثير كخذي التراب والعجاج . وما قلبت من الطين، أو التراب، أو المدر، بأطراف أصابع رجلك، والأثر الخفي وفسره في النهاية بالغبار، ولم أر من هؤلاء من خصه بما نثيره إلا رجل فتأمل (٢٤) وقال في ص (١٢) ويقولون هم الصياغ والسواح، فيعكسون في اللفظين، والصواب الصواع بالواو من صاغ بصوغ والسياح بالياء من ساح يسبح اهـ

قال في القاموس: في صوغ: وهو صائغ وصواغ وصباغ، وقال في التاج، وجمع الصائغ صاغة وصواغ وصياغ بالضم فيهما مع التشديد، وبهذا تعلم أن قوله والصواب: غير صواب لأنه لا يكون إلا في مقابلة الغلط أو الخطأ وما هنا ليس كذلك

(٢٥) وقال في ص (١٤) ويقولون تكتمت الخبر: فيجعلون تكتمت متعدياً، ولا يكون إلا لازماً، يقال تكتم فلان إذا كتم نفسه أو أمره كما يقال تستر وتحجب ونحو ذلك اهـ

ولم أر من ذكر تكتم فلان إذا كتم نفسه (٢٦) وقال في ص (١٥) ويقولون يوم الثلاثاء ويوم الأربعاء

وهو من متابعة العامة أيضاً، والصواب الثلاثاء والأربعاء بالألف الممدودة فيها: ولفظ الاول بضم أوله ولفظ الثاني على مثل أذكاء اه

قال في القاموس يوم الثلاثاء بالمد و يضم: وقال في التاج، وفي التهذيب والثلاثاء لما جعل اسما جعلت الهاء التي كانت في العددمدة، فرقاً بين الحالين وكذلك، الاربعاء، وهذا صريح في أن الثلاثاء: بفتح الأول وقال في ربيع: الأربعاء مثانة الباء ممدودة: ونقل في التاج كسر الحمزة مع كسر الباء وفتحها ولم يذكر في اللسان الثلاثاء إلا بالفتح فتقيد اللفظين بما ذكره مخالف للنقل .

(٢٢) وقال في ص (٩٦) ويقولون: جاءني نحو المئتي رجل، فيستمرون على لفظ الإضافة مع دخول أل على المضاف والصواب: إما إسقاط أل، وإبقاء الإضافة، فيقال نحو مئتي رجل، أو إثبات أل مع رد نون الثانية ونصب رجل على التمييز، فيقال المائتين رجلاً اه

وقد ذكر النحاة، أن تمييز لفظ مائة ومشتاها، يجب أن يكون مفرداً مجزواً: قال ابن الحاجب في الكافية: ويميز مائة والف وثنيتها وجمعه مفرد مجزور، وذكر العلماء: أن العدد المضاف إذا أريد تعريفه: عرف بميزه فنقول، مائة لدرهم، ومائتا الرجل، على ما اختاره المحققون، وقد استوفى العلامة الأشموني في شرح الافية وابن

قتيبة في أدب الكاتب : الكلام على تعريف العدد ، بما لا مزيد عليه
فلا يرجع .

(٢٨) وقال في ص (٩٧) ويقولون آثروا الخلود الى السكينة فيأتون
بهذا الحرف من الثلاثي والفصيح الايخلاد من باب أفعل فيقال
أخلد الى الأمر : اذا سكن إليه ولا يقال خلد الا في لغة ضعيفة اه
قال في المصباح خلد بالمكان خلوداً من باب قعد أقام وأخلد
بالألف مثله ، وخلد إلى كذا وأخلد ، ركن وفي كتاب أفعلت
وفعلت ، للزجاج ، وخلد الرجل الى الأرض . وأخلد ، اسي
مال إليها ولزمها : وذكر ابن قتيبة في أدب الكاتب : في فعلت
وافعلت بانفاق المعنى : خلد إلى الأرض وأخلد : إذا ركن .

(٢٩) وقال في ص (١٠٢) ويقولون مدرسة علياء فيأتون
بهذا اللفظ ممدوداً ، وهو غلط ، لأن أفعل التفضيل يؤنث على
فعل بالقصير مع ضم الفاء ، وأما العلياء ، فمعناها المكان المشرف ،
وهي اسم بمنزلة البيداء والصحراء وما جرى مجراها وهي بفتح
الفاء اه .

قال في المصباح والعليا خلاف السفلى تضم العين فنقصر ،
ونفتح فتمد ، وقال ابن الانباري : الضم مع القصير أكثر استعمالاً

فيقال : شفة عليا وعلياء ، ونحوه في التاج وقال ابن ولاد في المقصور والممدود ، ومما يدوبقصر ومعناه واحد ، العليا ، مقصورة إذا ضمنت أولها تكتب بالالف لمكان الياء التي قبل آخر حرف فيها ، ولا ذكر لها ، يقال هو في عليا معد ، مقصورة ، فإذا فتحت أولها مددت : فقلت في علياء معد .

(٣٠) وقال في ص (١٠٤) ويقولون جاء خمسة أنفس أي خمسة أشخاص ، فيؤثرون النفس ، في مثل هذا وإنما تؤثت النفس إذا كانت مرادفة للروح ، وأما إذا كانت بمعنى الشخص فهي مذكرة لا غير نقول عندي نفس واحد وجائي خمسة أنفس : قال الشاعر :

ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي
ومن البديهي أن النفس في قولهم جاء خمسة أنفس أي أشخاص
مذكرة بدليل تأنيث العدد معها ولو كانت مؤنثة لذكر العدد ،
فلا معنى لهذا الانتقاد على أن في النفس كلاماً : نضرب عنه
صفحاً : كيلا يمل القاري لأن الله يقول يا أيها الناس : اتقوا
ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة : وقال أبو ذؤيب :
والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تنقع

(٣١) وقال في ص (١١٣) ويلحق بذلك قول الآخر :
وطد العلائق بينهما والعلائق لا توطد : لأن التوطيد يكون
للأرض ونحوها يقال وطد الأرض إذا ردمها وداسها ، ومنه
المبطدة وهي خشبة يوطد بها أساس البناء وغيره . والوجه وثق
العلائق اهـ

وفي التاج وطد الشيء يطده أثبته وثقله . كوطده . فتوطد
ثبت . ثم قال . وانشد ابن دريد :

وأس مجد ثابت وطيذ نال السماء درعها المديد
ثم قال : ومن المجاز وطد الله للسلطان ملكه . فأطده إذا أثبته
وعز موطد وموطود ثابت ، وفي النهاية : أتاها زياد بن عدي :
فوطده الى الأرض أي غمزها فيها وأثبتها عليها .

(٣٢) وقال في ص (١٢٠) بل قد تجدد فيهم من يتبجح
بمثل ذلك يزعم أن همه في تقرير الحقائق اللفظية والاشتغال بهذه
السفاسف اللفظية الخ اهـ

ولم أر من جمع السفاسف على سفاسف .
وقد اجتزأت الآن بنشر هذا القدر على أن أعود إلى اتمام
المبحث ، عند سنوح فرصة أخرى إن شاء الله تعالى .

وهذا ما كتبه ثانياً :

إطلعت في الاعداد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من مجلة منيرفا التي تصدر في بيروت على مقالات لحضرة قسطنطين افندي الحمصي ، عضو المجمع العلمي حاول فيها نقد ما كنت بينته في كتاب لغة الجرائد من الخطأ والغلط ونشرته جريدة (الفبحاء) الغراء من قبل . وقد كنت أظن أنه ينهج فيه منهج العقلاء ، ويحتذي سنن العلماء : فيراعي آداب البحث والمناظرة ، ويقرع الحجة بالحجة ، والدليل بالدليل ، ولا يشذ عن سنن الأدب والعقل ، حتى لا يظن ظان أن ذلك مبالغه من العلم والأدب .

ولكن حضرته ذهل أن القول مرآة يمثل حقيقة قائله ومقياس بين قدره في العقل وقيمه في الادب فأثنى في أضعاف سطروره ، من القول البذيء ، بما يندى الجبين ويضحك الحزين . وقد كان في وسعي ، أن أكبل له بالمد صاعاً وأذرع له بالفتر باعاً ، ولكن ابى لي الأدب والتربية ، أن أدنس العلم ، بالخشنة واللؤم . وإن اشتراكى وأياه في النسبة إلى معهد عظيم ، يجب أن يكون رجاله قسوة لغيرهم في الادب والتهديب وأسوة في مكارم الاخلاق والتربية ليجدونني على أن أمر بما في كلماته من اللغو من الكرام حتى لا يوصم

بي ذلك المعهد الجليل . ولا أكون بثرة شائنة في وجه الأدب العربي كما كان غيري .

على أن لدي من الأدلة القاطعة والحجج الدامغة على صحة ماقلت ، وما أقول ما يفني عن الاستعانة بالسفيه من القول ، ويكفيني مؤونة التعكز على البذائفة والمغالطة ، لأن ذلك كله لا يعني قليلاً في قضايا العلم ، ولا يزن جناح بعوضة عند ذوي العقول التي لم يعث بها الهرم ولم يخن عليها القدم . وهذا يحملني على الشروع في البحث توأ مخافة أن يطغي القلم أو تزل بي القدم فأقول :
زعم حضرة المنتقد في فاتحة قوله الذي نضح فيه ما في انائه أنني أجهل كتاب لغة الجرائد وأتني أجهل كاتبه وأتني أجهل منزلته في عالم المعالم (كذا) وأتني افتحمت هذا المقام الخطير دون أن أعلم من هو اليازجي وأن جهلي ذلك جرأني على هذا الانتقاد الخ ماجاء في مقدمته المترعة بثقل هذا الادب الباهر والنبغ البارع الذي انفرد به حضرة المنتقد .

ومن البعيد كل البعد أن ينتقد أحد غيره قبل أن يعرفه حق المعرفة ولكن المعرفة لا تنوجب السكوت عن الخطأ أو الاقرار على الغلط وهل يعتقد حضرته أن إمامه وقائده انتقد من انتقدوهو يحمله ؟ وإن

مثل هذا الزعم ينم عن ضعف في العقل ، وقوة في الجهل . وهذا مانجل
حضرة المنتقد عنه

ثم أشار حضرته إلى أن لي أتباعاً ومرئدين ووالخ وهذا من
المزاعم الواهية لأن الأمر أيسر من أن يعوز إلى أتباع وأشباع حتى
إن من المسائل التي انتقدتها في نفة الجرائد مالا يحصى على المبتدئين في
تعلم اللغة .

وأشار إلى أن هناك فريقاً يزعم أنني مدفوع إلى ما كتبت به باعتقاد
بعض الناس أن العربية هي احتكار لفرة من الخلق دون سواهم : وفريقاً
آخر يزعم أن الذي حملني على الانتقاد استمداد اللبنانيين لرفع تمثال لأمه
وقائده الخ .

وهذا الخيال المضحك يدور كثيراً في أدمغة المتشبعين بما ليس لديهم
من العلم والفضل و يتسلح به أدعياء الأدب الذين يضعون أنفسهم في
منزلة منه لا يشهد لهم بها الواقع ولا يثبتها لهم الاختبار وكأن الداهيين إلى
هذا المذهب الخاسي يريدون بمثل هذا الزعم أن ينسجوا أغشية من
التنويه يسترون وراءها ترهاتهم ظناً منهم أن ذلك يمنع أبصار القاد من أن
تنفذ إلى حقائقهم .

وهل جهل هؤلاء أن اللغة لا تختص بفريق دون آخر ،

بل هي بين أبنائها على السواء ، أم جهلوا معنى النقد ، فحبل إليهم
أنه احتقار للمنقد في حين أنه منه من سنن الأولين ، اقتصى به
الآخر سنن الأول ، ودرج عليه العلماء ، في كل عصر ومصر ،
وتقبله العقلاء بقبول حسن ، ولم ينكر أحد منهم على غيره شيئاً
منه ، فهذا أبو حاتم ، انتقد سيبويه والأخفش وهما هما ، لا دخلهما
أل على لفظ كل ، كما انتقد الاصمعي ابن المقفع من أجل ذلك ،
وانتقد البطليوسي أدب الكتاب لابن قتيبة ، وانتقد الخفاجي
طائفة من درة الغواص ، للحريري ، وانتقد الفيروزبادي كثيراً
من صحاح الجوهري ، وانتقد الزبيدي صاحب القاموس ،
وانتقد صاحب المثل السائر عدداً كبيراً من الأئمة والعلماء . ثم
انتقده صاحب الفلك الدائر . ومن ألم بشيء من كتب العلم
والأدب ، وجد من أمثلة ذلك ما لا يخفى إلا على جاهل .

وهؤلاء كلهم من فرقة واحدة . وفيهم من بلغ في العلم
والنبح منزلة لا تطول إلى موطن قدميه فيها رؤوس كثير من
المتفخين بالغرور ، انتفاخ الزقاق بالهواء ، ولم يحمل ذلك
قط ، على احتكار اللغة أو احتقار المنقد . ثم جاء من بعدهم
اليازجي ، فانتقد في لغة الجرائد ، جملة من الشعراء والعلماء

والأدباء كالحارث بن حنظلة الشكري . وعنزة العبسي ، صاحبي
المعلقين ، والحريري ، والفيروزابادي ، وابن نباتة ، ونحوهم . ولم يدع
شيئاً من العصمة . التي زعمها له تابعه . ولا حمل ذلك أحد من العقلاء .
على احتكار أو احقار ، ولا استنفاد أحد ما عنده من السفة والعته .
بل لم يعباوا بما قال ، ولا التفتوا إلى ما كتب . فلما اطلعت على كتابه ،
ورأيت ما فيه من الخطأ ، بينته بما نشر في (الفيحاء) وأبدت ما ذكرته
بالقول الموثوق بها . فتأوله حضرة المنتقد على قدر ما وسعه علمه وفهمه .
وحمل تلك الحملة الخاسرة . ولورد الدليل بالدليل ، ودفع الحجة بمثالها ،
لشكره الناس صنيعه . ولكن أبى له أدبه إلا أن يمرض نموذجاً من
علمه وعقله . فكتب ما كتب ، وأتى من الآيات البيّنات . بما فصل
به خضابه ، وظهر لبابه .

وهذا أوان تبين ما جاء في قول المنتقد من الخطأ والمغالطة ، وقد قضت
الضرورة بإيراد شيء من كلماته ليتبين موقع الخطأ فيها كما قضت بذكر شيء
ما كتبناه من قبل ، ليتبين كيف انتقدنا ، وكيف انتقدنا ،
وكيف يعجب حضرة المنتقد بالأدلة والنقول . فيقتصر منها على ذكر ما فيه
شاهد له ، ويضرب صفحاً عن غيره ، وكيف يمدح من علماء اللغة من يوافق
قوله بغيره ، ويقدم فيما عداه . وكيف يورد القول على أنه حجة له ، وهو حجة

عليه، وكيف يفهم من أقوال العلماء والكتاب ما لم يفهموه هم أنفسهم، إلى غير ذلك من ضروب الخدق والإبداع الذي أراد أن يطرف به الأدب، ويلبسه حلة قشبية منه !

وقد عزونا كل قول أوردناه إلى قائله، وبيننا موقعه، ليتسنى لمن أراد التثبت منه، أن يرجع إليه بسهولة .

وايس لنا من عملنا هذا غير النقل والدلالة على مظان النصوص . ولا غاية لنا منه إلا خدمة الحقيقة، والمحافظة على اللغة الكريمة، حذراً من أن نعبث بها أبدي الجهل . ولا ندعي السلامة في كل ما كتبناه، من الخطأ . فإن الكمال لله وحده :

قال المنقذ (وهذا أوان نفتيد ما جاء به المعترض، مراعين الاختصار الممكن، ليعلم ضعفاء العلم والمطلعون على طبلته، مكان أوهامه في كل ما أوردته . قال : إن قول الشيخ، من الأفعال الغير المتصرفه، خطأ من وجهين . الأول إدخال أل على غير، والثاني على غير وعلى متصرفه (كذا) . ثم نقل عن حواشي الكشاف، أن غيراً لا تدخل عليها أل إلا في كلام المولدين : فنجيب الكاتب على هذا بكلام جاحظ : منذ ١٠٩٠ سنة قال . لأن كبار المتكلمين ورؤساء النظارين كانوا فوق أكثر الخطباء، وأبلغ من كثير من البلغاء،

وهم تخيروا تلك الألفاظ ، لتلك المعاني . وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الاسماء : وهم اصطاحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم ، فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف ، وقدوة لكل تابع : فهل كان كبار المتكلمين والنظارين من غير المولدين ، وهل وصل إلينا علم من جميع العلوم ، في هذه اللغة ، وضعه أو ألفه غير المولدين ، ومن بعدهم ، فينظر المنصف إلى أي حد يذهب المنعته .

ولا يخفى على من فيه ذرة من عقل ، أن كلامنا في واد وهذا الجواب في واد آخر ، وبيان ذلك : أننا انتقدنا إدخال : أل : على لفظ غير ، وعلى ما أضيفت إليه ، ونقلنا ما أيدنا به ذلك . وهذا الجواب الذي نقله عن المجاحظ ، لا علاقة له بهذا الموضوع ، وإنما يشير إلى علم مكانة المولدين ، وأنهم قدوة لمن بعدهم فيما اشتقوه من كلام العرب واصطاحوا عليه ، وهذا النزاع فيه : إلا أنه ليس من موضوع البحث ، لأن كلامنا في إدخال : أل : على غير : لا فيما اشتقه المولدون ، واصطاحوا عليه ، وإذا كان حضرة المنتقد يتصور أن قول المجاحظ يفيد أن المولد إذا أخطأ في اللغة ، يكون قدوة لمن بعده : فهو تصور باطل : لأن اللغة لم تؤخذ عن المولدين ، ألا يرى . أن الأصمعي أنكر على ابن المقفع إدخال : أل : على لفظة كل ، وأن أبا حاتم : أنكر

ذلك على سيوريه والأخفش . وهما من أئمة العلم . ولم يتخذهما قدوة
في ذلك ، ولا جعل مخالفتها المنقول عن العرب : حجة لمن بعدهما ،
فليتظر النصف من المتعنت ؟

ثم قال : (ثم نجيبه الآن على جملة اعتراضه ، أي على الوجهين
الذين زعم فيهما الخطأ ، بما أفنى به صاحب لغة الجرائد نفسه ، وقد
سئل عن ذلك ، قبل كتابته لغة الجرائد ، بمدة طويلة ، وفيه البلاغ .
بغداد : هل يجوز دخول أل على غير ، وإن جاز ، فما ذا تكون
أل هناك . انفس جبرائيل قرباقوز .

الجواب : اختلفوا في جواز دخول أل على غير . فمن طالب بالسماع
عن العرب لم يحز دخولها ، لأنها لم تسمع منهم إلا مضافة ، لفظاً أو
معنى ، ومن اكتفى بصحة دخولها في المعنى لم ينعمها وجعلها معاقبة
للإضافة ، قال في تاج العروس : نقل النووي عن أبي الحصين : منع
قوم دخول الألف واللام ، على غير ، وكل ، وبعض ، لأنها (يعني
غيراً) لا تعرف بالاضافة ، فلا تعرف باللام المعاقبة للاضافة ، نحو
قوله تعالى : فإن الجنة هي المأوى : أي مأواه . على أن غيراً ، قد
تعرف بالاضافة في بعض المواضع . يريد بقوله بعض المواضع ، ما ذكره
غيره من نحو أنعمت عليهم غير المتضروب عليهم ، لتعين الموصوف بها .

وفيه نظير لا يخفى . على أن من المولدين ، من أطلق دخول . آل . على غير وكل وبعض : بشرط أن لا يكن مضافات في اللفظ ، وأمثلة ذلك في كتب النحاة أنفسهم ، أكثر من أن تحصى . ومنهم من أجاز دخولها على غير : في حال الإضافة أيضاً . لكن بشرط . أن يكون ما أضيفت إليه ، صفة لا موصوفاً ، حتى تكون غير ، معه بمعنى النفي دون التشخيص وحينئذ يحرونها بحرى المضاف اللفظي ، فيلتزمون أن يكون المضاف إليه مقروناً بال أيضاً . فيقال الرجل الغير الصادق . كما يقال : الرجل الحسن الوجه ، ولا يقال : لا تتكلم بالغير الصادق . والله أعلم . عن مجلة البيان سنة ١٨٩٨ و ١٨٩٧ ص ١٦١ هـ

ومن نظر إلى هذه الفتيا انضغ له صحة ما قلناه ، من أن حضرة المنتقد ، يورد من الأدلة ما هو حجة عليه . لاله . وبيان ذلك : أننا قلنا . أن آل . لا تدخل على غير ، إلا في كلام المولدين ، وقول اليازجي . فمن طالب بالسماع عن العرب لم يجز دخولها صريح في ذلك لا يخفى على صغار المتعلمين ، وكذلك ما نقله النووي عن أبي الحسين . فلا حاجة إلى ما ذكره بعد ، لأنه خلاف بين المولدين : وليس كلامنا فيه . غير أن قول اليازجي : ومنهم من أجاز دخولها على غير ، سيفي حال الإضافة أيضاً ، لكن بشرط الخ يناقض ما يأتي عن النكبات . ولم

نر من ذكره من النجاة . فهل لحضرة المنتقد أن يرشدنا إلى نص موثوق به . حتى لا يكون أراد أن ينتصر لإمامه فنصر عليه . ودل على مواقع الغمز منه

ثم قال : (ومثل هذا في المصباح فلا تطيل . وقال في الكليات في لفظ الحقيقة . لانه أولى بالوجود من العقد الغير المطابق . ولعل بمراجعة هذا اللفظ في الكليات ما يفيد المعترض ، وقال في لفظ الفعل ايضاً وإذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث الغير الحقيقي . وبهذا القدر كفاية للمنصف في بيان وهم المعترض هـ)

لم يشأ حضرة المنتقد أن ينقل ما في المصباح ، لأنه حجّة عليه . وما نحن ننقل ما ذكره فيه ونطيل . ليتضح الدليل ، ويستتير السبيل ، لمن لا يعرف دبير آمن قبيل : قال في المصباح . في الجزء الثاني ص ٥٧ في مادة غير وغير ، يكون وصفاً للنكرة . نقول جاءني رجل غيرك . وقوله تعالى غير المغضوب عليهم إنما وُصفت بها المعرفة لأنها أشبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة فعومات معاملتها ووصفت بها المعرفة ومن هنا اجتراً بعضهم . فأدخل عليها الألف واللام . لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة ، وهو الألف واللام . ولك أن تمنع الاستدلال ونقول : الإضافة هنا .

ليست للتعريف بل للتخصيص . ولألف واللام لا تفيد تخصيصاً
فلا تعاقب إضافة التخصيص . مثل سوى وحسب ، فإنه يضاف
للتخصيص ، ولا تدخله الألف واللام . هذا ما في المصباح .
فلينأمل معنى قوله : اجتراً وقوله لك أن تمنع الخ . وقال أبو
البقاء في الكليات ص ٢٦٥ سطر ٣٥ في بحث غير : ومنعوا
تعريفه باللام . حال كونه مضافاً . مع أنه نكرة وليس معرفة
بالكسب ، حتى يلزم من إدخال اللام تحصيل الحاصل لحفظ
صورة الإضافة المعنوية . هذا ما في الكليات ، وهو صريح في
مخالفة ما نقله البازجي ، كما أشرنا إليه فيما سبق . ومؤيد لما
قلناه . من عدم دخول أل على غير . ولقد أحببنا أن نورد شيئاً
من النصوص ، غير ما تقدم ، تأييداً لما قلناه ، ونشيتاً للحقيقة
التي نتوخاها . وهذه هي :

قال الحريري في درة الغواص : ويقولون فعل الغير ذلك .
فيدخلون على غير آلة التعريف . والمحققون من النحويين
يمنعون من إدخال الألف واللام عليه . قال الخفاجي في شرحه :
ص ٦٨ ما أدعاه من عدم دخول أل على غير . وإن اشتهر
فلا مانع منه قياساً . وإنما المهم فيه إثبات السماع من العرب .

ثم نقل عن أبي الحسين ، ما ذكره المنتقد . ثم قال : وقال صاحب الهادي لا يجوز إدخال اللام عليه . لأنه لا بد له من الإضافة والمضاف إليه إما مذكور أو منوي . وقال بعد ذلك : وفي بعض الحواشي ، صرحوا بأن غيراً ، وإن لم يتعرف ، لا يجوز إدخال آل عليه ، لرعاية صورة الإضافة المعنوية . وقال العلامة يس في حاشيته على التصريح . ج ١ ص ٢٩ سطر ٣٢ . عند قول المصنف : والتكررة عبارة عن نوعين . أحدهما ما يقبل آل . المؤثرة للتعريف الخ قال الدوشري ، تعرفهم للتكررة بما ذكر ، لا يشمل ما لا تدخل عليه آل . لتوغل في الإيهام . نحو غير . فإنهم صرحوا بأن آل لا تدخل عليه . قل الحريري : ولا ثقل في غير جاء الغير . فليس في تعرفها من فائدة : فآلة التعرف عنها حائدة . وقال الخضري في حاشيته على ابن عميل ج ١ ص ٨٢ سطر ٢٣ عند قول الشارح . في تقسيم النكرة إلى ما يقبل آل وما يقع موقعه : ومثال ما يقع موقع آل الخ . منه أيضاً ما توغل في الإيهام . كأحد . وعريب . وغير . وشبه . لوقوعها موقع إنسان مثلاً . وكذا امرئ واسرة . ولعله لم يسمع دخول آل عليها . فيكون نحو الغير . والشبه . مولداً : وقال الصبان في حاشيته على الأشموني ج ٤ ص ٤٠ اسطر ١ قوله نكرة قابل آل مؤثرة الخ أورد

عليه أنه غير جامع ، لخروج الأسماء المتوغلة في الإيهام كأحد الملازمة
 للنفي . ثم قال : وكريب . وديار . وغير . وشبهه . فإنها لا تقبل أل .
 ونقل الصبان أيضاً في ج ٢ ص ١٣٤ سطر ١٥ عن ابن فارس .
 بعد أن ذكر : مثلاً . وغيراً . وشبهاً ، وما شابهها من الأسماء المتوغلة
 في الإيهام : ينبغي أن هذه الكلمات ، كما لا نعرف بالإضافة لا نعرف
 بأل أيضاً . لأن المانع من تعريفها بالإضافة ، مانع من تعريفها بأل .
 ثم قال : ونقل الشنواني عن السيد ، أنه صرح في حواشي
 الكشف بأن غيراً لا تدخل عليه أل . إلا في كلام المولدين .
 ونجزي بهذا القدر ، لأن فيه غنية للمصنف ، وبلاغاً لقوم يعقلون .
 وهل بعد هذا التصريح مجال للتعنت والمكبرة ، أم هل يسوغ لعافل
 أن يستنبط من كلمات أخطأ فيها بعض المولدين ، حكماً كلياً ينقض
 به ما اتفقت عليه نصوص العلماء ، ويجعلها حجة لا بطلان حكم مسلم ،
 وقد قال العلماء لا مساع الاجتهاد في مقابلة النص .

ثم قال حضرة النقد (وقل حضرته : لا يصح جمع مشهور على
 مشاهير . لأن مفعولاً لا يجمع جمع تكسير الخ فنجيبه . قال سيبويه .
 باب تكسرك ما كان من الصفات . عدد حروفه أربعة أحرف ،
 والمفعول : نحو مضروب . تقول مضروبون . غير أنهم قد قلوا مكسور

ومكاسير . وملعون وملاعين . ومشئوم ومشائيم اه)
وقد اقتصصر على هذا القدر من كلام سيبويه . لأن فيه شاهداً له .
وسكت عن بقية قوله . لأنه حجة عليه . وقد قال سيبويه بعد ذلك
ومسلوخة ومسالخ . شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن .
كما فعل ببعض ما ذكرناه فأما مجرى الكلام الأكثر . فإن يجمع بالواو
والنون ، والمؤنث ، بالياء اه وهذا صريح في أن هذا الوزن يجمع بالواو
والنون ، ولكن ورد عن العرب الفاظ . فيقتصر فيها على السماع . كما
سندكره عن الخصائص .

ثم قال خضرة المنقذ (ولا بأس من الزيادة تأييداً لحجتنا ،
وإيضاحاً لوهم الأستاذ . فقد قالوا مجنون ومجانين . ومنكود . ومناكيد .
وممبوك ومماليك . ومقطوع ومقاطيع . ومفهوم ومفاهيم . ومجدوح
ومجاديج . وميسور ومياسير . ومعسور ومعاسير . ومولود ومواليد .
ومكتوب ومكاتيب . ومجلوح ومجالج . ومضمون ومضامين . ومشهور
ومشاهير ؛ وهذا شيء كثير . فنكتفي بهذا القدر . وقال صاحب
المصباح في مادة نجس . وقال بعضهم ونجس خلاف طهر . ومشاهير
الكتب ساكنة عن ذلك . وقال الفيروزبادي في مقدمة القاموس :
على أنني أذهب إلى ما قال أبو زيد . . إذا جاوزت

المشاهير من الأفعال النخ وبعد الذي أوردناه هل يكون سيبويه وأبو زيد بن سهل البلخي . والفيروزابادي . وصاحب المصباح . والشبغ ابراهيم اليازجي : مخطئين . وحضرة المعترض مصيباً اهـ

وفي هذا الكلام ثلاثة وجوه . الأول . تأييده حجته بمجنون . ومجانين . ومنكود ومناكيد . وما عطف عليهما وهذا صحيح بالنسبة إلى بعض الألفاظ دون بعض . لأن مقاطيع لم تنجي جمعاً لمقطوع صفة . قال في اللسان ج ١٠ ص ١٥٠ ومقاطيع جاء على غير واحدة نادراً . كأنه إنما جمع مقطوعاً . ولم يسمع . وقال بعد ذلك : قال الأصمعي : القطع من النصل القصير العريض . وكذلك قال غيره . سواء كان النصل مركباً في السهم . أو لم يكن مركباً . سمي قطعاً لأنه مقطوع على الحديد . وربما سموه مقطوعاً . والمقاطيع جمعه ومثله في التاج . وهذا صريح في أنه جمع مقطوع اسماً لا صفة . وكلامنا في الصفة . وكذا يقال . في قولهم مقاطيع الشعر . لأنهم يريدون به الأسباب والأوتاد . ولم أر من ذكر مقاطيع جمعاً لمقطوع صفة وكذلك مجاديع . فقد قال ابن الأثير في النهاية المجاديع واحداً مجدح . والياء زائدة للإشباع ، والقياس أن يكون واحداً مجداحاً ولم أر من ذكر أن مجاديع جمع لمجدوح صفة . وكذلك مكتوب

ومكاتب . ومشهور ومشاهير . بل لم يقل أحد من علماء اللغة أن مشهوراً يجمع على مشاهير . ولو فرضنا أن جميع هذه الكلمات مسموعة (أي ما عدا مشهوراً لأنها محل النزاع) فلا تصلح حجة له . لأنها شاذة عن القياس . كما سنبين ذلك :

الوجه الثاني . ان مثل هؤلاء الأئمة لا يكون استعمالهم مثل هذه الكلمات : حجة على صحتها . لأنهم ليسوا من العرب الخالص الذين يحتاج باستعمالهم ، وإنما يحتاج بقولهم ونصوصهم ، وإلا لما اعترض بعضهم على بعض ، وأنكر بعضهم على الآخر مخالفته السماع . أو القياس . ولكانت اللغة مركبة من أقوال العرب والمولدين . وإذا كان حضرة المنتقد يزعم أن استعمال مثل هؤلاء ، يجب أن يكون حجة . فنقول له اذا كان كذلك . فما معنى انتقاد اليازجي أمثالهم . بل ما معنى انتقاده مثل قول الحارث وعنترة من العرب الذين يستشهد بأقوالهم في اللغة بإجماع العلماء ؟

الوجه الثالث . ان ما كان على وزن مفعول . كمشهور . من الصفات . فقياسه أن يجمع بالواو والنون . جمع سلامة . وما ورد عن العرب ، مما يخالف ذلك ، يقتصر عليه ولا يقاس عليه والدليل على الأول . قول الزمخشري في المفصل ص ٩٤ فصل . ومفعول . ومفعول ومفعول

يستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير ، وقد قيل . ملاعين . ومشائيم .
وميامين . ومفاطير . ومناكير . ومطافل . ومشادن . ١٠

وقال ابن الحاجب في الشافعة . ونحو . شرابون وحسانون وفسيقون
ومضروبون ومكرمون . استغنى فيها بالتصحيح ، وجاء ملاعين الخ ما
ذكر في المفصل ، قل الرضى في شرحه عليها . في ص ١٦١ سطر (٥)
قوله . مضروبون . ومكرمون . ومكرمون . أي كل ما جرى علي
الفعل . من اسمي الماعل . والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح ، مشابهيته
الفعل لفظاً ومعنى وجاء في اسم المفعول من الثلاثي . نحو ملعون .
ومشؤوم . وميمون . ملاعين . ومشائيم . وميامين . تشبيهاً بفروود .
وملول . وكذا . قالوا في مكسور . مكاسير . وفي مسلوخة . مسالينخ
وقالوا أيضاً في مفعل المذكر . كوسر ومفطر وفي مفعل كمنكر مياسير .
ومفاطير . ومناكير . وإنما أوجبوا الياء فيهما . مع ضعفهما في نحو معاليم
جمع معلم ليتبين أن تكسيرهما خلاف الأصل والقياس التصحيح .

وقال العلامة الخصري في حاشيته ج ٢ ص ٢٥٣ سطر ٩ وكذا ،
لا يكسر ، نحو مضروب ومكرم وشذ ملاعين ، في ملعون

وقال في التاج : في ج ٣ ص ٥٢٣ سطر ١ في مادة . كسر :
والجمع مكاسير : قال أبو الحسن ، إنما أذكر مثل هذا الجمع . لأن حكم

مثل هذا الجمع ان يجمع بالواو والنون في المذكر ، والألف والهاء في المؤنث ، لأنهم كسروه تكسيراً بما جاء من الأسماء على هذا الوزن .
وقال الصبان في حاشيته على الاشموني ج ٣ ص ١٨٩ سطر ١١
فائدة ، لا يجمع جمع تكسير ، نحو مضروب ومكرم ، وشذ ملاعين جمع ملعون .

وقال في التاج في ج ٨ ص ٣٥٤ سطر ١٥ ورجل مشؤوم والجمع مشائيم نادر وحكمه السلامة .

وقال في لسان العرب ج ٦ ص ٤٥٤ ومنه الحديث بسوط مكسور أي لين ضعيف . وكسر الشعر بكسره كسراً فانكسر . لم يقم وزنه والجمع مكاسير عن سيدييه . ثم نقل عن أبي الحسن أن حكم هذا الجمع أن يجمع بالواو والنون على نحو ما تقدم عن التاج وقد نقله أيضاً في تاج العروس ، في مادة لعن ج ٩ ص ٣٣٤ على نحو ما تقدم أيضاً

وقال في شذ العرف ، ص ١٨ سطر ١ كل ما جرى على الفعل ، من اسمي الفاعل والمفعول ، وأوله ميم فبابه التصحيح ولا يكسر لمشايبته الفعل لفظاً ومعنى ، وجاء شذوذاً . في اسم مفعول اثلاثي . من نحو ملعون . وميمون . ومشؤوم . ومكسور . ومسألوخة . ملاعين . وميامين . ومشائيم . ومكاسير . ومساليخ .

فهذه أقوال العلماء . وكلها صريحة بأن ما كان على وزن مفعول من الصفات ، لا يجمع جمع تكسير ، وما ورد عن العرب مخالفاً لهذا القياس فهو شاذ لا يقاس عليه غيره ، قال ابن جني في الخصائص ج ١ ص ١٢٣ باب في تعارض السماع والقياس : إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه . ولم نقسه في غيره . وذلك نحو قول الله تعالى : استخوذ عليهم الشيطان ، فهذا ليس بقياس . لكنه لا بد من قبوله ، لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتذي في ذلك جميع أمثلتهم . ثم إنك من بعد ، لا تقيس على غيره . ألا تراك لا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع . فأما قولهم استنوق الجمل ، واستثبست الشاة ، واستفيل الجمل ، فكانه أسهل من استخوذ الخ ثم قال في ص ١٢٤ ومع هذا أيضاً فإن استنوق واستثبست شاذ ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من الطود ، لما قلت استطود ، ولا من الحوت استحوت ، ولا من الخوط استخوط ، ولكان القياس ، أن تقول استطاد . واستحات . واستخاط . الخ فلينظر حضرة المنتقد إلى هذا التصريح الذي لا يخفى إلا على مكابر : لا ينفذ نور الحق إلى قلبه ، ولينأمل ما قاله صاحب الخصائص ، فإن فيه بلاغاً لمن كان يعقل ، وصفوة القول إننا ندعي أو نزع بأن مشاهير لم ترد عن العرب ،

ولم تسمع منهم ، ولا تصح قياساً ، على وفق ما تبين من النصوص السابقة ، فإذا كان لدى حضرة المنقذ من الأدلة والنقول ما يدفع هذا ، فليبينه . أما ما أتى به من الكلم اللائق به فلا يفيد شيئاً ، ولا نقيم له وزناً .

ثم قال حضرة المنقذ (ولما وصل الى لفظ الضوضاء قال قد عثر الكاتب أي الإمام اليازجي في هذا المقام بذيله ، وضربت عليه الأرض بالأسداد . فلم يهتد إلى محجة الصواب والسداد (كذا) وبيان ذلك أنه قال إن الضوضاء وزنه فعلال . على حد بلبال . واشتقاقه من الضوة الخ ثم قال المعارض وهذا غير صحيح من وجوه . وهنا تحذلق حتى تزحلق ، واليك البرهان . قال في لغة الجرائد فأنت الضوضاء . على توهم أنه من باب شحشاء وبغضاء . والذي يلزم عن هذا أن يكون اشتقاقه من ضاض يضوض . وهي مادة لم ينطقوا بها أيضاً . فقول المعارض غير صحيح وإيراده عن الناج في مادة ضوض : الضوضا : مقصورة الجلبة الخ لا يثبت شيئاً من دعواه . مع ما في كلامه من المحاولة والسفسطة . بل كل ما جاء به حجة على صحة مقال الإمام وفساد مدعاه ، وبيان ذلك قال الشيخ لم ينطقوا بمادة ضاض يضوض ، وهذه كتب اللغة

بين أيدينا ، فإن الجوهرى والفيروز ابادي وصاحب اللسان أثبتوا أن الضوضاء مشتق من الضوة . وهم لم يذكروا مادة ضوض . وعززهم بالأساس والمصباح . وهؤلاء كلهم منقدمون على صاحب الناج . وكل واحد منهم حجة فيما يورد ويقول فكيف بهم إذا اجتمعت كلتهم على إيهال مادة . ثم إن صاحب الناج توهم أن الضوضاء من مادة ضوض ، فأحدث هذه المادة . وهذا صريح إذ لم يذكرها سواه . وهو لم يذكر لنا موردها فهل بعد ما تقدم يكون قول المعارض صحيحاً . وهو لم يتعكز على غير قول الناج . ويكون كلام الشيخ باطلاً وهو يقول بقول جميع أئمة اللغة .

وقال الشيخ إن الضوضاء وزنه فعلال على حد بلبال وزلزال واشتقاقه من الضوة ونقل المعارض عن كتاب المقصور والممدود قول سيبويه قال : فمن قصرها جعلها ، أي الضوضاء ، جمع ضوضاة ومن مدها جعلها مصدرًا كالزلزال فكان صاحب لغة الجرائد نقل عبارة سيبويه . فهل يكون حضرة المعارض مصيباً وسيبويه ومن تبعه مخطئين . أما قوله إن الضوضاء رباعية والضوة ثلاثية ولا يجوز اشتقاق الرباعي من الثلاثي وإنها إذا كانت

مشتقة من الضوء ، فمن أين جيء بالضاد الثانية . فمن كل هذا الاستفهام نجيب : قال ابن جني ولو لم ينتبه على ذلك إلا بما جاء عنهم من تسميتهم الأشياء بأصواتها النخ إلى أن قال ونحو منه قولهم حاحيت وعاعيت وهاهيت إذا قلت حاء وعاء وهاء . كل ذلك وأشباهه إنما يرجع اشتقاقه إلى الأصوات والأمر أوسع ، وقال في مكان آخر قال الأصمعي : إذا استوت أخلاق القوم ، قيل هم على سرجوجة واحدة . وهي فعلولة من لفظ السرج ومعناه . فالسرج ثلاثي كما هو واضح . فمن أين جاؤا بالجيم الثانية ، وبعد هذه الصراحة لا نرى أن نطيل زيادة في البيان . فالقام أضيق من ذلك . وفي كتب اللغة ومعاجمها الكثير منه فليراجع ، وإذا كان الأمر على ما بيناه فهل يكون الأصمعي وابن جني وأصحاب المعاجم والشيخ مخضمين وحضرة المعتز مصيباً . نترك الحكم في ذلك لأهل الإِنصاف والعلم اه .

قلنا هذه الجملة بعجزها ويجرها ، ليتبين للقراء ما فيها من الأغلاط والمغالطات . إذ لا يتأتى الإِطلاع عليها ولا يظهر ما فيها من الغرابة والعجب إلا إذا انضم بعضها إلى بعض وجعلت صفة واحدة .

ولا بد قبل تفنيد ما فيها من المزاعم والشبه الواهية ، من تلخيص انتقادنا الأول : ليظهر موضع النقد والاعتراض ، فنقول : إن اليازجي انتقد قول الحارث بن حازمة الشكري في معلقته المشهورة فقال في عرض كلامه إن مثل هذا الوهم قد جاء حتى في كلام بعض الجاهلين ، لأنه من المواضع التي تلبس على غير اللغوي . قال الحارث :

أجمعوا أمرهم بلبل فلما أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء
فأنت الضوضاء . على توهم أنه من باب شجناء . والذي يلزم
عن هذا أن يكون اشتقاقه من ضاض يضوض . وهي مادة
لم ينطقوا بها . والصحيح أن الضوضاء وزنه فعال على حد
بلبال وزلزال ، واشتقاقه من الضوة ، وهي الصباح والجلبة وأصله
ضوضاو . ثم قلبت الواو همزة لتطرفها بعد ألف اه فقلنا في انتقادنا
إن قوله والصحيح أن الضوضاء وزنه فعال على حد بلبال واشتقاقه
من الضوة الخ غير صحيح ، لأن هذا الحرف إذا كان من الضوة
وجب أن يكون ضواء ، أما ضوضاء فيجب أن يكون من الرباعي
(اي من ضوضي) ثم بينا أنها من الرباعي بالأدلة التي ذكرناها
قبلا :

هذا ما قاله اليازجي وما قلناه . ثم جاء تابعه بالجملة التي نقلناها
أنفأ . فاضطررنا إلى أن نذكر الكلام هنا على وجوه : الأول
ان الضوضاء من الرباعي .

قال الزمخشري في الفائق ج ١ ص ٨١ م ٦ الضوضاء الضجيج
والصباح ، وهو من مضاعف الرباعي كالتعلقة ، وقولهم وضوضيت
كأغزيت . في قلب الواو ياء لوقوعها رابعة :

وقال ابن جنى في الخصائص ص ٤٢٠ م ٧ ج ١ والواو
لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير . نحو الوصوصة والوحوحة
وضوضيت وقوقيت :

وقال سيبويه ج ٢ ص ٣٨٦ عن الخليل . وقال وضوضيت
وقوقيت بمنزلة ضععت ، ولكنهم أبدلوا الياء . إذ كانت رابعة .
وإذا كررت الحرفين ، فهما بمنزلة تكريرك الحرف الواحد ، فإنما
الواوان هنا بمنزلة . يائي حبيت وواوي قوة . لأنك ضاعفت ، وكذلك
حاحيت وعاعيت وهاحيت ، ولكنهم أبدلوا الألف ، أشبهها بالياء
فصارت كأنها هي :

وقال سيبويه أيضاً . وإذا كانت الياء زائدة رابعة فهي تجري
مجرى ما هو من نفس الحرف ، وذلك نحو سلقيت وجمعيت

تجريها وأشباهها مجرى ضوضيت وقوقيت .
وقال سيديويه أيضاً : وتكون الهمزة ثنائية ورابعة . لأن . مثل
نفنف كثير ، وتكون في الواو نحو ضوضيت .

وقال ابن جني في الخصائص : ألا ترى أن الواو لا توجد
منفردة في ذوات الأربعة . إلا في ذلك الحرف وحده وهو
ورنثل ، ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجبئاً متعلماً . نحو
وحوح . ووزوز . ووكواك . ووزاوزه . وقوقيت ، وضوضيت .
وزوزيت ، الخ

وقال في الخصائص أيضاً : فأما إذا كان معك أصلان . ومعهما
حرفان . مثلان . فعلى أضرب . منها أن يكون هناك تكرير
على تساوي حال الحرفين ، فإذا كان كذلك كانت الكلمة كلها
أصولاً . وذلك نحو قلقل . وصعصع . وقرقر . فالكلمة إذاً لذلك
رباعية .

وقال سيديويه ج ٢ ص ٢٣٨ س ٣ ولا نعلم في الكلام على مثال
فعلال ، إلا المضاعف من بنات الأربعة الذي يكون الحرفان
الآخران منه بمنزلة الأولين وليس في حروفه زوائد .
وقد ذكرنا ، في النقد الذي نشرته الفيحاء من قبل ،

ما يؤيد ذلك ، عن التاج والنهاية ، وكتاب المقصور والممدود وهذه النصوص كلها تصرح بأن الضوضاء ، من بنات الأربعة فهل ينكر ذلك بعد هذا التصريح ، إلا متعنت مكابر؟ على أننا سنورد بعد ، ما يؤيد هذا أيضاً .

الوجه الثاني : من المضحك قوله (فقول المعترض غير صحيح إلى قوله على إهمال مادة) وبيان ذلك أن صاحب التاج قال في مادة ضوضي ، الضأضاء والضوضاء أصوات الناس ، ورجل مضوض ، كأن أصله مضوضي بالهمز ، وقال في مادة ضوضي . الضوضاء مقصورة : الجلبة وأصوات الناس ، لغة في المهموزة الممدودة ، يقال ضوضى الرجال ضوضاة وضوضاء إذا سمعت أصواتهم ، ويقال رجل مضوض أي مصوت . كمضوضي ، وقال في مادة ضوة ، الضوة الجلبة كالضوضاة ، ثم قلنا ، فقد اتضح من مجموع هذه النصوص الصريحة أن هذه الكلمة رباعية ، وأنها مثل الضوة لا مشتقة منها . كما صرح به في التاج . هذا ما ذكرناه أولاً ، فكيف يكون غير صحيح . أم كيف يكون حجة على فساد مدعانا ، وأغرب من هذا ، قوله إن الجوهري والفيروزبادي وصاحب اللسان أثبتوا أن الضوضاء مشتقة من الضوة الخ .

وقد قال الجوهري في الصحاح ج ٢ ص ٥٠٨ الأصمعي الضوة
 الصوت والجلبة يقال سمعت ضوة القوم وأبو زيد مثله والضوضاء
 أصوات الناس وجلبتهم يقال ضوضوا بلا همز وضوضيت أبدلوا
 الواو ياء وقال في لسان العرب ج ١ ص ١٠٥ في مادة ضاضاً
 أبو عمرو . الضاضا . صوت الناس وهو الضوضاء وقل في ج ١٩
 ص ٢٢٤ والضوضاء والضوضاء أصوات الناس ، ثم نقل عن أبي
 عبيدة وابن سيده والتهذيب : تصاريفها الدالة على أنها من
 الرباعي . كضوضوا وضوضويت ، ولم يصرح واحد من هؤلاء
 بأنها مشتقة من الضوة . فكيف يدعي أنهم أثبتوها . وكذلك
 الفيروزبادي ، ذكرها في ثلاثة مواضع في باب الهمزة ، وفي
 باب الضاد ، وفي باب الألف اللينة ، ولم يصرح في موضع منها
 أن الضوضاء مشتقة من الضوة وربما توهم المنتقد أن ذكرها في
 مادة ضوة ، دليل على أنها مشتقة منها . وهذا غلط بين ، لأنهم
 ذكروها في المهموز ، وذكرها صاحب القاموس ، في باب الضاد
 أيضاً . فإذا قلنا إن ذكرها في موضع يلزم أن تكون مشتقة
 منه وجب أن تكون مشتقة من ثلاثة أصول ، وهذا لا
 يسوغه عقل صحيح ، ولا يؤيده نقل موثوق به ، ويؤيد هذا

أن صاحب القاموس قال : الضوء الجلبة ، كالضوضاء . فقد جعلها مثلها ولم يجعلها منها ، وكذلك ذكرها الزمخشري في أساس البلاغة ، في مادة ضوء ولم يقل أحد إنها مشتقة منه .

ومن الغريب قول حضرة المنتقد : ثم إن صاحب التاج توهم أن الضوضاء من مادة ضوض ، فأحدث هذه المادة الخ .

وبيان ذلك ، أن هذه المادة ، ذكرها صاحب القاموس ، في باب الضاد وصاحب التاج شرحها كغيرها من مواد الكتاب ، ولم يتوهم قط ، بل صرح بأن هذا الفصل أهمله أكثر من صنف ، ثم قل : وقد جاء منه الضوضا الخ ونقل ما كتبه عن تهذيب ابن الفطاع ، فصاحب التاج لم يتوهم وإنما المتوهم من لم يفهم ما جاء في كتابه .

ومن الظريف النادر قول حضرة المنتقد « فهل بعد ما تقدم يكون قول المعارض صحيحاً وهو لم يتعكز على غير قول التاج الخ » لأن ما سرده من النصوص الصريحة والتقول الصحيحة ، يكذب هذا الزعم على أن مثل التاج يصح أن يتركز عليه ، ويوثق بنقله . وإن التعكز على مثل هذا العلامة المدقق خير وأفضل من التعكز على البذاءة :

وأغرب من كل ما تقدم وأعجب قوله : فكان صاحب لغة الجرائد نقل عبارة سيدي به الخ . إذ أن سيدي به لم يقل إن الضوءاء مشقة من الضوء وإنما صرح بأنها من بنات الأربعة ، فلنظر المنصف من الذي تمذلق حتى تزحلق ، ومن الذي ركب رأسه وأخذ يخبط في البحث خبط عشواء . أما ما أورده عن ابن جني من نحو حاحيت وطاعيت فهو حجة عليه . لأن هذه الكلمات من الرباعي ، مثل ضوضيت والدليل على ذلك قول سيدي به المتقدم . وقوله أيضاً في ج ٢ ص ٢٤٧ وكذلك ياء ضوضيت من الأصل لأن هذا موضع تضعيف بمنزلة صاصت . كما أن الذين قالوا غوغاء فصرفوا . جعلوها بمنزلة صاصال وكذلك ياء دهديت ، فيما زعم الخليل . لأن الياء شبيهة بالهاء في خفتها وخفائها ، والدليل على ذلك قولهم دهدهت فصارت الياء كالهواء ، ومثله طاعيت وحاحيت وهاهيت ، لأنك تقول : الهاهاة والحاهاة والحيجاء ، كالزلزلة والززال وقد قولوا معاعة . كقولهم معترسة . وقوقيت بمنزلة ضوضيت وحاحيت . لأن الألف بمنزلة الواو في ضوضيت وبمنزلة الياء في حيجية . فإذا ضوعف الحرفان في الأربعة فهم كالحرفين في الثلاثة ولا تزيد إلا بثبت فهما كيئي حيث فقد صرح بأن هاهيت

وحايت من بذات الأربعة مثل وضويت .

وكذلك ما نقله عن ابن جني من قول الأصمعي ، هم على سرجوجة واحدة ، وإنها فعلولة من لفظ السرج ومعناه لا يصلح أن يكون حجة له ، بل هو حجة عليه ، وبيان ذلك أن ابن جني ذكر هذه اللفظة في باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني وقد أشار في هذا الباب إلى أن الإنسان يجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فبهت عن أصل كل اسم فيجده مفضى المعنى إلى معنى صاحبه وعلى هذا جعل خلق الإنسان من التخليق بمعنى التمليس والطبيعة من طبع الشيء بمعنى تقريره والنجية من النجى بمعنى التمليس والتقدير والسرجوجة من السرج وبين التقائهما بأن السرج إنما أريد المراكب لبعده ويزيل اعتلاله فهو من تقويم الأمر وكذلك إذا استتبوا على وتيرة واحدة فقد تشابهت أحوالهم وليس مراده بقوله إن السرجوجة من لفظ السرج ومعناه أنها مشتقة منه لأن السرج ليس يصدر حتى يشتق منه بل المراد أن لفظها من لفظه ويمكن إرجاع معناها إلى معناه بضرب من التأول ولو كانت مشتقة منه كما توهم المنقذ لوجب أن يكون معناه مراداً فيها كما هو شأن المشتقات ألا يرى أننا إذا اشتقنا صيغة من

العلم مثلاً ، كـعلم أو معلوم أو عليم أو نحوها ، نجد معنى العلم في كل منها ، ولذلك نحكم باشتقاقها منه ، ولو قلنا إن السرجوجة مشتقة من السرج ، وقلنا فلان كريم السرجوجة (الطبيعة) لكان معناه كريم السرج ، وهذا لا قائل به . والمنتقد قد أورد هذا حجة له على أن الرباعي يشتق من الثلاثي ، ولو صح ما توهمه لكان كل من السراج والسرجج : بمعنى الدائم . والسرجوج : بمعنى الأحمق مشتقاً من السرج . ولكن مثل حرجج وخرجوج : وهي الناقة الطويلة : مشتقاً من الحرج بمعنى الضيق ، وهذا لا قائل به أيضاً . ومما تقدم يتضح بأجلى وجه أن حضرة المنتقد لم ينتبه لما كتبه اليازجي . ولا لما كتبناه ولا للنصوص التي أوردناها . وإنما أراد أن يملأ الفراغ ليقال إنه كتب !!!

ثم قال حضرة المنتقد : « ثم قل المعارض . وذكر كلمات تستعمل رباعية . والصواب أن تستعمل من الثلاثي المجرد ، كأهـاجه الغضب . وهو مقاد إلى هذا الأمر ثم قال وربما خصوا . هذا الاستعمال ببعض صيغ الفعل دون بعض ، يقولون : فلان غير ملام في هذا الأمر ، فيأتون به من باب أفعل مع أنهم يقولون إنه ألومه وأنا لائم . وهو عجيب : ثم أتى بها في التاج والمصباح من

صحة فعل ألام . وهنا خانه فهمه فلوهم أن الشيخ يمنع فعل ألام .
ولو تبصر الكاتب بقول الشيخ لفهم أنه بتعجب من تصرفهم .
ويريد أن يفهم أنهم لو قالوا لمتهم ألومه وأنا لائم له وهو غير
ملوم أو ملهم لكان صواباً اهـ .

ولا نرى بداً هنا من إيراد ما كتبه اليازجي مخلصاً ، ليتبين
للقرء الكرام (الموضع الذي خاتنا فيه لفهم) قول في لغة الجرائد
ص . ويقولون هذا أمر مربع . وقد أراءه فيأتون به على
صيغة أفعل والصواب راعه يروعه . وهذا في كلامهم باب واسع .
نذكر منه ما يحضرنا في هذا المقام ، يقولون أسأت الرجل . والصواب
سوئته ، ويقولون أهأجه الغضب . وهو مقاد إلى الأمر . وأقرأ المجلس على
كذا . والصواب في كل ذلك التجريد ، وربما خصوا هذا الاستعمال
ببعض صيغ الفعل دون بعض . يقولون فلان غير ملام في هذا
الأمر ، فيأتون به من باب أفعل مع أنهم يقولون لمتهم ألومه وأنا
لائم له وهو عجيب ، وكذا قواهم أكرهه لهم . وأربعه الخطاب .
وأمر مكرب ومرعب . ورجل مهاب مع أنهم يقولون : رجل
مكروب ومرعوب . وهبت فلاناً . ثم قل : وقد جاء من هذا في
قول سليمان بن عبد الملك : أنا الملك الشاب ، والسيد المهاب

وهذا يدل عَلَى أَنَّ هذا الغلط قديم وقد وهم فيه أناس من أكابر الشعراء . فمن ذلك قول الأبيوردي : ومهما أكربتك الخ . وقول صفوان : وما كنت أعددت الصبا الخ . وقول الحلبي : إلا أهاجت الخ والأمثلة من ذلك كثيرة الخ .

فقد ذكر اليازجي أنهم يستعملون ألام ولام . ثم قال وكذا أكربه وأرعبه وأهابه : فإن كان مراده بذلك أن يفهمهم أن تصريف هذه الأفعال مجردة وزائدة صحيح ، كما فهمه حضرة المنتقد الفهيم : كان قوله والصواب في كل ذلك التجريد ، وقوله بعد ذلك إن هذا الغلط قديم وكانت تخطئة سليمان بن عبد الملك ومن ذكر معه ضرباً من الجهل والهلزيان ، وهذا ما نبجل عنه اليازجي . لأن دماغه لم يتعفن من الكبر ، وإن كان مراده ما ذكرناه من أنه يريد تخطئتهم في استعمال هذه الكلمات مزبدة كان قوله ذلك جارياً على السداد ، وكان انتقادنا في محله ، فلينظر المنصف ، من الذي خانه فهمه ، وران على عقله وهمه ، وأقام دليلاً ساطعاً . وبرهاناً قاطعاً . على أنه لم يفهم كلام اليازجي ، أو أنه عرف الحق فجفاه ، وجعل أنفه في قفاه !!!

ثم قال حضرته « قال المعترض . ومن تلك الكلمات أربعه

الخطب . وأمر مرعب . وقال قال في المصباح ، ويتعدى بنفسه وبالهزمة فيقال : رعبته وأرعبته ، ونقله عنه في التاج ، والجواب قال في الصحاح واللسان : ولا نقل أرعبته ولم يذكر القاموس . أرعبته . وقال شارحه : ولا نقل أرعبه وجوزوه بعضهم أي صاحب المصباح الخ اه .

ذكر البازجي . ان أرعب غير صحيح . وقد قال في المصباح انه يتعدى بنفسه وبالهزمة أيضاً . ونقله عنه في التاج . كما نقله عن ابن طلحة ، وعن ابن هشام اللخمي ، فنقلنا ذلك عنهم فإذا كان قول هؤلاء لا يوثق به . فلا يضيرنا ذلك ، لأننا لم نعد حد النقل عنهم .

غير أن حضرة المنتقد إذا سلم أن أرعب غير صحيح ، ناقض نفسه بنفسه ، لأنه أشار في قوله السابق إلى أن ألام ولام صحيح . وقد جعلها إمامه مثل أرعب ورعب ، فيكون معناه أن كلا منهما صحيح ، وهذا في غاية الغرابة والناقض . على أن قول المنتقد ومن على شاكلته ، لا يقام له وزن ، في جانب قول المصباح والتاج وابن طلحة وابن هشام .

ثم قال بعد ذلك : (وقال في لغة الجرائد : ويقولون التف

بالحرَام بالكسر وهو المَلْحَقَة المعروفة . وإنما هو الاحرام مصدر أُحرِم
 الحاج . لأن المحرم لا يلبس ثوباً مخيطاً . فأطلق عليه لفظ الاحرام
 من التسمية بالمصدر : أسيء إنهم أطلقوا لفظ الإِحرَام على هذا النوع
 المعروف من الملحفة . وهو ظاهر . وهنا عمي على الاستاذ المعترض
 فهم الكلام ، فتوهم أن الإمام يعرف ثوب المحرم إذا أهل بالحج أو
 العمرة . وليس ذلك في كلامه كما هو واضح لمن تبصر . وإنما هو يريد
 تصحيح لفظ الملحفة المعروفة . وقد تضعها الجرائد كما تسميها العامة فرأى
 تصحيحها بما لا يخرج عن الوضع العربي . وقوله فأطلق عليه أي على هذا
 النوع لفظ الإِحرَام . من التسمية بالمصدر . أسيء كالعطاء ،
 والوضوء ، والغسل . الخ . . وأوضح اشتقاقه بقوله لأن المحرم
 لا يلبس ثوباً مخيطاً ، كما هو وارد في كتب اللغة . وهذه الملحفة
 أو الإِحرَام غير مخيط . أما ما ذكره المعترض من قول التاج إن
 العامة تسمى ثوب المحرم الحرَام ، أو الإِحرَام . فهذا لا يعارض لغة
 الجرائد . لأنها لم تهرض ثوب المحرم وصاحب التاج تبع الجوهرى
 بتسميته الحرِيم . وهو عند صاحب القاموس ما يلبسه المحرم ، وما
 يليقه من اثياب ضد . وأما عند الزمخشري : فثوب المحرم هو المحرم
 أو المحرم . (وقد ضبطها في ذيل الكتابة بضم الحاء وفتحها وكسرها) .

فبقي على حضرة المعارض أن يرجح بين هؤلاء الأئمة . وأما نحن
فبمشتا عن هذه الملحفة الصوفية أو القطنية . وتعرض الأستاذ ثوب
المحرم غير صحيح اهـ .

وما يخص هذا البحث أن البازجي قل ويقولون التف بالحرام
وإنما هو الإحرام مصدر أحرم الحاج لأن المحرم لا يلبس ثوباً
مخيطاً . فأطلق عليه لفظ الإحرام من التسمية بالمصدر . فنقلنا
عن التاج أن الإحرام عامي كالحرمان ، ونقلنا إن الذي يلبسه
المحرم هو الحرمان وإيضاحه أن أحرم الحاج معناه دخل في
عمل وحرمان عليه ما كان حلالاً : كالطيب ، ولبس المخيط ،
ونحوهما . وقد فسر البازجي الإحرام بالمحفة . وهي الملائة .
كما في المصباح واللسان واللباس فوق سائر اللباس كما في القاموس
فتفسيره إياه بالمحفة ، وقوله بعد ذلك مصدر أحرم الحاج ، وتعليقه
ذلك بقوله : لأن المحرم وقوله فهو من التسمية بالمصدر : كلها أدلة
على أن مراده بالإحرام ما يلبسه المحرم لأن تسمية الشيء
بالمصدر لا تصح إلا إذا كان فيه معنى المصدر ، وإلا لجاز أن
تسمى الدار والسماء والأرض : إحراماً ، وهذا لا يقوله عاقل ، وإذا
لم يكن مراده ذلك كان قوله مصدر أحرم وتعليقه بقوله لأن

المحرم الخ . وقوله من التسمية بالمصدر كله غلطاً ظاهراً وخطأً
 بيناً ، لأن لفظ إحرار لم يحى مصدرأ لغير أحرار . وكان تعاليله
 بانقدم ضرباً من الهذيان ، وهذا ما نجل عنه اليازجي وان أوقعه
 فيه تابعه الذي حاول أن يثبت له من المعصمة ما لم يصدق به
 الواقع وقد أقام المنقذ نفسه هنا بين أمرين لا ثالث لهما فإما أن
 يقول : إن إمامه أخطأ في هذا البحث وخبط فيه خبط عشواء .
 وإما أن يعترف حضرته بان فهمه خنه في هذا الموقف فلم يفهم
 ما قاله اليازجي ، ولا ما قلناه ، وإذا سلم أن مراد اليازجي بالإحرار
 ما ذكرنا كان قوله لا لئسأ لبعضه ، وكان النقدنا في محله ، ولم
 يكتف حضرة المنقذ بهذا القدر من العلم ، بل أراد أن يشرح
 كلام اليازجي ، ويزيده إيضاحاً ، فزاده عمى وتعقيداً ، وأبعده
 عن الحقيقة وذلك أنه قل في إيضاح كلامه وقوله فأطلق عليه
 أي على هذا النوع لفظ الإحرار من التسمية بالمصدر ، أي كالعطاء
 والوضوء والغسل الخ .

فقد أورد حضرة المنقذ : العطاء والوضوء والغسل أمثلة للتسمية
 بالمصدر ، مع أن كلاً منها اسم مصدر . وبين اسم المصدر والتسمية
 بالمصدر فرق واضح ، لان اسم المصدر ما ساوى المصدر في

الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً من بعض ما في فعله دون تعويض : كلفظ عطاء فإنه مساو لا إعطاء معنى ، ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله ، وهو خال منها لفظاً وتقديراً ولم يعوض عنها شيء . ولا يصح أن يكون لفظ إحرام مثل عطاء لأن إحرام ، لم تنقص عن حروف المصدر شيئاً . ومثل هذه القضية لا تخفى على الأطنال الذين يقرأون مبادئ النحو ، في المدارس الابتدائية ، فكيف خفيت على حضرة المنتقد العلامة ، والبحر الفهامة ، فلم يفرق بين اسم المصدر ، وبين التسمية بالمصدر ، وما هذه الآيات الساحرة ، والمعجزات الباهرة ، في العلم والفهم ؟ هنا يصح أن يقال كم ترك الأول للآخر . ثم قال حضرته في تمة هذا البحث البديع ، وأما عند الزمخشري فتوب المحرم هو المحرم أو المحرم . ثم ضبطها في ذيل الصفحة بضم الحاء وفتحها وكسرها ، ولقد رجعنا إلى ما كتبه الزمخشري في الأساس ، والفاائق ، ونقبنا في كثير من كتب اللغة ، فلم نر الزمخشري تعرض لهذا الضبط ، ولا من نقله عنه ولا من ذكره مطلقاً ، ولعل حضرة المنتقد تلقى ذلك عن طريق مناجاة الأرواح ، أو الوحي ، أو لعل الزمخشري أوصى إليه بهذا العلم ، ومنع غيره منه ، فسبحان المعطي الوهاب .

وقد كان يجدر بنا أن نقف في المناظرة عند هذا الحد ولا نتعداه ، لأن البحث مع من لم يفرق بين اسم المصدر والتسمية بالمصدر ضرب من العبث ، وإضاعة الوقت في غير جدوى : ولكن الحرص على خدمة الحقيقة المؤلمة والمحافظة على اللغة ، من أن تصبح العوبة بأيدي الجهال ، يحدونا على متابعة القول ، ونفنيذ المزاعم الواهية ، وما تقدم يتضح للقراء صحة ما قاله المنقذ : وهنا عمي على الأستاذ فهم الخ ما جاء في قوله من الضر والدر .

ثم إن البازجي أنكر محي أخصام جمعاً لحصم بالفتح . فنقلنا عن الناج أن أخصام جمع لحصم بالفتح . فقال حضرة المنقذ في جملة جوابه : وأما استدراك الزبيدي فقد يكون ورد في لغة رديئة ، أو ليست بالعالية ، ومن المعلوم أن صاحب لغة الجرائد لم يجمع في تلك الكراسي الصغيرة ، لغات قبائل العرب ، من عالية . وفصحى . وردية . ومهجورة . وإنما أراد خدمة اللغة بإرشاد الكتاب إلى الفصحى . وما يسهل عليهم استعماله من اللفظ في كتاباتهم اليومية ، وتعليقاتهم ، فالتعنت والخذلة ليسا من هذا الباب ، ولا يفيدان الكتاب غير الخطأ والتضليل اه .

وهذا ضرب من المغالطة الحشنة ، لأن حضرة المنقذ إذا وجد قولاً

في اللغة موافقاً لرعمه عدّ صاحبه في طبقة المبرزين ، وإن رآه مخالفاً
لبغيته جعله واهياً . وحمله تارة على انفراده به ، أو توهمه ، وتارة
أخرى على أنه لغة رديئة أو . أو . الخ . . وهذا يظهر مما تقدم في
قوله وقد توهم صاحب التاج . وفي ما نقلناه عن المصباح من جواز
أرعبه . وفي قوله هنا : قد يكون ورد في لغة رديئة . وكيف يعلم أنها
رديئة . أو ضعيفة . أو . أو . ولم يصرح أحد من علماء اللغة بذلك ،
في كتبهم الموضوعة لمثل هذا . ولو كانت رديئة أو ضعيفة لبينها هؤلاء .
والقاعدة عند العلماء أن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد نقلنا
قول صاحب التاج فلا يعول على غيره . ولو أن المنتقد نقل قولاً
لأحد أئمة اللغة يؤيد وهمه ، لكان لقوله شأن . أما وقد عدها رديئة
من تلقاء نفسه ، ولم يستند في ذلك إلى دليل ، فلا يقام لقوله وزن ،
إذ يمكنه في كل موضوع أن يمت بمثل هذا الزعم ، ويستشفع بنحو
هذا الوهم .

وقد قال اليازجي ، ومثله قولهم : هذا امر يأنفه الكريم . والصواب
يأنف منه . وقد جاء من هذا قول لسان الدين الخطيب .

قالوا لخدمته دعاك محمد فأنفتما وزهدت في الثنويه
فنقلنا له النصوص الواردة في أنه .

فقال المنتقد الفهم في جوابه : أنف منه هذا هو الصواب ، كما ورد في معاجم اللغة ، وكتب الفصحاء ، وما أوردته المعارض عن التاج ، من قول أعرابي أنفت فرسي هذا البلد ، وارد في غير التاج أيضاً عن ابن الاعرابي . وإنما ذلك حجة على المعارض ، لاله ، لأن كلام هذا الأعرابي هو استشهاد على ندورته وضعفه . وليس القصد دلالة

الكتاب على اللغات الضعيفة وإهمال الفصيحة كما سبق القول اه والظاهر أن حضرة المنتقد لم يعلم معنى الندورة . ولذلك رأينا أن نذكره هنا ليتبين للقراء أن حضرته ادعى العصمة وحاول أن يثبتها . فلم يجد لديه من العلم الصحيح ما يساعده على ذلك ، فعمد إلى الخدعة والتويه ، وهو يظن أن ذلك يبلغه المأمل ، وهيئات هيئات :

قال السيوطي في المزهج ج ١ ص ١٤٠ : فائدتان : قال ابن هشام أعلم أنهم يستعملون : غالباً . وكثيراً . ونادراً . وقليلاً . ومطرداً . فالطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين . غالباً . والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فعلم بهذا مراتب ما يقل فيه ذلك : هذا ما ذكره العلماء في معنى النادر ، ومرتبته .

وهذا ما ذكره العلماء الذين يعتد بقولهم في أنف ، قال في لسان
العرب ج ١٠ ص ٣٥٨ وأنف الطعام وغيره : أنفًا كرهه ،
وقد أنف البعير الكلاً إذا أجمه . وكذلك المرأة والناقاة والفرس
تأنف فخلها . إذا تبين حملها فكرهته . وهو الأنف قال رؤبة :

حتى إذا ما أنف التنوما وخبط العهنة والقيصوما
وقال ابن الاعرابي : أنف أجم وقال . قال أعرابي : أنفت
فرسي هذه هذا البلد : أي اجتوته وكرهته فهزات . ثم قال وقول
ذي الرمة :

رعت بارض البهي جميا ويسرة وصمما حتى انفتها نصالها
أي صيرت النصال هذه الإبل إلى هذه الحالة تأنف رعي
ما رعته أي تأجمه .
وقال الحطيئة :

جار أنفت لعوف أن تسب به ألقاه قوم دناة ضيعوا الحسبا
وقال الزجاج في كتاب فعات وأفعلت يقال أنفت الشيء إذا
تنزهت عنه .

وقال وهب بن الحارث الزهري المقرشي :
لا تحسبني كأقوام عبثت بهم لن يأنفوا الذل حتي بأنف الجر

وذكر في الناج ما نقله صاحب اللسان عن ابن الأعرابي من قول الاعرابي . وقال مدرك بن عمرو الحمداني :

أبي وآنف عن أشياء يأخذها رث القوي وضعيف القوم يعطيها
وقال الفرزدق :

ونزع مولانا وإن كان نائياً بنا داره مما يخاف ويأنف
وقال ربيعة بن مقروم :

ودار الهوان أنفنا المقام بها فحللنا محلاً كريماً
وقال الثقيفي :

تنبؤ يدهاء إذا ما قل ناصره ويأنف الضيم إن أثرى له عدد
وقال المعري :

وكم من طالب أمدى سيلقى دوين مكاني السبع الشدادا
يؤجج في شعاع الشمس ناراً ويقدح في نلها زنادا
ويطعن في علاي وإن شعي ليأنف أن يكون له نجادا
وقال حسان بن ثابت :

قسامة أمكم إن نسبوها إلى نسب فتأنفه الكرام

وقال ابن سيده في المخصص ج ١٢ ص ١٥ أنفت الشيء كرهته .
فلينظر المتصرف العاقل إلى ما ذكره السيوطي في معنى النادر ،

وإلى قول هؤلاء العلماء والشعراء الذين يعتد بأقوالهم ونقولهم ،
 وليحكم بعد ذلك فربما اكون مخطئاً أو ربما خائني فهمي في هذا
 المقام ، كما خائني في غيره ، فإن الإنسان عرضة للخطأ والنسيان
 أما حضرة المنتقد الفهيم فهو معصوم ، والدليل على ذلك : ما يراه
 القاري في كلامه من العلم الواسع ، والفهم الثاقب ، وقوة الحججة ،
 وسلامة الاستشهاد . وصفوة القول إننا قلنا بجواز أنفه ونعكزنا
 على هؤلاء الأئمة ، فإن كان لدى حضرة المنتقد ما هو أقوى
 حجة وأوضح برهاناً ، فليتفضل بإرشادنا إليه لنعمل عليه ونشكره
 وإننا نستبعد كل البعد أن تجمع كلمة هؤلاء الشعراء كروية
 والفرزدق ، والحطيئة ، وهب ، وعمرو ، وذو الرمة ، وحسان ،
 ومدرّك ، وربيع ، والثقفى ، والمعري : على استعمال النادر والضعيف ،
 وأن يخفى على أصحاب اللسان والتاج والزجاج معرفتهما .
 ثم قال حضرة المنتقد الفهيم (قال في لغة الجرائد ويقولون
 أمر هام والأفصح مهم بالرباعي . فقال المعترض ، ولم يذكر أن
 أحدهما أفصح ، أي همه وأهمه ، من الآخر . فادعاء ذلك
 يحتاج إلى دليل) ونحن نورد الدليل للنصف كفلق الصبح . ثم
 ذكر ما توهمه أنه يكون دليلاً له ومن جملته قوله وقال الرازي مختصر

الصحيح في مقدمته : واقتصرت فيه على ما لا بد لكل عالم أو أديب من معرفته لكثرة استعماله وجريانه على اللسان بما هو الأهم فلاهم . ولم يقل أحد منهم الهام فالاهم الخ . ومنه قول مروان إنهم في أم الأمكن الخ) وتلخيص هذه المسألة أن اليازجي قال إن لفظ مهم بالرباعي أفصح من هام فقلنا في انتقادنا السابق إن صاحب المصباح يقول وأهمني الأمر بالألف أقلني وهمني همّا من باب قتل مثله وإن صاحب القاموس يقول وهمه الأمر همّا حزنه كآهمه فقد جعلاهم مثل أمّ ، وكذلك قل صاحب اللسان ج ١٦ ص ١٠٣ الهام الحزن وجهه هموم وهمه الأمر همّا ومهمة . وأهمه فاهتم . ولم يصرح أحد من العلماء بأن إحداهما أفصح من الأخرى . وادعاء ذلك يحتاج إلى دليل . فجاء حضرة المنتقد وردّ على ذلك وملاً فراغاً عظيماً بكلام فارغ ، لا يغني شيئاً في هذا الموضع ، ومن جملة ما استدل به ، واتخذ حجة له ، على أن المهم أفصح ، ما نقله عن مختصر الصحاح ، وعن مروان . وهذا دليل كفلق الصبح على أن حضرة المنتقد الفهم ، يكتب ما لا يفهم ، أو لا يعلم قول العلماء في هذه المسألة الجزئية ، وبيان هذا أن لفظ الأهم اسم تفضيل ، وهو لا يصاغ إلا من الثلاثي ، فتكون

من الهم لا من الإهمام ، وقد جعلها حضرته شاهداً له على أن أهم
أفصح من هم . وهذا يؤيد ما قلناه من قبل ، إنه يورد الشيء
على أنه حجة له ، وهو حجة عليه ، ولو قدم بين يديه نصاً صريحاً ،
أو نقلاً صحيحاً يؤيد قوله ، لكننا له من الشاكرين .

ثم قال المنتقد (ولما وصل الى ذي أنف وذي عوض وهي
مسألة لا يتنبه عليها إلا الراسخون في علم اللغة لم يشأ المعارض أن
يتبصر بما شرحه صاحب لغة الجرائد ، ولم يحفظ من كلامه سوى
قوله : ولم يذكر القاموس عوض بهذا التركيب ولا تعرض له صاحب
التاج ، فقال حضرته ان القاموس ذكرها في مادة عوض ، وذكرها
التاج في موضعين ، وأعاد ذكرها وكأنه نسي أو تناسى أن
الامام ذكرهما في لغة الجرائد وأنه لم يتعب ذهنه بفهم عبارة الامام
وتبين موضع اعتراضه على أصحاب المعاجم الخ .

ولقد حاول المنتقد بكلمته هذه أن يدافع عن إمامه فدلنا على
خطأ جديد له ولذلك رأينا أن نسرده قوله ليتبين ذلك فيه ،
وليتبين أيضاً أنه لم يذكر عن القاموس والتاج شيئاً عن عوض ،
خلافًا لما زعمه المنتقد ، وهذا نص قوله في لغة الجرائد ص ٣١
قال (قل في القاموس ولا أكلك إلى عشر من ذي قبل كغيب

وجبل أي فيما استأنف أو معنى الحركة تستقبلها . ومعنى المكسورة القاف إلى عشر مما تشاهده من الأيام وانظر ما الذي يفهم من هذا الكلام وزاد في تاج العروس بعد قوله مما تشاهده من الأيام أي فيما تستقبل ، وعليه فخال التفسيرين واحد ، وعاد الكلام ضرباً من الخلط ، وقال في لسان العرب : الفراء يقال لقيته من ذي قبل وقبل ، ومن ذي عوض وعوض كذا مضبوطين بالرسم ، ومن ذي أنف أي فيما يستقبل اه وههنا كل الاشكال فكيف يقول لقيته أي بلفظ الماضي ثم يفسر من ذي قبل بقوله فيما يستقبل ، وجاء فيه بعد هذا وأفعل ذلك من ذي قبل أي فيما تستقبل وضبط لفظ قبل ، بعد فعل المنكلم بفتحيتين وبعد فعل المخاطب بكسر ففتح وهو أغرب إلا أن يكون هنا غلط في الطبع فيبقى الاشكال في القصد من تكرير المثال ، ولا بأس أن نورد هنا تفسيرهم لذي عوض وذي أنف لأن هذه الألفاظ الثلاثة مترادفة في الاستعمال كما علمت . قال في لسان العرب في تركيب عوض ، وقولهم لا أفعله من ذي عوض . وكذا في النسخة المطبوعة في بولاق بضاد مكسورة وباقيها عار عن الضبط أي أبداً كما نقول من ذي قبل ، وكذا بضم اللام ومن ذي أنف أي

فإنما يستقبل أضاف الدهر الى نفسه اه ومحصله ان عوض هنا
بمعنى الدهر ، فيكون على هذا بفتح أوله وسكون الواو وهو
خلاف ما حكاه عن الفراء فيما نقلناه قريبا ، وقوله أضاف الدهر
إلى نفسه كأنه يريد أن الاصل من ذي عوض ، مضافا الى ياء المتكلم .
ثم حذفت الياء على حد حذفها في النداء وبقيت كسرة الضاد دليلا
عليها ، وهو غريب ، ولم يذكر القاموس عوض بهذا التركيب ولا
تعرض له صاحب التاج مع أنه نقل عبارة الفراء المذكورة في باب اللام
وقال (أي صاحب لسان العرب في باب الفاء) الليث : أتيت فلانا
أنفا كما تقول من ذي قبل . ويقال أتيك من ذي أنف . كما تقول من
ذي قبل ، كذا بضبط قبل بضميتين في الموضعين . أي فيما يستقبل ،
وفيه ما في كلام الفراء من جعل أنف ظرفا للفعل الماضي ، وتفسيره بما
يستقبل ، ونقله في تاج العروس بالحرف) اه

هذا ما ذكره في لغة الجرائد فليفضل حضرة المنتقد الفهم ، وليرنا
في أي موضع منه ذكر عوض بهذا التركيب عن القاموس ، او التاج ،
وإذا كان اليازجي ذكرهما في هذا الموضع فما يكون معنى قوله ولم يذكر
القاموس عوض ، وقوله ولا تعرض له صاحب التاج الخ فهل فهم
حضرة المنتقد من كلام لغة الجرائد ما لم يفهمه مؤلفها أم هل أراد أن

يرينا برهاناً جديداً على أنه يفهم من الكتاب ما ليس فيه ، ويقصر فهمه عما هو فيه ، وإذا كان حضرته قانعاً بمثل هذه المغالطات ، أفلا يحسب حساباً لمن يطلع عليها من أهل العلم ، الذين يزنون الأمور بميزان العقل ؟ إن هذا شيء عجاب .

ومن تأمل قول اليازجي اتضح له أنه جعل الضمير في نفسه ، من قول اللسان : أضاف الدهر إلى نفسه راجعاً إلى التكلم . ولذلك تكلف في تأويله وجعل الياء في عوض محذوفة والكسرة دليلاً عليها ، واستشكل ما جاء في اللسان وهذا بعيد جداً عن مراد صاحب اللسان وعن سنن اللغة أيضاً كما يظهر بآدنى تأمل . ومن البين أن مثل هذا التأويل لا يتأتى في مثل إفعال ذلك في عشر من ذي عوض ، لأنهم قالوا معناه ما تستقبل . وهذا يقتضي أن يكون المحذوف (على هذا التقدير) كاف الخطاب ، ولم نر من ذكر أن الكاف تحذف وتجعل الكسرة دليلاً عليها ، ولو قيل ليفعل ذلك من ذي عوض أو نحوها لاحتجج إلى تقدير ضمير الغائب وجعل الكسرة دليلاً عليه ، وكذلك القول في افعلوا وافعلوا وافعلي وافعلين . وذلك كله يزيد الأمر اشكالاً وبعداً عن سنن اللغة وأقيستها .

ثم إن حضرة المنتقد ، بعد أن افاض في هذه المسألة التي لم يتنبه

عليها الا الراسخون في العلم مثله : قال (وما كان أغنى الأستاذ عن
التعرض لهذا اللفظ واستبداله بأي لفظ سواه ولا سيما إنه يبيح لنفسه
الاعتراض على كل لفظ ، مما انتقده البازجي ، فما كان عليه الا ان
يفعل ذلك هنا أيضاً . فيكفي نفسه مؤونة تغت فاضح يعز ظهوره بهذا
المظهر على حاملي لوائه الضاربين على طبلته اه)

والجواب : إن تعرضنا لذلك أفادنا فائدتين : اولاهما إرشاد الناطقين
بالمضاد إلى معرفة الصواب ، حتى لا يزيغوا عن سنن الهدى إذا تلقوا
القول على عواهنه واسترسلوا للسمعة الكاذبة وهذا نعمة من أقدم
الواجبات علينا ، ثانيتهما أننا لو لم نتعرض لذلك لما اطلعنا من حقيقة
المتقدم وسعة بابه في العلم والأدب ، على ما اطلعنا عليه ، ولو لم يكن
إلا هذه لكفى

وقال البازجي في لغة الجرائد ويقولون خرج في موكب يبلغ
خمسة آلاف عدداً . وهي عبارة شائعة عند أكثر الكتاب لاتكاد
نفوت واحداً منهم وربما قالوا قتل في هذه المعركة ، ما يقارب
خمسة آلاف عدداً ، وهو أغرب ، وإنما ذلك لعدم تدبرهم معنى
العد هنا . والمقصود به عند من نقل عنه هذا التركيب وبيانه انك
نقول مثلاً لي على فلان خمسة آلاف درهم عدداً أي لي عليه هذا القدر

معدوداً عدّاً لا بطريق التقدير والتقريب ، ونقدته خمسين ديناراً عدّاً .
أي عددتهاله واحداً واحداً . ومفاده التحقيق والتوكيد ، لا الحشو
والتزيين كما يتوهمونه اه .

فقلنا في انتقادنا السابق : إن هذا ظاهر في قولهم قتل مايقارب
خمسـة آلاف . لان لفظ يقارب ينافي التحقيق . أما قولهم في
موكب يبلغ خمسـة آلاف عدّاً فلم يظهر لي فرق بينه وبين : لي على
فلان خمسـة آلاف درهم عدّاً ، مع أن الأول أولى بالتوكيد من الثاني ،
وإذا فرضنا أن القائل قال ذلك ، وهو لم يتحقق أن الموكب يبلغ هذا العدد
وجب أن يفيد المنع بمثل هذه الصورة ، أما إذا سمعنا أو رأينا مثل
هاتين الجملتين فمن أين لنا أن نعلم أن القائل لم يتحقق العدد في
الاول وثحققه في الثاني ، مع أن الموكب يجوز أن يكون معدوداً
عدّاً حقيقياً كما لو كان مؤلفاً من جنود أو تلاميذ أو اناس معينين مثلاً :
والاحتمال لا يصح أن يبنى عليه حكم عام ، والاصل في الكلام
أن يحمل على الحقيقة ما لم نعلم قرينة تصرفه الى غيرها ، ولما كان
الموكب في هذا المقام مظنة أن يكون عدده على سبيل التقريب
دفع القائل هذا الاحتمال بقوله عدّاً ، فأجازة شيء في محل ، وحظره
في آخر ، بدون سبب : نحكم مرفوض ، وترجيح بلا مرجح ، ثم إن

حضرة المنتقد لم يفهم ما كتبناه ولا وجد ما يدفع به قولنا ، وأراد أن يملأ الفراغ ولو بكلام فارغ فقال : (قال المعارض كلاماً طويلاً ومجمل ما فيه أنه لم يظهر له فرق بين قولهم لي على فلان خمسة آلاف درهم عدّاً وبين قولهم موكب يبلغ خمسة آلاف عدّاً مع أن الإمام شرح الفرق في لغة الجرائد بأوضح بيان ، وذلك أن لفظ عدّاً مع الدراهم هو للتحقيق والنوكيد أي معدودة لأعلى سبيل التقريب أو التخمين ، وأما قولهم خرج في موكب يبلغ خمسة آلاف عدّاً ، فقد أخذ المعنى حقه بقولهم : يبلغ أي على التقريب . فاصبح لفظ عدّاً من الحشو . إذ لا فرق عند السامع بين أن يكون الموكب ٤٩٠٠ أو خمسة آلاف بخلاف الدنانير أو الدراهم فإن نقص منها دينار بل درهم واحد على صاحبها كان خسارة فهل ظهر لحضرة المعارض الفرق بين الموكب ، وبين الدراهم ، إلى آخر ما في قوله من الدرر والعبير ومن تأمل قوله (فقد أخذ المعنى حقه بقولهم يبلغ على التقريب انل) . لا يشك في أن حضرة المنتقد لا يعلم معنى يبلغ ، لانه فسرهما بقوله أي على التقريب . وعلى هذا اذا قلنا بلغ فلان أو يبلغ أربعين سنة عدّاً ، أو بلغ بلدة كذا ، ودخلها كان المعنى أنه لم يبلغها حقيقة بل على التقريب ، وكان قوله عدّاً ودخلها : من

الحشو ، وجاز لنا أن نقول إن السامع لا فرق عنده بين أن يكون بالغ خمساً وثلاثين سنة أو أربعين في الأول ، وبين أن يكون بالغ فناء البلدة أو دخلها في الثاني ، وهذا كلام غير صحيح ولا يصدر عن عاقل .

قال الراغب في المفردات : البلوغ والبلاغ الانتهاء إلى أقصى المقصد والمنتهى مكاناً كان أو زماناً أو أمراً من الأمور المقدرة ، وربما يعبر به عن المشاركة عليه وإن لم ينته إليه ، وهذا صريح في أن المتبادر من معنى بلغ الانتهاء إلى أقصى المقصد بدليل قوله بعد ، وربما يعبر عنه الخ . وكذلك قال في القاموس بلغ المكان بلوغاً : وصل إليه أو شارف عليه .

وقال في الصحاح بلغت المكان بلوغاً وصلت إليه وكذا إذا شارفت عليه . فعلى هذا إذا قيل خرج في موكب يبلغ خمسة آلاف عدداً كان المتبادر من معنى يبلغ . ينتهي : مع احتمال أن يكون معناه يشارف على قول الراغب والقاموس : وكان محتملاً لكلا المعنيين على السواء على ما نفيد من عبارة الصحاح ، من غير ترجيح للمعنى الأول الذي نفهمه عبارة الراغب والقاموس . وعلى كلا الوجهين يكون قول المتكلم عدداً : قرينة على أن المراد يبلغ المعنى الأول . فادعاء أن معناها التقريب

وحصره في ذلك ، والغاء كلمة عدداً من قول المتكلم بغير موجب ،
كله تحكم بغير دليل ، وترجيح بلا مرجح . لأن القاعدة عند أهل
العلم : أن كلام العاقل يصان عن الإلغاء ما أمكن : وأن اللفظ المشترك
إذا وجدت قرينة تخصصه بأحد معنييه أو معانيه اختص به ، فإذا
قال قائل : هذا الموكب يبلغ خمسة آلاف عدداً . تعين أن يكون
المعنى بلغ ذلك تماماً حتى لا يكون قوله عدداً من اللغو ، أما قولهم :
إن القائل ربما قال ذلك وهو لم يحصه إحصاءً حقيقياً ، فاحتمال
لا يدفع القرينة اللفظية ، وإذا سلمنا أن هذا الاحتمال الضعيف
يدفع القرينة القوية ، وجب أن يقيد المنع بمثل هذه الصورة .
لأن أن يكون عاماً ، فإن من الموكب ما يكون معدوداً عدداً حقيقياً .
كما أشرنا إليه من قبل ، وبهذا يتبين أن قوله فقد أخذ المعنى حقه الخ .
كلام لا يحصل له ، بل يزيد الخرق اتساعاً ، ولا يرقعه . وقوله قبل
ذلك : إن لفظ عدداً مع الدراهم هو للتحقيق والتوكيد أي معدودة الخ
تخصيص بلا مخصص ، وتأويل بغير دليل ، لأن عدداً على هذا
التقدير مفعول مطلق . وهو للتوكيد سواء كان مع الدراهم أو غيرها
والظاهر أن حضرة المشتد لم يطلع على مثل هذه المباحث الدقيقة ،
ولذلك أتى في كلامه هنا ، بما لا يشهد له به نقل ولا يؤيده عقل .

ثم قال في لغة الجرائد ويقولون : فعل هذا لمصلحة أهل جلده
يريدون قومه وأهل جيله . وقد أطلع الكتاب بهذه العبارة من غير
بحث ولا تنقيب عن مغزاها ومراد قائلها ، وهي في الأصل من قول
جرير ، وقد مر بنصيب الشاعر وهو ينشد ، وكان نصيب اسود .
قال إذهب أنت أشعر أهل جلدتك . يعني السود فقال وجلدتك يا أبا
حزرة . وهي كنية جرير . أي وأشعر البهض أيضاً . وحينئذ فلا
معنى لأن نقول أهل جلدة الانكليزي او الفرنسي او الالماني .
لأن لكل هؤلاء جلدة واحدة . فهي تناول الجميع على السواء
فقلنا في انتقادنا إن هذه الكلمة تستعمل بمعنى العشيرة أيضاً
ونقلنا عن الناج انه يقال قوم من جلدتنا أي من انفسنا وعشيرتنا .
فقال حضرة المنقذ الفهم ما يأتي :

وهذا الحكم السريع من المعارض على اليازجي قد اذكرنا بيتاً للمعري
وإن ما جاء به من استدراك الناج وارد في لسان العرب ، ولا يقوم
حجة لنا بيد قول المعارض : وهالك البيان : قال في اللسان : وفي الحديث
قوم من جلدتنا أي من أنفسنا وعشيرتنا . ويظهر أن المعارض فهم
انه يريد سائر العرب وليس الامر كما فهم حضرته : ونحن نوضح
له المراد . وان استدعى البحث زيادة في البسط . يفهم مما رواه

اليازجي من حكاية جرير ونصيب أن هذا اللفظ كانوا يعبرون به عن معنيين وهما التحقير والتأمين : وأن جريراً لم يقل لنصيب أنت أشعر أهل جلدتك إلا للتحقير إذ كانت نصيب أسود : ولم يريد نصيب بجوابه : وجلدتك يا أبا حذرة إلا رد التحقير على جرير كما هو واضح ، يريد أنه أشعر السود والبعض . ومثال التأمين ما ورد في الحديث كأن يرام إفشاء سر . ثم يرى في المجلس غريب ويرغب في توجيه عين لاستطلاع حال العدو . فنقول من الرجل أو من القوم فيقال لك قوم من جلدتنا . أي ملتصقين بعشيرتنا وأنفسنا التصاق جلدتنا بالعضم . فثق : وهو تركيب لم يرد لهم بغير هذين المعنيين ومنه قول الشاعر : (وجلدة بين الأنف والعين سالم) وقد قل وروده على ألسنتهم . وحسبك ان الجوهري . والزمخشري . والفيروز آبادي . وصاحب المصباح . لم يأتوا على ذكره ، وهذه كتب الفصحاء والبلغاء لدينا فليأتنا بينة منها على أنهم أقاموا هذا اللفظ مقام القوم أو الأمة أو الشعب أو جماعة المسلمين أو العرب كلهم اه .

ويمدربنا ان نجعل الكلام هنا على وجوه . الاول قال حضرته : إن الحكيم السريع أذكره بيتاً للمعري وقد أذكرنا قوله هذا بيتاً للمعري

في لاميته . ويتأني داليتها المضمومتين ، ويتين لأبي الطيب أحدهما في اللامية المضمومة ، والثاني في اللامية المكسورة . وقد كنا نود أن لا نلج في البحث بشيء من هذا القبيل ، وفاءً بما وعدنا من قبل ، ولكننا أحيينا أن ننأسي هنا بقول القائل : خاطبوا الناس على قدر عقولهم .

الثاني قال حضرة المنتقد الفهيم : يفهم مما رواه البازجي من حكاية جرير ونصيب أن هذا اللفظ كانوا يعبرون به عن معنيين : التحقير والتأمين ، وقد نقلنا قول البازجي بالحرف ، وليس فيه ما يدل على التحقير أو التأمين كما يظهر للتأمل ، بل لم يتعرض إلى التأمين مطلقاً . وهذا يؤيد ما قلناه من قبل ، إن المنتقد يفهم من النصوص ما لم يفهم أصحابها منها .

الثالث لم يبين حضرة قول الشاعر (وجلدة بين العين والأنف سالم) من أي المعنيين . فإن كان من معنى التحقير فلم تجر العادة بجعل ما بين العين والأنف للتحقير بل يجعل ما دون ذلك بكثير ، وربما اشتبه على حضرة المنتقد ما بين العين والأنف وما بين غيرهما . فقال ما قال ؟ ؟ وإن كان من معنى التأمين فلا يفيد هذا اللفظ ، بل لا معنى للتأمين هنا . فعلى حضرة المنتقد أن يخترع معنى ثالثاً يناسب هذا المقام ، لأن المعنيين اللذين

ذكرها من مخترعاته . فلا يعجزه أن يعززها بثالث .

الرابع قال حضرته : وحسبك أن الجوهري ، والزمخشري ، وصاحب القاموس ، والمصباح لم يأتوا على ذكره الخ وهذا ضرب من المغالطة والسفسطة لأن هذه الكتب لم تستوف جميع اللغة ولو كانت محيطية بها لاستغني بها عن غيرها ولدينا ألوف من الكلمات لم يذكرها الزمخشري والمصباح ونحوهما ، ولا يخرجها ذلك عن كونها عربية بل لم نجد كتاباً من كتب اللغة أحاط بها فإن اللسان على وفرة مادته أهمل ذكر كثير من الكلمات ، وقد ذكرها التاج ، ولكن حضرة المنقذ زج نفسه في غمرات البحث ، وأصبح كالفریق ، يتشبث بالعرمط طلباً للنجاة ، ومن الغريب انه يناقض نفسه في كثير من المواطن ، فقد ذكر هنا المصباح في عداد الكتب العظيمة ، وجعل عدم ذكره هذه الكلمة حجة على قلة ورودها ، ولما نقلنا عنه فيما تقدم جواز أَرعبه لم يجعله شيئاً مذكوراً فما كان أغنى حضرته عن الدخول فيما لا يحسن الخروج منه .

الخامس قال حضرته في خاتمة هذه المقالة البديعة الرائعة :
(فليأثنا بيينة على أنهم أقاموا هذا اللفظ مقام القوم أو الأمة أو الشعب أو أو الخ ولقد أنصف جد الإنصاف في هذا الطلب ،

وباليتة سلك في جميع مناظرته هذا المسلك القويم ، فكفى نفسه
مؤنة تغنت فاضح ، وهذيان مخزٍ ، وهذا ما قاله العلماء في هذه
الجملة :

قال السيوطي في الدر النثير : وقوم من جلدنا أي من أنفسنا
وعشيرتنا . وقال ابن الأثير في النهاية ج ١ ص ١٧١ وفي الحديث
قوم من جلدنا أي من أنفسنا وعشيرتنا . وقد تقدم عن التاج
واللسان مثل هذا ، فكل هؤلاء قالوا في تفسيرها : إن المراد بها
أنفسنا وعشيرتنا ، والعشيرة القبيلة كما ذكرها في الصحاح والمصباح ،
والقبيلة هم بنو أب واحد كما ذكره في الصحاح والمصباح والقاموس
وقال ابن السكيت في تهذيب الالفاظ ص ٣٤ والشعب القبيلة
فقد جعلها واحداً وقال الزجاج القبيلة من ولد إسماعيل كالسبط
من ولد إسحق ، وقال في القاموس الشعب القبيلة العظيمة ، وكذا
في مختار الصحاح ، والصحاح ، فعلى هذا يكون قوله وعشيرتنا أي
شعبنا فقد أقاموا هذا اللفظ مقام الشعب ، وأوضح من كل ما
تقدم ما قاله صاحب مجمع بحار الأنوار في الجزء الأول نقلاً عن
العلامة الكرماني ، قال قوم من جلدنا أي من أنفسنا وعشيرتنا
أراد به جميع العرب فهل بعد هذا النصريح مجال للتغنت والمكابرة

ثم قال حضرة المنتقد (ومما شرحناه يتضح للناقد المنصف أن نفيقه وحناقه بعض الكتاب ، بقولهم فعل هذا المصلحة أهل جلدته وهم يريدون قومه أو أمته لا يعرب عن هذا المعنى ، ولا يستحسنه إلا من أولع بالشاذ والغريب والمتروك اه)

ومما أسلفناه قبلاً تعلم قيمة هذا القول عند أهل العلم الذين يستمعون القول فيتعنون أحسنه ، على أننا لو فرضنا أن هذه العبارة لم ترد إلا في حادثة جرير وانصيب فلا مانع من استعمالها في المعنى الذي يريد به الكتاب منها على سبيل المجاز فيصح أن يراد بها عامة العرب كما أريد بها العشيرة أو السود لأن المجاز يشترط أن يكون فيه نوع العلاقة مسموعاً لا شخصاً ولا يشترط فيه سماع اللفظة المتجوز بها كما ذكره المحققون : فكيف إذا كان اللفظ المتجوز به مسموعاً كما هنا وقد أجمعت كلمة العلماء على أن اختراع الاستعارات الغربية التي لم تسمع بأعيانها من العرب هو من طرق البلاغة التي ترتفع بها طبقة الكلام ولهذا لم يدونوا المجازات تدوينهم الحقائق بل وكوها إلى تصرف البالغاء ، ولم تنزل الأدياء في كل عصر ومصر يستعملون المجازات التي لم تسمع بأعيانها في كتبهم وخطبهم ورسائلهم من غير فحص عن اللفظ المتجوز به فكيف بما سمع عن فصحاء العرب فحظر مثل هذا الاستعمال على الكتاب وحصره في

المولع بالغريب والمتروك ناشئ عن سهو من حضرة المنقذ ، أو عدم إطلاع على مثل هذه المباحث الدقيقة ، وقد استعمل هنا لفظ تقيقه ولم أجدها فيما لدي من كتب اللغة وسأضيفها فيما بعد ، إلى الكلمات التي استعملها ، وهي مخالفة لقواعد العلم أو غير مذكورة في كتبه ، إن شاء الله تعالى .

ثم قال اليازجي بعد ما تقدم : وقريب من هذا قولهم هل شهر يناير مثلاً وجاء في غرة ابريل ، وكتبه لعشر خلون من شهر ديسمبر ، وإنما ذلك كله من الاصطلاح المخصوص بالاشهر القمرية لأن قولهم هل الشهر يراد به غرة هلاله وهي أول ما يبدو منه ، فنقلنا في انتقادنا السابق عن كتب اللغة أن غرة كل شيء أوله . وأن تقييدها بغرة الهلال يفقر الى دليل يؤيده فقال المنقذ الفهم ما يأتي :

(أما اعتراضه على انتقاد غرة ابريل بقوله عن كتب اللغة : غرة كل شيء أوله ، ولا شك أن ابريل مثلاً شيء من الأشياء فإضافة الغرة اليه صحيحة وتقييدها بغرة الهلال يفقر إلى دليل فالجواب : إنما نأسف أن يكون هذا مبالغ حجة الاستاذ وقد نصب نفسه لانتقاد اليازجي بل لانتقاد ما انتقده . إذ قوله ولا شك

أن ابريل شيء من الأشياء الى آخره آية في الشرح والنقد وتفسير
الفاظ اللغة وإذا كان ابريل موجوداً حكماً فأحر بما هو موجود
حسب أن يكون شيئاً وأشياء كالحائط ، والدار ، والبساط ، والباب ،
والكرسي ، والحصير . ويجوز في حكم الاستاذ أن يقال غرة بديل
رأس أو أول أو بدء فنقول غرة الحائط ، وغرة الدار وغرة
البساط ، وغرة الباب . والكرسي والحصير . ايش هذا أفسح أم أنتم
لا تبصرون ، وبكفي لفساد زعم المعترض بعد ما تقدم أن تأتي
بالبرهان على تخصيصهم الغرة بالأشهر القمرية فقط بينات أربع :
الأولى أن أصحاب هذه اللغة الذين تأخذ عنهم اللفظ ومعانيه
لا يعرفون وجود أشهر شمسية ولا ذكر لها في معاجم اللغة . اللهم
إلا ما ورد عرضاً كقول اللسان في مادة أوب وآب من الشهور
عجمي معرب ، وكقوله في مادة ككن والكانونان شهران في قلب
الشتاء رومية .

الثانية انهم لم يقولوا غرة الشمس ولا أهلت الشمس
الثالثة أن الشهر عندهم هو القمر قال في اللسان والشهر القمر سمي
بذلك لشهرته وظهوره . وقال غيره سمي شهراً باسم الهلال إذا
أهل ، والعرب تقول رأيت الشهر أي رأيت هلاله ، وقال ذو

الزمة (يرى الشهر قبل الناس وهو نحيل) وقال في مادة غرة
وغرة الشهر ليلة استهلال القمر ويقال لثلاث ليال من الشهر الغرر
والغر وكل ذلك لبياضها وطلوع القمر في أولها اهـ)

ولقد أظهر حضرة المنتقد في كلامه هنا نموذجاً جديداً من عقله
وعلمه أضافه الى سلسلة النماذج التي عرضها من قبل . فعرفنا من
حقيقته ما كنا نجهله ، فبارك الله فيه وزاده علماً ، ولقد اشتبه عليه
فهم هذا المقام وفصر به فهمه عن تحقيقه ، فأتى في مكانه هذه بما
أيد ما قلناه غير مرة من أنه يفهم من النصوص ما ليس فيها ولا
يفهم ما فيها وبيان ذلك من وجوه :

الأول إتناقلنا إن غرة كل شيء أوله ، ودلينا على ذلك قول
الصحيح في الجزء الأول ص ٣٧٥ وغرة كل شيء أوله ،
وقال في المصباح في ج ٢ ص ٥ والغرة بالضم من الشهر وغيره
أوله ، وقال ابن الاثير في النهاية ج ٣ ص ١٥٥ ومنه الحديث ما
أجد لما فعل هذا في غرة الاسلام مثلاً إلا غنا وردت فرمى
أولها فنفر آخرها . غرة الاسلام أوله ، وغرة كل شيء أوله ،
وقال الثعالبي في فقه اللغة : صدر كل شيء وغرته أوله ، وقال
في مجمع بحار الأنوار ج ٣ ص ١٤ - ١٥ بعد أن ذكر الحديث

السابق غرة كل شيء أوله ، ثم قال في حديث آخر يصوم من غرة أي من أوله وقال في مختار الصحاح وغرة كل شيء أوله ، وقال في تاج العروس ج ٣ ص ٤٤٥ وغرة كل شيء أوله ، وقال في ص ٤٤٨ وغرة الاسلام أوله وغرة النبات رأسه ، وقال السيوطي في الدر الثبير ، وغرة الاسلام أوله وغرة كل شيء أوله ، وقال أبو البقاء في السكيات ص ٢٦٥ س ٢٨ غرة كل شيء أوله ، وقال في لسان العرب ج ٦ ص ٣١٨ وغرة الاسلام أوله وغرة كل شيء أوله . فهو لاء كلهم قد صرحوا بأن غرة كل شيء أوله وقد نقل بعضهم اضافتها الى الاسلام وإلى النبات ، وفسرها بعضهم بمعنى رأس الشيء ، فهل نضرب بكلامهم عرض الحائط وهم أئمة العلم ورووس العلماء ونتمسك بقول غيرهم ومن البديهي أن كلمة كل تستعمل بمعنى الاستغراق وهي من الانفاظ الدالة على العموم ، قال أبو البقاء في السكيات ص ٢٩٥ وكل ، اسم لاستغراق أفراد المنكر ، ثم قال فاذا اضيفت الى المنكر تفيد عموم الأفراد ، وفي المصباح : وكل ، كلمة تستعمل بمعنى الاستغراق ، وقال السعد النفذاني في التلويح ج ١ ص ١١٦ إذا اضيف لفظ كل إلى النكرة فهو لعموم أفرادها وإذا اضيف إلى المعرفة فهو لعموم اجزائها ، وقال صاحب التوضيح

ومن الفاظ العام كل وجميع وهما محكان في عموم ما دخلا عليه بخلاف سائر أدوات العموم فان دخل كل على النكرة فلعوم الأفراد ، وقال ابن السبكي في جمع الجوامع كل اسم لاستغراق أفراد المضاف اليه المنكر . والمعروف المجموع ، وقال في التاج : ومن لطيف القول في كل أنها للاستغراق سواء كانت للتأكيد أم لا والاستغراق لأجزاء ما دخلت عليه إن كان معرفة ، ولجزئياته إن كان نكرة ، فقد صرح هؤلاء الأعلام بأن كلاً إذا أضيفت إلى نكرة كانت شاملة لجميع أفرادها ، ولا شك أنها في النصوص المتقدمة مضافة الى لفظ شيء وهو نكرة فتكون شاملة لكل ما يصدق عليه هذا اللفظ ، وقد قال في المصباح : الشيء في اللغة عبارة عن كل موجود إما حساً كالأجسام أو حكماً كالأقوال ، نحو قلت شيئاً ، وقال سيبويه في كتابه : الشيء يقع على كل ما أخبر عنه ، وقال أبو البقاء في الكليات الشيء هو لغة ما يصح أن يعلم ويخبر عنه وكذلك قال الراغب في المفردات ونحوه في التاج .

فاذا تأمل العاقل ما قاله العلماء في لفظ كل ، ولفظ شيء ، نبين له أن قولهم غرة كل شيء أوله ، يتناول كل ما يصدق عليه أنه شيء . وبهذا يتضح أن كل ما اسهب به المنتقد سافط .

لا قيمة له عند اهل العلم . لان القول الفصل في هذه القضية .
 للنصوص الصحيحة والنقول البينة ، لالسفه . ويشهد لذلك ايضا
 قولهم غرة الاسلام بمعنى أوله ، ولو كان مرادهم أن الغرة
 مختصة بالشهر كما توهمه المنقذ لكان قولهم غرة كل شيء أوله
 ضرباً من الهذيان ، إذ لا معنى لكل ، على هذا التقدير البعيد
 عن العقل ، المخالف للنقل ، وبعيد كل البعد أن يكون كل
 هؤلاء الأئمة جاهلين معنى جملة انفتحت كلمتهم عليها . أو لا
 يفهمون ما يكتبون . وربما توهم متوهم أن هذا التعميم يشمل مثل
 الدار والحصير والباب ونحوها كما توهمه المنقذ ، والجواب ، ان هذا
 لا يكون الا عن جهل بمعاني النصوص او سقم في فهمها . لان
 تفسيرهم غرة الشيء بأوله صريح في ان ما كان له أول يصح أن
 يقال لأوله غرة . لا ان كل شيء يقال له غرة ، سواء كان له اول
 أم لا . لأنهم لم يقولوا الغرة كل شيء ، بل قالوا : أول كل شيء .
 ولكن مثل هذه المباحث العالية لا يطول اليها ادراك من عبث بعقله
 الهرم ، فأدبر غريزه ، واقبل هريزه ، وانتفش بالغرور انتفاش
 الفرغر (دجاج الحبش)

ولم يكتف حضرة المنقذ بهذا القدر من العلم الباهر ، بل أتى

بيانات أربع على تخصيص الغرة بالأشهر القمرية فقط ، أولها :
 أن أصحاب اللغة لا يعرفون وجود أشهر شمسية . ولا ذكر لها في
 المعاجم الخ . والدليل على صحة قوله وعلى أنه كتب ما كتب ،
 بعد ان بحث ونقب ، ما يأتي : قال في القاموس في مادة حزر
 وحزيران اسم شهر بالرومية وقال في باب الرء وأيار بالتشديد
 شهر قبل حزيران وقال في باب السين نيسان سابع الأشهر الرومية
 وقال في باب الطاء ، وسباط شهر قبل آذار ، ثم أعاده في
 شباط ، وقال في ككنز ، والكانونان شهران في قلب الشتاء ،
 وذكرهما في باب الرء ، فقال والمزاران الكانونان ، وقال في باب
 الباء ، وآب شهر معرب ، قال في التاج وقد جاء ذكره في
 أشعار العرب كثيراً ، وقال أيضاً : وتشرين ، اسم شهر بالرومية
 وهما تشريتان وقال في باب الرء آذار الشهر السادس من الشهور
 الرومية وعدها في التاج جميعها في هذا الموضع ، فهذا كتاب
 واحد من كتب اللغة قد ذكرها جميعها وكرر بعضها في مواضع
 مختلفة ، فكيف يسوغ لحضرة المنتقد العلامة أن يقول ولا ذكر
 لها في معاجم اللغة ؟ ؟

ثم قال حضرته : الثانية أنهم لم يقولوا غرة الشمس ولا أهلت

الشمس . وهذا كلام لا محل له ولا معنى لأننا لم نعرض في انتقادنا السابق لمثل هذين اللفظين ولا ذكرنا أهات مطلقاً ، وإنما هذا الاعتراض ناشئ من توهم أن المراد بالشيء ما كان له أول وما لم يكن له أول ، وقد بينا أن هذا توهم باطل ، ينشأ عن عدم فهم النصوص ، والوقوف على اصطلاح العلماء ، الا يرى أنهم قالوا عنفوان الشيء أوله ولم يورد عليهم أحد من العقلاء مثل الكرسي والشمس لأن قولهم أوله صريح في أن هذا يطلق على ما كان له أول وكذا يقال في قولهم صدر كل شيء أوله ونحوه .

ثم قال حضرته : الثالثة إن الشهر عندهم القمر الخ ما فيها من الدرر . وهذا لأشك فيه إلا أنه لا يصلح أن يكون حجة للنتقد لان الشهر يطلق على القمر كما ذكره ويطلق على الهلال ، كما ذكره ابن الأثير في النهاية والفيروزبادي في القاموس ، ويطلق على العدد المعروف من الأيام كما ذكره في القاموس ، وكذلك قال ابن سيده ، وفي المصباح الشهر قيل معرب ، وقيل عربي ، وقيل الشهر الهلال سمي به لشهرته ووضوحه ثم سميت به الأيام وقال الجوهري في الصحاح : الشهر واحد الشهور ، وقال الراغب الشهر مدة مشهورة

بإهلال الهلال أو باعتبار جزء من اثني عشر جزءاً من دوران الشمس من نقطة إلى تلك النقطة فهذا صريح في أن الشهر لا ينحصر في معنى القمر أو الهلال ، وما نقله المنتقد عن اللسان يؤيد ما ذكرنا لأنه قال غرة الشهر ليلة استهلال القمر ، فلو كان مراده بالشهر القمر لكان الكلام على غاية من الركاكة لأن معناه حينئذ وغرة القمر ، ليلة استهلال القمر ، وكذا قوله فيما بعد ، ويقال لثلاث ليال من الشهر الغرر والغر لبياضها وطلوع القمر في أولها . فلو كان مراده بالشهر القمر لكان اللفظ هكذا يقال لثلاث ليال من القمر الغرر لطلوع القمر فيها ، ومن البديهي أن القمر ليس له ليال فتعين أن يكون المراد بالقمر غير ما زعمه المنتقد ، ويؤيد هذا أيضاً ما ذكره ابن السكيت في تهذيب الألفاظ قال : ويقال أهلنا الشهر واستهلالناه أي رأينا هلاله . لأن المعنى على تقدير المنتقد بؤول إلى قولنا رأينا هلال القمر ، وكذلك قال ابن السكيت أشهر من الشهر . وأسنى من السنة . وأيوم من اليوم . وعلى هذا التقدير يكون المعنى أقمر من الشهر ، ويكون أيضاً معنى قولهم نيسان شهر من الشهور الرومية : قرأ من الأتار الرومية . ويكون معنى قولهم عاش فلان خمسين سنة وثلاثة أشهر : ثلاثة أعمار . ويكون

معنى الآية الكريمة إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً : أي عدة الأثوار اثنا عشر قمراً ، ومعنى الحج أشهر معلومات : أقمار معلومات ويكون معنى قول امرئ القيس :

وهل يضمن من كان أقرب عهدہ ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال
: ثلاثين قمراً

ويكون معنى قول عمرو بن قيس بن جذل الطعان :
ألسنا الناسئين على معد شهور الحل نجعلها حراما
: أقمار الحل

ونحو ذلك . ولا شك أن هذا الفهم ، مما انفرد به حضرة المنقذ ، وهنا يجدر به أن يقول . أفسح هذا . أم انتم لا تبصرون . . ثم قال حضرته : الرابعة إذا قيل غرة ابريل وكان أوله واقعاً في محاق القمر . فأبي غرة له النج . وهذا الوهم ناشئ من حصر الغرة في الشهور القمرية . وقد قدمنا أنه باطل بما سردناه من النصوص الدامغة والحجج البالغة وفيه بلاغ لقوم يعقلون .

ثم قال اما اعتراضه على نقد فجيئه عليه بما أجبناه على لفظ المهم ونكرره هنا أن كراسة لغة الجرائد الصغيرة لم يضعها مؤلفها كمعجم للغة العربية يذكر فيها المتروك والضعيف والردى والمهمل والمب

وغيره من اللغات وإنما هي إرشاد الكتاب إلى اجتناب ذلك كله
وانتهاج أفصح اللغات ، والفصح ما كثر استعماله وجريانه على ألسن
الفصحاء وأقلام البلغاء اه .

ونحن لم ننعرض فيما كتبناه من قبل لشيء يتعلق بنقد وربما التمس
الامر على المنتقد أو اشتبه عليه هذا اللفظ بغيره وعلى كلا الحالين فإن ما
كتبه في هذا المقام ليس فيه شيء وإنما هو عبارة عن ملء الفراغ بالقول
الفارغ .

ثم قال : وقال المعارض وقد قصر في بيان ما يريدون بقولهم أنشد
الضالة ليتبين موضع النقد .

ثم ذكر كلام التاج والمصباح في مادة ساق ونحن نجيبه كما اجبناه
أعلاه ونقول لا نقصير في انتقاد الإمام وإنما هنالك تغت من المعارض
لأن قول الجرائد أنشد الضالة بدل نشدها لا يريدون بها بعيراً في
يبداء نجد ولا عنزة في وادي تهامة وإنما هم يريدون التمس حاجته
وقش عن مطلوبه الخ .

وأصل هذا أن اليازجي ذكر طائفة من الأفعال التي يريدون
الهمزة في أولها خطأ . وذكر منها أنشد الضالة ، وأسدل الحجاب ،
وهو مساق إلى كذا ، وأشعله ، وأغازه . فقلنا إنه قصر في بيان

ما يريدون بقولهم : أنشد الضالة ونعني بذلك أنهم هل يريدون أنشدها بمعنى طلبها ، أو بمعنى عرفها ليتبين موضع النقد ، نخان حضرة المنتقد فهمه فيما أردناه . وفهم أننا نشك في معنى الضالة فأتى بهذه الدرر فكلامنا في واد وكلامه في آخر . ولذلك رأينا أن نأتي بالدليل على صحة أنشد فنقول . قال في الصحاح : نشدت الضالة أنشدها ، أي طلبتها . وأنشدتها أي عرفتها . وقال في مختار الصحاح نحوه . وقال في النهاية نشدت الضالة فأنا ناشد إذا طلبتها وأنشدتها فأنا منشد إذا عرفتها . وقال ثعلب في الفصيح : نشدت الضالة إذا طلبتها وأنشدتها إذا عرفتها . وقال الزجاج في كتاب فعلت وأفعلت مثله . وقال في القاموس : نشد الضالة طلبها وعرفها ثم قال وأنشد الضالة عرفها واسترشد عنها ضد ، وقال في لسان العرب نشدت الضالة إذا ناديت وسئلت عنها . وقال ابن سيده نشد الضالة ينشدها نشدة ونشدانا طلبها وعرفها وأنشدها عرفها . فلينظر المُنصف كيف أثبت هؤلاء العلماء أنشد بمعنى عرف وكيف ذكرها صاحب القاموس بمعنى طلب واسترشد وجعلها من الأضداد وعزا في الناج هذا القول إلى المحكم ، فكيف يسوغ أن نعهدها من الخطأ ؟

ثم قال المنتقد الفهم (وأما قوله وساق إلى المرأة صداقها كأماقه

فليس كلام الجرائد عن الصداق وهو ظاهر من قوله في لغة الجرائد وهو مساق إلى كذا وضمير هو للعاقل كأنه يريد أنه مسوق إلى حثفه أو جنابته أو ارتكابه وهذا واضح إذ ليس من كاتب يقول اليوم بدل ساق أساق لا في الصداق ولا في سواء وإنما كلهم يقول ساق وقائل هو مساق يظن مفعل ساق مساق لا مسوق لضعفه في التصريف ولا يخطر في بال أحد من الكتاب أن ينبش في معاجم اللغة ليقع على لفظ متروك^١ أو لغة نادرة فبغتها باردة ويلقيها بين أيدي قراء جريدته وجلهم من التجار وأهل الصناعات وعامة الناس كما توهم حضرة المعترض في أساق وأمثاله الخ .

وهذه الجملة آية في الفهم ما فوقها آية وغاية في الفلسفة ما وراءها غاية . وكان المنتقد فهم من قولنا ساق إلى المرأة صداقها ان هذا اللفظ خاص بالصداق . ولذلك نفى أن يكون كلام الجرائد في الصداق ، وبين مرجع الضمير إلى العاقل مع أن لفظ الصداق ورد في كلام القاموس فلم نشأ أن نغيره وإن كان لفظ أساق يصح استعماله في الصداق وغيره ، ولكن حضرة المنتقد أراد أن يكتب ليقال إنه كتب ، وإن كان وسع الخرق ، وزاد في الفتى ، وهذا ما قاله العلماء في صحة أساق سواء كان في الصداق أو الإبل أو

غيرها . قال في التاج ساق الماشية سوقا وسيافة بالكسر ومساقاً
وسيقاً كسحاب . واستاقها كأساقها . فانسأقت . ثم قال وساق
إلى المرأة مهرها وصداقها سيقاً أرسله كأساقه وإن كان دراهم أو
دنانير . لأن أصل الصداق عند العرب الإبل وهي التي تساق ،
فاستعمل ذلك في الدراهم والدنانير وغيرهما . ومثل هذا في لسان
العرب فقد ذكر ساق وأساق في الصداق وغيره .

وقال ابن الأثير في النهاية . قيل للمهر سوق لان العرب كانوا
إذا تزوجوا ساقوا الإبل والغنم مهرأ . لأنها كانت الغالب على
أموالهم . ثم وضع السوق موضع المهر وإن لم يكن إبلا وغنماً وأصرح
من هذا وأوضح ما ذكره ابن سيده في المخصص في باب ما جاء على
فعلت وأفعلت بالفاق المعنى حيث قال : وسقت إليها الصداق
سوقاً وسيقاً وأسقته وسقت الإبل وغيرها وأسقتها : فقد صرح بأن
أساق تستعمل في الصداق والإبل وغيرهما . فهل بعد هذا
التصريح مجال للتعنت والمكابرة أم هل بعد هذا الحق الاضلال ؟
ثم إن قول المنتقد ليس من كاتب يقول اليوم بدل ساق أساق
الخ آية في الغرابة وقد كنا نود أن يترفع عن التثبت بمثل هذه
الأدلة الواهية ، حتى لا يظن أن هذا مبلغه من العلم فإن قول

الكتاب اليوم ليس بحجة في اللغة ، وإذا كان لاستعمالهم اقوالهم شأن في تصحيح الكلمات أو ترجيحها فما معنى انتقادهم فيما يقولون أو يكتبون . وهل يريد حضرته أن تكون اللغة جارية على الأهواء والميول ، فيحل منها ما يشاء ويحظر ما يشاء إن هذا شيء عجاب ، وقوله بعد ذلك وقائل هو مساق يظن مفعل ساق الخ مناقض لقوله ليس من كاتب اليوم الخ لأن الأول يشير إلى أن لقولهم شأننا ، والثاني يشير إلى أنهم يظنون ما قال لضعفهم في التصريف ، وكذلك قوله لا يخطر في بال أحد أن ينبش في معاجم اللغة الخ غريب جداً ، لأن لفظ أساق ليست من المتروك ولا من النادر واحتجاجة بعد هذا بأن جل القراء من التجار والعامة : لا يكون حجة في جعل الصحيح فاسداً على أن هؤلاء على جهلهم لم يقولوا بعدم جواز أساق . ولو أن حضرة المنتقد سكت في هذا المقام لكان خيراً له من أن يأتي بهذه الدلائل الملفقة المضحكة ، أو لو علم البازجي أن كلامه سيقع بمثل هذه الرقاع البالية ، ويرفأ بنحو هذه الحيلوط الواهية ، ما ألف في لغة الجرائد حرفاً واحداً .

ثم قال حضرة المنتقد (وقال المعترض دفاعاً عن أسدل الحجاب قال في القاموس وسدل الشعر وأسدله وسكت . بيد أن القاموس يقول بعد ذلك بسطرين وسدل ثوبه يسدله ولم

يقول أسدله كأنه لغة في سدل الشعر . ثم استشهد بحديث عائشة
إنها سدت طرف قناتها وحديث فسدل النبي شعره . وحديث
فراى قوماً يصلون قد سدلوا أثيابهم .

ثم قال فهل يكون صاحب لغة الجرائد مخطئاً بإرشاده الكتاب
إلى اتباع فصاحة النبي والإمام علي وجمهور الأئمة ويكون المعترض
مصيباً في مخالفتهم (هـ) .

والجواب عن هذا أن قوله ثم قال صاحب القاموس وسدل ثوبه
ولم يقل أسدله كأنه لغة في سدل الشعر : غاية في الغرابة
لأن صاحب القاموس وغيره يذكرون مثلاً للشيء ولا يريدون
بذلك أن اللفظ لا يستعمل إلا فيه ، مثال هذا أن الجوهري قال
في فتح ، فتحت الباب . فلا يكون ذكره الباب قيداً يفهم منه أن
فتح لا يستعمل إلا في الباب ، بل يقال فتح فاه وفتح عينه ونحو
ذلك . لأن كتب اللغة لم تذكر في كل مادة ما يصح أن تستعمل
فيه لأن ذلك خارج عن الإمكان من جهة ، وداع لأن يكون
كل كتاب أضعاف ما هو عليه الآن من جهة أخرى ، اللهم إلا
إذا كانت المادة خاصة بشيء فانهم يصرحون به كما قال في الصحاح
في خرص ولا يقال للجوع بلا برد خرص ، ونحوه في فقه اللغة

للشعالي ، وقد نقله عنه في المزهري فلو كان مرادهم في مثل هذا
الموضع أن أسدله خاص في سدل الشعر ، لصرحوا به ، بل من
أين لنا أن نعلم أن هذا الشيء خاص بكذا إلا من كتبهم ، فما
ذكره المنتقد توهم باطل . والدليل على بطلانه وعلى صحة ماقلناه ،
ماقاله صاحب التاج في سدل حيث قال سدل الشعر والثوب
والستر يسدله ويسدله من حدي ضرب ونصر سدلا . وأسدله
أي أرخاه وأرسله . ويؤيد هذا أيضاً قول ابن سيده في المخصص ج
١٤ س ٢٤٠ وسدل الشعر والثوب وأسدله أرخاه ، وقول لسان العرب
سدل الشعر والثوب والستريسده ويسدله سدلا وأسداه أرخاه
وأرسله ، فهذا صريح في أن أسدل وسدل تستعمل في الشعر وغيره
وان أسدل صحيحة لا يمتري في صحتها إلا متعنت أو جاهل .

واستشهاد المنتقد بعد ذلك بالأحاديث الشريفة على سدل من
باب الخذاقة الجامدة والسفسطة الباردة . لأننا لم نتر في صحتها
ولا تعرضنا لها . وإنما كلامنا منحصر في تصحيح أسدل خلافاً
لما زعمه اليازجي .

فما أورده في معرض الاستدلال على صحتها لاتعلق له بالموضوع .
وإنما هو من قبيل ملء الفراغ . ثم استدل المنتقد على عدم جواز اغاظه بقوله

قال في الصباح قال ابن السكيت ولا يقال اغاظه وقال في لسان العرب
وحكى الزجاج أغاظه وليست بالفاشية ثم أسهب في منطقه ماشاء وشاء له
أدبه ، وقد قال في الصباح قال ابن الأعرابي كما حكاه الأزهري غاظه
يغيظه وأغاظه بالألف ، وقال في القاموس غاظه يغيظه فاغتاظ وغيظه
فتغيظ وأغاظه فقد أثبت هو لاء الأعلام أغاظه ، وذكر في التاج أنها لغة
في غاظ ثم قال وحكى ثعلب عن ابن الأعرابي غاظه وأغاظه وغيظه بمعنى
واحد ونقله عنه أيضاً في لسان العرب

ثم قال المستقد (أما شرحه على أشعله فاما أن يكون خانه فهمه
أو تصحف اللفظ في النسخة التي أهديت له فلاصل اشغله بالعين
المعجمة كما في الطبعة الاولى الخ)

ولقد جاءت هذه اللفظة أي أشعله بالعين المهملة في النسخة
المطبوعة في مصر في مطبعة مطر داخل المرور مرتين في صفحة واحدة
وعليها كان انتقادنا فإذا كانت في النسخة الأخرى على ما ذكر فلا
كلام لنا ولا ملام علينا فيه ، على أن اشغله لم يتفق كلمة العلماء على منعها
فقد ذكرها ابن سيده في المخصص وذكرها في اللسان ثم قال وقيل لا يقال
أشغلته لأنها لغة رديئة وذكرها في القاموس أيضاً .

وقد ذكر البلازجي أنهم يقولون تعرف على فلان إذا أحدث به

معرفة وعده من التعبير العامي ثم قال : ومن الغريب أن اصحاب اللغة لا يذكرون ما يعبر به عن هذا المعنى لكن جاء في كتب المولدين تعرف به معدى بالباء وهو مبني على قواك عرفته به إذا جعلته يعرفه على ما يؤخذ من عبارة المصباح . وقد ورد مثل هذا في الأغاني في أخبار عبادل ونسبه وهو قوله فحركت بعيري لا تعرف بهن وأنشدن . ومثله بعد سطر . وفي نفع الطيب في الكلام عن يوسف الدمشقي وكان من الذين أخفاهم الله لا يتعرف به إلا من تعرف له أي أظهر له معرفة نفسه ومثله في كلام ابن بطوطة وغيره مما الحاجة إلى استقصائه وفي كل ذلك كلام لا محل له في هذا المقام . هذا كلام البازجي بالحرف ، ولم يذكر عن غير هؤلاء شيئاً فنقلت عن التاج قوله واعترف إلي أخبرني باسمه وشأنه كأنه أعلم به . وتعرفت ما عندك تطلبت حتى عرفت وقوله أيضاً انته فاستعرف إليه حتى يعرفك . وقول اللسان أتيت متذكراً ثم استعرفت أي عرفته من أنا ، وقول التاج وتعرف إليه جعله يعرفه واعترف له وصف نفسه ، وقول النهاية تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة أي اجعله يعرفك ثم قلت وأظن أن في هذا ما يعبر به عن المعنى الذي قال إن اصحاب اللغة لا يذكرونه ، هذا ما ذكرته في الانتقاد السابق فقال المنتقد الفهم في هذا المقام ما يأتي :

كل ما جاء به المعترض للجواب على تعرف به يفيد أنه لم يفقه مراد الإمام وقد سرد ما جاء في التاج والنهاية وكل ذلك وقف عليه الإمام قبل أن يطلع عليه الاستاذ المعترض ، وذكر منه في لغة الجرائد فوق ما ذكر المعترض وقول الإمام هو الصحيح في أن أصحاب اللغة لم يذكروا ما يعبر به عن مراد العامة أحدث به معرفة أو ما يعربونه عن الفرنسية بقولهم قدمه له أو عرفه به أو أجرى بينهما تعارفاً الخ

وهذا يؤيد ما قلناه من أن المنتقد لا يفهم ما في النصوص أو يفهم منها ما ليس فيها . والدليل على ذلك قوله في هذه الجملة أي (وذكر منه في لغة الجرائد فوق ما ذكر المعترض) وقد تبين أن اليازجي لم يذكر شيئاً إلا عن الأغاني ونفح الطيب وابن بطوطة والمصباح . وأنتا ذكرنا عن التاج واللسان والنهاية فما معنى هذه الفوقية . والظاهر ان حضرته اشتبه عليه الأمر . فلم يعرف فوقاً من تحت . وقد يفعل الهرم بالانسان اكثر من هذا .

وقوله كل ما جاء به المعترض يفيد انه لم يفقه مراد الامام الخ . . لاشك في أنه صادر عن لم يفقه ما قاله اليازجي ولا ما قلناه وإنما أحب أن يكتب ، ليقال إنه اعترض أو انتقد أو كتب

وقوله (هو الصحيح) غاية في النبع والابداع لأن من لم يفهم النصوص يليق به أن يحكم بصحة ما شاء منها .

ثم قال وزيادة في الايضاح نقول ليس لدينا فعل يعرب عن ذلك كعلم واعلم فانك تقول علمته وعلمت به وأعلمته إياه واستعلمته وتعلمته الخ أما في عرفت فاذا قلت عرفت عمراً يزيد يفهم منك لغة أنك سميت عمراً زيدا أي وسمته باسم جديد هو زيد ، ولا يفهم منك ما يريد الكتاب بل أهل العصر من أن عمراً كان يجمل زيدا فكنت واسطة تعارفهما وبهذا القدر كفاية للمنصف اه .

وباليت حضرة المنقذ لم يكتف بهذا القدر من هذه الآيات الباهرة والدرر الساحرة فقد عودنا كلما أراد أن يزيد في الايضاح أن يأتي بالعجائب والغرائب كما فعل هنا في قوله (أما في عرفت فاذا قلت عرفت عمراً يزيد يفهم منك لغة أنك سميت عمراً زيداً . وهانحن نقل طرفاً مما ذكره علماء اللغة في هذه المادة ايرى العقلاء أن اللغة لم تضيق عن هذا المعنى ، قال في المصباح عرفته معرفة بالكسر وعرفانا علمته بحاسة من الحواس الخمس والمعرفة اسم منه ويتعدى بالثقل فيقال عرفته به فعرفه . وقال في الأساس وأتيت فلاناً متذكراً ثم استعرفت قال مزاحم العقيلي : فاستعرفنا ثم قولاً إن ذارحم الخ . وقال في الصحاح

والتعريف بالإعلام ، ثم قال ونقول إئت فلاناً فاستعرف اليه حتى
يعرفك وقد تعارف القوم أي عرف بعضهم بعضاً ، ومن تأمل
قول المصباح عرفته به فعرفه . وقول التاج إعترف إليّ أخبرني
باسمه وشأنه كأنه أعلمه به وقول اللسان والأساس آتيت فلاناً
متنكرأ ثم استعرفت أي عرفته من أنا ، وقول التاج أيضاً تعرف
اليه جعله يعرفه الخ . لا يشك في أن اللغة لم تقصر عن الإحاطة
بمثل هذه الكلمة ، على أن صاحب القاموس وغيره فسروا المعرفة
بالعلم فعلى هذا لو قال قائل عرفت فلاناً كان معناه عرفته من أنا
وعرفني من هو وهكذا لو قال تعارفت وفلاناً كان معناه عرف
كل منا الآخر إلى غير ذلك ، ومن البديهي أن صيغة الماضي
من أي لفظ كان تدل على حدوث شيء قبل التكلم فإذا قال
القائل ضربت فلاناً كان معناه أحدثت به الضرب وكذلك لو
قال ففتح الباب ، وشربت الماء ونحوها ، وإذا قال عرفت فلاناً
كان معناه أحدثت به المعرفة ، وإذا قال عرفته بفلان كان معناه
أعلمته به ، وكذا إذا قال تعارفت وفلاناً كان معناه أحدث كل
منا بالآخر معرفة ، وعرف بالتخفيف وعرف بالتشديد وتعارف
واستعرف واعترف مما ذكره علماء اللغة ، فكيف يقال إنهم لم

بذكروه، فاللتصير من الفهم، لا من اللغة، أما ما ذكره المنتقد من أن عرفت
 عمراً يزيد يفهم منه لغة أنه سماه زيداً. فهذا مما انفرد بعلمه، لأن النصوص
 التي قدمناها كافية في الدلالة على بطلان هذا الوهم وضعف هذا الفهم .
 ثم إن اليازجي قال ومثله قولهم التهب حشاه من الحزن . وربما قالوا
 وجعته رأسه، ووجعته بطنه، كما نقوله عامة أهل مصر، يوثنون هذه
 الألفاظ كلها وهي مذكرة النخ وأصل هذا أن الحريري ذكر في درة
 الفواص، أنهم يوثنون البطن وهو مذكر فأخذه اليازجي كما أخذ كثيراً
 منه مما ذكره في لغة الجرائد مثل بحث: بحث . ونعديتها: وبحث هو مصان !
 وبحث مفسود وانفسد: ونحو ذلك مما لا يحل لسرده الآن . قلنا في انتقادنا
 السابق إن تأنيث البطن لغة وتقلنا ما يؤيد ذلك . فقال حضرة المنتقد في
 هذا المقام [يجيب أن الأستاذ المعترض ظن أن صاحب التاج انفرد
 بهذا الاستدراك ولو طالع معاجم اللغة لوجدها قد أجمعت كلها على أن
 البطن مذكر . ثم روت عن أبي عبيدة أن تأنيثه لغة وهذه اللغة ليست
 على بطن الانسان كما فهم الأستاذ بل على البطن التي هي دون القبيلة كما
 أوضح ذلك صاحب المصباح . قال والبطن دون القبيلة مؤنثة وإن أراد
 الحي فمذكر . وإن أبي الأستاذ الإذعان لا يوضح المصباح فليأثنا بجملة
 واحدة أنت بها البطن - بطن الانسان والحيوان - أحدُ الفصحاء

والأفقيحة اعترضه هذا كتحفة ما سبقه من البطلان اهـ

ومن تأمل قول المنقذ وهذه اللغة ليست على بطن الإنسان بل على البطن التي هي دون القبيلة بعد قوله أجمعت كلها على أن البطن مذكر الخ لا يسمه إلا الاعتراف بما قلناه غير مرة من أنه يفهم من النصوص ما ليس فيها ولا يفهم ما فيها وبيان هذا أن صاحب الصحاح قال في بطن . البطن خلاف الظهر وهو مذكر وحكى أبو حاتم عن أبي عبيدة أن تأنيثه لغة ، والبطن دون القبيلة الخ فقد صرح بأن البطن الذي هو خلاف الظهر هو الذي تأنيثه لغة . ثم ذكر بعد ذلك البطن الذي هو دون القبيلة وإذا كان مراده بالبطن الأول ما دون القبيلة ، كما فهمه المنقذ الفهم فما حاجته إلى ذكره مرة ثانية . ثم متى كان للقبيلة أو ما دونها ظهر حتى يقول خلاف الظهر ؟

وقل ارازي في مختار الصحاح : البطن ضد الظهر وهو مذكر . وعن أبي عبيدة أن تأنيثه لغة : والبطن أيضاً دون القبيلة . فقد صرح بأنه ضد الظهر ثم قال والبطن أيضاً . ولو كان مراده بالبطن في الموضعين واحداً ما قال أيضاً . وقال الشهاب الخفاجي عند كلامه على البطن : وقد حكى الأصمعي وأبو عبيدة أنه يجوز تأنيثه وتذكيره . وقال في التاج : البطن من الإنسان وسائر الحيوان معروف خلاف الظهر مذكر

وحكى أبو حاتم عن أبي عبيدة : أن تأنيثه لغة كما في الصباح ، فاقصر المصنف على التذكير تقصير ، ثم قال بعد ذلك ومن المجاز البطن دون القبيلة . وقد ذكر السيوطي في المزهرة نقلاً عن ابن مالك ألفاظاً مما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان وعدّها منها البطن ، وقال في أساس العرب البطن من الإنسان وسائر الحيوان معروف خلاف الظهر مذكراً ، وحكى أبو عبيدة أن تأنيثه لغة ثم قال بعد صفحتين والبطن دون القبيلة ، فلينظر العاقل كيف ذكر هؤلاء الأئمة البطن الذي هو خلاف الظهر من الإنسان والحيوان ، وذكروا أن تأنيثه لغة ، ثم أوردوا بعد ذلك أن البطن يطلق على ما دون القبيلة وقد احتذى مثلهم صاحب المصباح في ذكر البطن بالمعنى الأول أولاً والثاني ثانياً ، ولكنه لم يذكر اللغة المنقولة عن أبي عبيدة بل ذكر أن البطن بالمعنى الثاني يجوز تذكيره وتأنيثه . فتوهم المنتقد أن كلام المصباح منحصر في البطن الذي هو دون القبيلة وهذا نص عبارة المصباح قل : البطن خلاف الظهر وهو مذكراً والجمع بطون وأبطن ، والبطن دون القبيلة مؤنثة ، وإن أريد الحي فمذكر والجمع كما تقدم وهذا صريح فيما قلناه ويؤيده ما قاله في تاج العروس ومن المجاز البطن دون القبيلة مذكر ، ثم ذكر قول الشاعر :

وإن كلاً هذه عشر أبطن وانت بريء من قبائلها العشر

وقال أَنث على معنى الفيلة وأَبَان ذلك بقوله من قبائلها العشر
وذكر الحفاجي في شرح درة الغواص أن البطن التي هي دون القبيلة
تذكر وتؤنث باعتبارين كأسماء القبائل ونقل ذلك في كشف الطرة
عن ابن الاثير فهل تبين للمتتبع قيمة قوله من البطلان بعد ما سردناه
من النصوص الواضحة التي لا تخفى على المبتدئين في تعلم اللغة ، أم لا
يتعدى فهمه إلى ادراك مثل هذه الحقائق البينة ؟؟

وقد ذكر اليازجي الشقائق في جملة ما يذكره الناس وهو مؤنث
وذكر قول عبد الصمد الصفار :

وشقائق شق القلوب كَأَنَّهُ خد مليح ضم صدغاً أسودا
ثم قال فذكر الشقائق وهي جمع شقيقة لواحدة الشقيق وهو النور
المعروف الخ .

فنقلنا في انتقادنا السابق أقوال العلماء وبيننا أنهم ذكروا الشقائق
مذكراً وأنه للواحد والجمع إلا في قول .

فقال المنتقد الفهم « لقد تأملت فوجدت الأستاذ المعترض عسر
عليه فهم كلام القاموس والمصباح والنهاية أو تجاهل الفهم لقوله فقد
ذكره هؤلاء الأعلام مذكراً وعلى أنه للواحد والجمع وهذا ما لا يقوله
عالم أو دون رتبة العالم والأستاذ واليك البيان : قال في القاموس

وشقائق النعمان للواحد والجمع سميت لحرمتها تشبيهاً بشقيقة البرق الخ
وقال بعده فقال ما أحسن هذه الشقائق احموها وكان أول من سماهاها
وقد كنا ذكرنا في الانتقاد السابق نصوصاً متعددة فاقصر المنتقد
على نص القماموس وسكت عن الباقي ظناً منه أن ذلك يفيد في نقد
ما أورده ، ولذلك رأينا أن نورد هنا ما قاله العلماء في هذا الموضوع
ليبرح الخفاء ويحصص الحق :

قل في المصباح : وشقائق النعمان هو الشقر . وسمي بذلك لأن
النعمان من أسماء الدم فهو أخوه في لونه ، ولا واحد له من لفظه ، وقيل
واحدته شقيقة ، وقال في النهاية في حديث إن في الجنة شجرة تحمل
كسوة أهلها أشد حمرة من شقائق النعمان ، هو هذا الزهر الأحمر
المعروف ، ويقال له الشقر ، وأصله من الشقيقة وهي الفرجة بين الرمال
وإنما اضيفت إلى النعمان وهو ابن المنذر ملك العرب لأنه نزل شقائق
رمل قد أنبت هذا الزهر فاستحسنه فأمر أن يحصى له الخ فهذا
صريح في جواز تذكر الشقائق لا يرتاب فيه إلا جاهل أو مكابر ،
وذكر في لسان العرب هذا الحديث . وقال في تفسير الشقائق هو هذا
الزهر المعروف ويقال له الشقر وأصله من الشقيقة وهي الفرجة بين
الرمال ، وقال في لسان العرب : ونور أحمر يسمى شقائق النعمان ،

وإنما سمي بذلك وأضيف إلى النعمان الخ على نحو ما تقدم عن النهاية وقال في لسان العرب أيضاً والنعمان الدم ولذلك قيل للشقر شقائق النعمان ، وشقائق النعمان نبات أحمر يشبه بالدم . وهذا نقله المنقذ في اعتراضه ولكنه قصر فهمه عن إدراك أنه حجة عليه لآله وقال الجوهري في الصحاح : وشقائق النعمان معروف واحد وجمعه سواء وإنما أضيف إلى النعمان لأنه حمى أرضاً أكثر فيها ذلك ، وهذا النص وحده كاف في إثبات ما قلنا لمن كان له قلب ، أو كان فيه ذرة من عقل وفهم ، وقال الرازي في المختار : وشقائق النعمان معروف واحد وجمعه سواء .

وقال الراغب في المفردات وشقائق النعمان نبت معروف ، وقال في أساس البلاغة : أحمر كالشقر وهو شقائق النعمان ، وقال في تاج العروس : قال الأبيث الشقائق نور أحمر ، وقال في التاج أيضاً : والنعمان الدم وأضيفت الشقائق إليه وهو نبات أحمر يقال له الشقر ، وقال في الصحاح ونعمان ابن المنذر ملك العرب نسب إليه الشقائق لأنه حماء ، وقال في جمع البحار : وشقائق النعمان هو هذا الزهر الأحمر المعروف وهو الشقر ، وقال الربيعي في كتاب نظام الغريب : وشقائق النعمان زهر أحمر صادق الحفرة سمي بذلك لأن النعمان كان يستجسه

خفى منابته وكان لا يقطف إلاَّ له ، وقال في المخصص : الشقر هو شقائق النعمان .

وقد اكتفينا بهذه النصوص خوفاً من الاطالة ، ومن البين أن كل هؤلاء الأعلام ذكروا الشقائق وأعادوا عليه ضمير المذكر ، وأشاروا إليه بالاسم الموضوع للمذكر فقالوا هو ، وهذا ، وذلك ، وحماء ، الى غير ذلك ، ونحن لم نقل بوجوب تذكيره أو منع تأنيثه وإنما انتقد اليازجي بيت الصفار لأنه ذكر الشقائق ، فقلنا إن فريقاً من العلماء ذكروه مذكراً ، وعلى أنه للواحد والجمع ، وقد أسلفنا من النقول الصحيحة والأدلة الواضحة ما فيه بلاغ لعموم يعقلون ، ومنها يتضح أن ما أسهب به المنتقد وزعمه ، من أن الشقائق لا تذكر ، قول لا يأتي عن ضرب في العلم بسهم ، ولا عن كان صحيح الفهم .

ثم قال المنتقد بعد ذلك « وإن قول المصباح ولا واحده من لفظه ، يعود الضمير المذكر منه على الشقر لا على شقائق النعمان » وهذا آية في البيان وعاية في الغرابة ، لأن من تأمل قول المصباح السابق « ولا واحد له من لفظه وقيل واحده شقيقة » لا يشك في أن الضمير يعود على الشقائق ، بدليل قوله وقيل واحده شقيقة ، ولو جعلنا الضمير عائداً إلى الشقر كما فهمه المنتقد الفهم ، لكان الكلام هكذا : وشقائق النعمان

هو الشقر ولا واحده من لفظه ، وقيل واحده اي الشقر شقيقة ، وهذا لا يقوله عاقل ، ولا من شم رائحة العلم ، لأن واحدة الشقر شقرة كما صرح به في المصباح والقاموس وغيرهما ، ولو جعلنا الضمير الأول للشقر والثاني للشقائق ، للزم توزيع الضائر والتعقيد في مراجعها ، وكان قوله وسي بذلك لأن النعمان ، الى قوله وقيل واحده شقيقة جملاً مقحمة بين الضمير ومرجعه وهذا لا يمكن أن يقع في كلام المصباح ولا أن يقول به الأطفال الذين لا يعمدون فبح التعقيد اللفظي ومع هذا كله فإن قوله واحده شقيقة يتعين أن يعود فيه الضمير على الشقائق ، لأن هو الذي واحده شقيقة فيكون حجة لنا ، لأنه ضمير مفرد مذكر : وقول المنقذ بعد ذلك إن شقائق النعمان تسمى عندنا بحلب شقشقيق ، وفي بعض لبنان شقيق الخ من باب ملء الفراغ بالفارغ . لأن كلامنا في العربي الفصيح ، ولو جاز أن يكون اصطلاح أهل حلب حجة في اللغة لجاز أن يكون اصطلاح أهل حلبون ، حجة أيضاً ، فتشبت المنقذ بهذه الخيوط الواهية ، وترقيعه البحث بالرفاع البالية ، لا يزن جناح بعوضة عند أهل العلم والعقل الصحيح ، فتأمل .

وقال اليازجي : ويقولون في مقام الإخبار ، لا زال زيد يفعل ، ولا ، لا تدخل على الماضي إلا مع التكرار أو العطف على منفي نحو

لا صدق ولا صلى ، وما زرت زيدا ولا زارني ، وإلا صار الكلام معها إنشاءً وانقلب زمان الفعل إلى الاستقبال اه .

وهذا صريح في عدم جواز دخول ، لا على الماضي إلا مع التكرار أو العطف ، وأنها إذا دخلت عليه بدونها صيرت معناه إنشاءً أو زمانه مستقبلاً ، فنقلنا قول ابن فارس في كتاب الصاحبي ، الصريح في أن لا تكون بمعنى لم ، إذا دخلت على الماضي ، فقال المنتقد في هذا المقام :

قال المعارض على انتقاد لا زال زيد يفعل : قال الصاحبي الخ ولا حاجة إلى ما جاء به ، فإننا نصح له أن يطالع جوف الفرا ، فيرى البيت الذي استشهد به وغيره وهو من شواهد النحاة على ندورة أفراد لا مع الماضي ، ولغة الجرائد لا تهدي إلى النادر والشاذ والمحل ، قال في لسان العرب في مادة حم وفي التنزيل فلا اقتحم العقبة أي فلا هو اقتحم العقبة ، والعرب إذا نفت بلا كررتها كقوله فلا صدق ولا صلى ، ولم يكررها ها هنا لأنه اضمحل لها فعلا دل على سياق الكلام كأنه قال فلا آمن ولا اقتحم العقبة ثم أفاض في الشئ على اليازجي بأنه بحث ونش ودقق وفش الخ وهذا يؤيد ما قلناه من أن المنتقد يورد الشيء على أنه حجة له وهو حجة عليه ، وبيان ذلك من وجوه : الأول ان

الآية صريحة في دخول لا على الماضي بلا تكرار ولا عطف على منفي وهو خلاف ما ذكره البازجي ، وإذا جاز أن يضم لها فعل يدل عليه سياق الكلام في الآية فما المانع من إضماره لها في قول القائل لا زال زيد يفعل .

الثاني ان البازجي منع دخولها على الماضي بغير عطف وتكرار ، ونحن أوردنا قول الصاحبى دليلاً على جواز دخولها عليه بدون واحد منهما على أنها بمعنى لم ، لا دليلاً على وجوب إدخالها ، فإذا دخلت عليه مع العطف أو التكرار ، فلا يكون حجة علينا لأننا لم نقل بمنع ذلك ولا بوجوب تجريد الماضي منها .

الثالث ان استدلاله بقوله تعالى فلا صدق ولا صلى لا يكون حجة له لأن كثيراً من العلماء جعلوا لا في هذا المقام بمعنى لم كما سيتضح بعد والقاعدة عند أهل العلم ، أن الدليل إذا طرقه الاحتمال كسماه ثوب الأجمال وسقطبه الاستدلال ، فكيف إذا صرح جمهور عظيم بما يخالفه . وهذا ما قاله العلماء في هذا المقام : قل ابن فارس في كتاب الصاحبى لا ، حرف نسق ينفي الفعل المستقبل ، نحو لا يخرج زيد ، وينهى به نحو لا تفعل ، ويكون بمعنى لم إذا دخلت على ماض ، كقوله جل ثناؤه فلا صدق ولا صلى أي لم يصدق ولم يصل ، وقال الشاعر :

وأي خميس لا أفانا نهابة وأسيافنا يقطن من كبشه دما
وانشدني أبي :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأي عبد لك لا ألما
أي أي عبد لك لم يلم بالذنب .
وقال المثقف العبدى :

وأي أناس لا أباح بغارة يوازي كيدات السماء عمودها
أي لم يبح

وقال في المصباح في مبحث لا : وجاءت بمعنى لم كقوله تعالى فلا
صدق ولا صلى أي لم يصدق ، وقال أبو البقاء في الكليات : لا ، مع
الماضي بمعنى لم مع المستقبل ، كما في قوله « إن تغفر اللهم فاغفر جما ،
وأي عبد لك لا ألما » أي لم يلم بالذنب ، وقال الفخر الرازي قال أبو علي
الفارسي معنى فلا اقتحم العقبة لم يقتحمها ؛ وإذا كانت لا بمعنى لم كان
التكرير غير واجب كما لا يجب التكرير مع لم فإن تكررت في موضع
نحو فلا صدق ولا صلى فهو ككرر لم نحو لم يسرفوا ولم يقتروا ، وقال
الزجاج المعنى فلم يقتحم كما قال فلا صدق ولا صلى وقال الفخر الرازي :
قال اهل العربية لا ههنا في موضع لم ، فقوله فلا صدق ولا صلى ؛
أي لم يصدق ولم يصل وهو كقوله فلا اقتحم العقبة ، أي لم يقتحم

وكذلك ما روي في الحديث أُرأيت من لا أكل ولا شرب ولا استهل
ففي هذه النصوص دلالة واضحة على أن لا ، تعي مع الماضي
بمعنى لم ، وعلى أن الماضي لا يجب أن يصير انشاء بعدها دائماً كما توهمه
اليازجي وتابعه .

وقال في لغة الجرائد ويقولون رغب الشيء وشيء مرغوب يعدونه
بنفسه والصواب رغب فيه اه .

وهذا صريح في أن رغب لا يعدى بنفسه وان تعديته خطأ بدليل
قوله والصواب رغب فيه فقلنا في انتقادنا السابق قال في المصباح رغبت
في الشيء ورغبته يتعدى بنفسه ايضاً وتلقه عنه في التاج وقال في النهاية
رغب يرغب رغبة إذا حرص على الشيء وطمع فيه ، فقال المنتقد
الفهم ما يأتي :

ويظهر من إيراد عبارة النهاية أنه فهم من لغة الجرائد منع رغب
يرغب وهذا عجب ممن يضع نفسه في مقام الناقد فتجيب قال في الأساس
هو راغب فيه وراغب عنه وإلى الله أرغب وتراغبوا في الخير ورغبته
فيه ومثله في الصحاح والقاموس واللسان ومختصر الصحاح هذا هو الإجماع ،
فانفراد صاحب المصباح بدليل على أن رغبه لغة ضعيفة أو رديئة الخ
وهذا دليل واضح على أن المنتقد لم يفهم ما أردناه مما أوردناه لأننا لم نقل

بعدم جواز رغب فيه واليه وعنه وإنما جعل امامه تعدية هذا الحرف
بنفسه خطأ فنقلنا له قول المصباح وغيره دليلاً على أنه ليس بخطأ فكان
عليه أن يأتي بنص يدل دلالة صريحة على أن هذا الحرف لا ينعدي بنفسه
لينقض قول المصباح ، لأن القاعدة عند العلماء أن من حفظ حجة على من
لم يحفظ ، فما سرده من الأمثلة . وعدده من الكتب لا يسمن ولا يغني من
جوع ، وإنما هو من باب ملء الفراغ . أما قوله فانفراد صاحب المصباح
دليل على أن رغبه لغة ضعيفة فغاية في الغرابة لأنه حكم بذلك من عند
نفسه ولم يستند إلى دليل وصاحب المصباح جمع كتابه من نحو سبعين
مصنفاً للأئمة الأعلام ، فهل يرجح قول من لم يستند إلا على زعمه ووهمه ،
على قول من اعتمد على أئمة العلم ودواوين اللغة ، هذا أمر ندع الحكم فيه لأهل
العلم والحلم ، لأن مثل هذه القضايا لا يدر كها إلا أصحاب العقول السليمة . .
وقال في لغة الجرائد : وقوله دخان المعامل وغثير أيدي
الصناع . أي ما يثيرونه من الغبار بأيديهم . والغثير مخصوص
بالغبار الذي يثيره الأرجل في المشي إلا إذا أراد أن أولئك الصناع
كانوا يمشون على أيديهم اه وهذا صريح في أن الغثير لا يستعمل
إلا في غبار الأرجل . فقلنا فيما سبق قال في القاموس والتاج
الغثير كحذيم التراب ، والعجاج ، وما قلبت من الطين أو التراب

أو المدر بأطراف أصابع رجلبك ، والأثر الخفي ، وفسره في
النهاية بالغبار الخ . فقال المنتقد الفهم في اعتراضه هنا (يا سبحان
الله لم يكف الأستاذ أنه قرأ الجملة ولم يفهمها ، بل أورد لها شهادة
على تعنته ، ولو ثبت في قرائتها وتفهمها لرأى بأمر العين قوله
التراب ، والعجاج ، وما قلبت من الطين أو التراب أو المدر
بأطراف أصابع رجلبك أي لا بالأيدي ، ولا بالأرجل . بل
بأطراف أصابع الرجلين . ولو تبصر بقراءة المادة كلها ، لعلم أن
العثير مشتق من العثار وأن العثار يكون من عثرة الرجل . وقد
يكون من عثرة اللسان والله در القائل

يموت الفتى من عثرة بلسانه وليس يموت المرء من عثرة الرجل
انتهى كلامه - وقد أوردناه بنصه وفصه ، لما اشتمل عليه من
سعة العلم ، وسلامة الذوق والفهم . ومن البديهي أن كلام القاموس
والناج صريح في أن لفظ العثير يطلق على التراب ، وعلى العجاج
وعلى ما قلب من الطين أو التراب أو المدر الخ . فكل واحد
من هذه يقال له عثير ، ولا شك أن هذه الأشياء ليست متحدة
باللفظ ولا المعنى . فهذا القدر كاف لرد ما زعمه اليازجي من
اختصاص العثير بغبار الأرجل : كما يصرح به قوله السابق ،

وهذا بديهي بين . ولكن المنتقد الفهم أراد أن يرينا مثلاً جديداً من الفهم الثاقب ، والأدب الباهر ، فأتى في كلامه السابق ، بما أيد به ما قلناه غير مرة من أنه لا يفهم ما في النصوص أو يفهم منها ما ليس فيها . وبيان ذلك أنه جعل كلام القاموس المتقدم حجة علينا ، مع أن القاموس يصرح بأن العثير يطلق على كل واحد من هذه الأشياء المختلفة ، واليازجي جعله مخصوصاً بغبار الأرجل ، والغبار غير الطين ، وغير المدر المقلوب بالأرجل ، ولم يقل أحد من أهل العلم والعقل أن الطين المقلوب يقال له غبار ، والظاهر أن حضرة المنتقد أوتي من الفهم المقلوب ما لم يوت أحد من العالمين ، ولذلك جعل إيراد كلام القاموس شهادة على التعنت ، ولو قدر له أن يفهم الكلام على وجهه ، لتبين له أنه سجل على نفسه بكلامه هذا أنه لم يفهم كلام القاموس ، ولا كلام اليازجي ، وأقام برهاناً ساطعاً على مبالغته من العلم والفهم ، دل به على أنه ورط نفسه في غمرات البحث ولم يعدله عدته ، وهذه أقوال العلماء العقلاء في هذا المقام : قال الراغب في المفردات الغبار ما يبقى من التراب المثار ، وقيل هو من الغبار ما ثورته الريح ، وقال في الصحاح العثير الغبار ، ولم يفسر الغبار

في مادة غبر وإنما نقل فيها عن ابن السكيت أغبرت أي أثرت الغبار ولم يقيده بكونه بالأرجل ، أو بغيرها . وكذلك فعل الرازي في مختار الصحاح ، ولكنه ذكر في مادة غبر : وغبر تغبيراً أثار الغبار ولم يقيده برجل ولا بغيرها . وقال ابن الأثير في النهاية : العثير هو الغبار . وقال السيوطي : العثير هو الغبار ، وكذلك قال في جمع البحار ، وقال في التاج الغبار كغراب وهو اسم لما يبقى من التراب المثار جمل على بناء الدخان والعثان ونحوهما من البقايا . قاله المصنف في البصائر : وقال في القاموس : العجاج الغبار . وقيل هو من الغبار ما ثورته الريح . وفي اللسان الغبرة والغبار تردد الريح ، فإذا ثر سمي غباراً . وفي المخصص لابن سيده العثير التراب ، ونقله عن سيبويه وقال في موضع آخر العثير الغبار ، وقال أيضاً العجاج الغبار ، وقيل ما ثورته الريح منه . وقال ابن السكيت في تهذيب الألفاظ : العثير التراب .

فقد اتضح من هذه النصوص : أن العثير يطلق على الغبار كما يطلق على التراب وغيره مما سبق ، وأن الغبار غير مقيد بكونه بالأرجل ، في أقول هؤلاء الأئمة الأعلام خلافاً لما ذكره البازجي وتبعه فيه تابعه الفهيم ، وما ذكرناه لا يمنع من جواز إطلاق العثير على غبار الأرجل

إلا أن هذا خارج عن الموضوع ، واتضح لنا أيضاً من مجموع ما تقدم أن العثرة تكون بالرجل واللسان ، على نحو ما ذكره المنتقد ، وتكون بالرأس أيضاً إذا ركب الانسان رأسه في الأمر ، وخبط خبط عشواء ، حتى سبل على نفسه من الجهل والخرق سبة لا تمحي وعاراً لا يزول : ولكن إدراك ذلك يحتاج قبل كل شيء إلى عقل صحيح . . .

وقال في لغة الجرائد : ويقولون هم الصباغ والسواح فيعكسون في اللفظين والصواب الصواغ بالواو ، من صاغ يصوغ والسياح بالياء من ساح يسبح اه

فقوله والصواب الصواغ بالواو يدل دلالة صريحة على أن هذا اللفظ إذا كان بغير الواو فهو خطأ أو غلط لأن الصواب إنما يقابل واحداً منهما في اصطلاح الكتاب ، ولا واسطة بينهما عند أهل العقل ، قلنا فيما سبق قال في القاموس وهو صائغ وصواغ وصباغ . وقال في التاج وجمع الصائغ صاغة وصواغ وصباغ بالضم فيهما مع التشديد ، فقال المنتقد ما يلي (فنجيب ان المعارض قد تسرع في الحكم ولعله يندم بعد ايضاحنا قال المجوهري صائغ وصواغ وصباغ في لغة الحجاز . قالوا فلان يصوغ الكذب ، وفي الحديث كذبة كذبتها الصواغون . وفي

اللسان قال ابن جني إنما قال بعضهم صياغ الخ ثم قال ورجل صواغ يصوغ الكلام ويزوره : فلان يصوغ الكذب ، وعن أبي رافع الصائغ قال كان عمر يمازحني يقول أ كذب الناس الصواغ . وأهمل الزمخشري الصياغ والفيومي والرازي . فهل يكون قول اليازجي والصواب الصواغ بالواو وقد قل بقول النبي وعمر والجمهور على غير صواب ، وقول المعترض هو الصواب ، وقد نقل لغة ضعيفة إذ قول الجوهري (في لغة أهل الحجاز) وقول ابن جني (قال بعضهم) يدلان دلالة صريحة على أنها لغة متروكة أو ضعيفة فليحكم بعد هذا أهل العلم والانصاف اهـ

والكلام ها هنا على وجهين : الأول انه ذكر شواهد ونصوصاً لكلمة صواغ . لا حاجة اليها لأننا لم ننكر مجيئها ولم نتعرض لها بشيء ، فإطال به في هذا المقام مل للفراغ بما لا فائدة فيه .

الثاني : انه جعل لفظة صياغ متروكة أو ضعيفة لكونها لغة حجازية ولم ينقل عن احد ممن يحتج بقولهم التصريح بمنعها أو ضعفها أو تركها . وهذا ما قاله العلماء فيها غير ما تقدم عن القاموس ، والتاج ، والجوهري وإن كان في اقوالهم مقنع للرتاب ، وبلاغ لاولي الالباب .

قال في النهاية بعد أن ذكر حديث : أ كذب الناس الصواغون

ويروى الصياغون بالياء وهي لغة أهل الحجاز كالديار والقيام وإن
 كانا من الواو، واحتذى على مثاله السيوطي في الدر النثير وتبعه من غير
 تكثير . وقال الزمخشري في الفائق وروى الصواغون والصياغون .
 ثم قال والصياغ فيعال من الصوغ كالديار والقيام ، وذكر الثبريزي في
 تهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت أن أهل الحجاز يسمون الصواغ
 الصياغ . وكذلك قول ابن سيده في المخصص ولم يقل أحد من هؤلاء
 إن لفظ الصياغ ضعيف . أو متروك . بل صرح ابن الأثير والسيوطي
 والزمخشري بأن الحديث الشريف روي بالياء . ولا نعلم على أي شيء
 اعتمد المنتقد في جعلها ضعيفة أو متروكة . فان قول الجوهر في لغة
 أهل الحجاز لا يدل على أنها ضعيفة ، وذكر في لسان العرب أن
 صياغاً معاقبة لصواغ وأن الحديث المذكور روي بالواو والياء أي
 الصواغون والصياغون وكذلك حديث أبي هريرة كذبة كذبها
 الصياغون ، فمن مجموع هذه النصوص يتضح أن كلمة صياغ صحيحة
 لا غبار عليها خلافاً لما زعمه اليازجي وأن قول المنتقد وقد قال بقول
 النبي النخ ضرب من المغاظة : لأننا لم نقل شيئاً عن كلمة صواغ ، كما
 أسلفنا .

وقال في لغة الجرائد : تكتمت الخبر : فيجعلون تكتم متعدياً ولا

يكون إلا لازماً يقال تكتم فلان إذا كتم نفسه أو أمره كما يقال تستر وتحجب . ونحو ذلك . فقلنا فيما سبق إننا لم نر من ذكر تكتم فلان إذا كتم نفسه فقال المنتقد يا سبحان الله إن كان الأستاذ لم ير ذلك فالذنب على نفسه قال الشاعر :

وعين الرضا عن كل عيب كيلةٌ كما أن عين السخط تبدي المساويا
ألم ير في مطاوع فعل لفعل . ألم يقرأ كسرنه فتكسر وختمته
فتختم وعلمته فتعلم وفهمته فنفهم وكتمته فتكتم فاذا تعلم وتختم ونفهم
وتكتم يكون هو نفسه فعل ذلك لا سواه .

هذا ما قاله المنتقد الفهيم ، ولو أن حضرته اطلع على كتب الصرف
الموضوعة للبتدئين أو رجع إلى كتاب ما قبل أن يكتب ما كتب
لكفى نفسه مؤونة التعنت : وأمسك عن القول في هذا المقام ، ولكن
أبى له الله إلا أن يعرض نموذجاً جديداً من العلم والفهم ، وها نحن
نرشده إلى المكان الذي يجد فيه من النصوص الواضحة ما يتقف الفهم
المعوج ، ويصحح العقل السقيم . قال العلامة الرضي في شرح
الشافعية عند الكلام على أبواب الثلاثي المزيد فيه ومعانيها : وليست هذه
الزيادات قياساً مطرداً فليس لك أن تقول مثلاً في ظرف أظرف
وفي نصر أنصر . ولهذا رد على الآخفش في قياس أظن وأحسب وأخال

على أعلم وأرى وكذا لا نقول نصر ولا دخل وكذا في غير ذلك من الأبواب ، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا استعماله في المعنى المعين ، فكما أن لفظ أذهب وأدخل يحتاج فيه إلى السماع ، فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى أزال الذهاب أو عرض للذهاب أو نحو ذلك اه وقال في موضع آخر والأغلب في مطاوع فعل الذي للتكثير هو الثلاثي الذي هو أصل فعل نحو فرحته وفرح . وقال ابن جماعة في حاشيته على الشافية عند الكلام على أبواب الثلاثي المزيد فيه : أعلم أن المعاني المذكورة لهذا البناء وغيره مما سيأتي ، يسمع ويحفظ ، وليس شيء منها مطرداً ، فهذا صريح في أن صيغ المزبدات ومنها تفعل لا تكون قياسية بل لا بد من سماع لفظها ومعناها الذي استعملت فيه ، فهل تكون مخطئين إذا قلنا إنما لم نر من ذكر تكتم بمعنى كتم ، بعد معرفتنا أنها متوقفة على السماع ، وعدم عثورنا عليها في كتب اللغة التي بين أيدينا ، وكان على المنتقد أن يرشدنا إلى من ذكرها من علماء اللغة ، أو يأتي بقاعدة عامة مسئلة بدخلها تحت أفرادها . ولكنه وضع من عند نفسه قياساً فاسداً فأدخلها فيه وقاسها على تفهم وتعلم ولو كانت هذه الصيغة قياسية لكان مطاوع جرب وموت وفرح وطوف وفش ونحوها على

تجرب وتموت وتفرح وأنطوف وتفتش وهذا لا يسوغه عقل ، ولا يساعد عليه نقل ، ومما تقدم يتضح أن مثل هذا المقام إنما ينظر فيه بعين العلم والجهل لا بعين الرضا والسخط .

وقال في لغة الجرائد : ويقولون يوم الثلاثاء ويوم الأربعاء وهو من متابعة العامة والصواب الثلاثاء والأربعاء بالألف الممدودة فيهما ولفظ الأول بضم أوله ولفظ الثاني على مثال أذكيا فنقلنا عن التاج والقاموس ما دل على أن الثلاثاء يكون بفتح الأول ، وأن الأربعاء مثلثة الباء فقال المنتقد ما يأتي :

قول المعارض على لفظ الثلاثاء والأربعاء مما لا يرضاه له أشد صريديه وقد عرض به مقاتله لاعاديه ولا يحتمل كلامه فوق هذا هـ

ويا لبيت المنتقد أطرفنا وأطرف العلم ببيان ما أخطأنا فيه وعرضنا مقاتلنا لاعادينا ، انرجع عن الخطأ ونصون المقاتل عن التعريض . ولعله يرى تخطئة إمامه بما أوردناه من القول الصحيحة ضرباً من الخطأ وتعرضاً للمقاتل ، وكان الأجدر به أن يبين ذلك ويدعمه بالأدلة أو أن لا يخط حرقاً في هذا المقام ، ولكنه كتب ليقال إنه كتب .

وقال في لغة الجرائد ويقولون جائني نحو المئتي رجل ، فيستمررون على لفظ الاضافة مع دخول آل على المضاف . والصواب إما إسقاط آل ، وإبقاء الاضافة ، فيقال نحو مئتي رجل او إثبات آل مع رد نون التثنية ونصب رجل على التمييز اهـ

فقلنا إن تمييز لفظ مائة ومثناها يجب أن يكون مفرداً مجزواً وأن العدد المضاف إذا أريد تعريفه عرف ميمزه ، فيقال مائة الدرهم ومائتا الرجل . ونقلنا ذلك عن ابن الحاجب والأشموقي وابن قتيبة في أدب الكاتب فقال المنقذ الفهيم (أما جوابه على العدد وإضافته فلو تدبر انتقاد الإمام لما وقع في ما وقع ولما قرأنا قوله مائة الدرهم ومائتا الرجل على ما اختاره المحققون . ورجعنا إلى ابن قتيبة مع يقيننا أن الأستاذ قد خانه فهمه أيضاً في القولين : لغة الجرائد وابن قتيبة فرأيناه يقول فأما ما ميزت به فلا تدخله الألف واللام . لأن الأول لا يكون به معرفة . لا يقولون عشرون الدرهم وذلك رديء والجيد أن نقول ما فعلت العشرون درهماً أي كما قال اليازجي . بنصب رجل على التمييز فيقال المائتين رجلاً ومن أبيات الشواهد « إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد » الخ وقال إذا قصد تعريف العدد فإن كان مفرداً أي غير مضاف

ولا مركب أدخل اللام عليه ، واحداً كان أو أكثر ، كالعشرون رجلاً والثلاثة والأربعون جملاً والمائة بغيراً الخ وهذا ، من أوضح المواقف التي أبره فيها المتقدم على ضعفه في العلم ، وأجلى المظاهر التي أيد فيها ما قلناه من أنه لا يفهم ما في النصوص ، ولا يوضح ذلك جعلنا الكلام منقسماً إلى قسمين : الأول في بيان أن تمييز مائة ومائتين يجب أن يكون مجروراً ، الثاني أنه إذا أريد تعريف العدد المضاف . ومنه مائة ومائتان . وجب تعريف مميزه على ما اختاره المحققون (وذلك ما قلناه من قبل)

أما الأول ، فقد قال ابن الحاجب في الكافية وميز مائة وألف وتثنيتهما مخفوض مفرد ، وقال السيوطي في جمع الجوامع في بحث العدد : وإن كان مائة وما فوقها ميز بمفرد مجرور بالإضافة نحو مائة رجل ، ومائتا رجل ، ومائتا عام وألف إنسان ، وقال الرضي في شرح الكافية التزموا الجر في العدد من الثلاثة إلى العشرة وفي المائة والألف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فأثروا التخفيف بالإضافة مع أنه قد جاء في الشذوذ خمسة أثواباً ومائتين عاماً ، وقال ابن عقيل في شرح الألفية إن مائة والفا

من الأعداد المضافة وإنهما لا يضافان إلا إلى مفرد، ثم قال: والحاصل أن العدد المضاف على قسمين . أحدهما ما لا يضاف إلا إلى جمع وهو ثلاثة إلى عشرة ، والثاني ما لا يضاف إلا إلى مفرد وهو مائة ألف وثنيتهما . نحو مائتا درهم وألف درهم ، وقال الخضرى عند قول ابن مالك (ومائة والألف للفرد أضف) أي جنسهما ولو غير مفرد كما نتي ثوب ، وقال المكودي في شرحه إن مائة وألفاً يضافان إلى مفرد ، ثم قال بعد ذكر الأمثلة : إن ثنية مائة وألف كذلك ، نحو ألفا رجل ومائتا رجل ، وقال ابن هشام في القطر ، عند الكلام على تمييز كم فأما تمييز الخبرية فمجرد مفرد كتمييز المائة وما فوقها ، وقال الصبان قوله : أي ابن مالك : ومائة والألف للفرد أضف ، أي هذين الجنسيتين الشاملين لمفردهما ومثناهما وجمعهما ، ثم مثل لذلك بنحو مئتي رجل ، وقال في التصريح : إن كان الاسم عدداً من أحد عشر إلى تسعة وتسعين فإن تمييزه واجب النصب ، بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزه واجب الجر بالإضافة إلا ما شذ نخمسة أثواباً ومئتين عاماً ، وقال ابن درستويه : إذا بلغت المائة أضفت العدد إلى المحدود على توحيد كقولك مائة رجل ومائة يوم وليلة وثوب ورجل وبعير ونحو ذلك مائتا يوم وامرأة ، ثم قال فإن نونت المائة نصبت المحدود

على التمييز وإنما يأتي ذلك في ضرورة الشعر كقول الشاعر :

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد أودى المسيرة والهناء

وقال ابن سيده في المخصص فإذا بلغت المائة جئت بلفظ يكون
للمذكر والأنثى وهو مائة كما كان عشرون وما بعدها من العقود وبيئت
المائة باضافتها إلى واحد منكور . ثم قل والمائة من التسعين كالعشرة من
التسعة وذلك نحو قولك مائتا درهم ومائتا ثوب ونحو ذلك وذكر أنه
يجوز في الشعر إدخال النون على المائتين ونصب ما بعدها .

وأما الثاني فقد قال ابن قتيبة في أدب الكاتب في العدد : فإذا
أردت أن تعرف ذلك قلت مائة درهم وألف الرجل ، وكذا ما دون
العشرة ، ثم قال فأما في العشرة وما دونها والمائة وما فوقها ، فإدخال
الآلف واللام في الأول خطأ في القياس ، ثم قل فإذا بلغت مائة
رجعت إلى الاضافة فقلت ما فعلت مائة درهم ومائتا درهم وخمسمائة
الدريم إلى الآلف ، فقد صرح في ثلاثة مواضع بأن أداة التعريف
لا تدخل على مائة ومائتين ، وإنما تدخل على ميمها الذي تضاف إليه
وأن إدخالها على مائة خطأ في القياس ، وهذه عبارة واضحة لا تخفى
على الأطفال المبتدئين في تعلم العربية ، وقد ذكر بعضها ابن قتيبة قبيل
الجملة التي نقلها عنه المنتقد وبعضها بعده فكيف لم يرها المنتقد الفهم ،

وقد زعم أنه رجع إلى ابن قتيبة ، وهذا برهان قاطع على أنه لا يفهم
النصوص مهما قرأها ، وقل ابن سيده في المحصص فإذا أردت تعريف
المائة والمائتين أدخلت الألف واللام في النوع وأضفتها إليه كقولك
مائة الدرهم ومائتا الثوب ، وقل أبو البقاء كل عدد فسر بخفض
مضاف إليه فتعريفه بالألف واللام في المضاف إليه ، نحو خمسة الأثواب
 وخمسة الغلمان ، وقال الزمخشري في المفصل ونقول في تعريف الأعداد
ثلاثة الأثواب ، وعشرة الغنم ، وأربع الأدور ، وعشر الجوارى ،
والأحد عشر درهماً ، والتسعة عشر ديناراً ، والاحدى عشرة والأحد
والعشرون ومائة الدرهم ومائتا الدينار وثلاثمائة الدرهم وألف الرجل ،
وروى الكسائي الخمسة أثواب ، وعن أبي يزيد أن قوماً من العرب
يقولونه غير فصحاء ، وقال العلامة الأشموني في شرح الألفية : إذا كان
العدد مضافاً وأردت تعريفه عرفت الآخر وهو المضاف إلى معرفة ،
فتقول ثلاثة الأثواب ومائة الدرهم وألف الدينار ، وقال ابن دستور
يه في تعريف العدد وما كان منه مضافاً فأردت تعريفه بالألف واللام
فإنما يجوز إدخال الألف واللام في الثاني منهما دون الأول . كقولك
ثلاثة الأثواب ومائة الألف ، كما نقول غلام الرجل وصاحب القوم ،
وقال ذو الرمة :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي في الديار البلاغم
وقال الفرزدق :

ما زال مذ عقدت يدها إزاره فسا فأدرك خمسة الأشبار
وقد زعم قوم من النحويين أنهم يميزون إدخال الألف واللام على
المضاف والمضاف اليه معاً ، وحكوا ذلك عن قوم غير فصحاء من
العرب غلطوا فيه لما رأوا العدد مجموعاً والمعدود مثله ، أدخلوا
البر يف على الأول كما أدخلوا على الثاني ، وظنوا أن الثاني هو الأول
كالصفة والصفة ثم تركوه على إضافته فقالوا الخمسة الاثواب والاربعة
الرجال وهذا غلط .

فقد اتضح من مجموع هذه النصوص البينة أن تمييز مائة ومثناها
يجب أن يكون مجروراً لا منصوباً ، وأن التعريف يدخل على مميزها لا
عليها . وأن الزمخشري وابن دستور به جملاً تعريف الجزئين منقولاً عن
غير الفصحاء ، وجعله الثاني غلطاً . ولم يقل أحد منهما يجوز تعريف المائة أو
المائتين وحدهما بدون تعريف الثاني ، وعلى هذا يكون اليازجي أخطأ
من ثلاثة وجوه ، ولقد أطلنا القول في هذا المقام ليعلم ضعفاء العلم أن
السفاهة والبذاءة لا يقام لها وزن في المسائل العلمية التي لا يغني فيها إلا
العلم والعقل ، وصحة الفهم ، وسعة الإطلاع . أما البيت الذي ذكر

المنتقد أنه من الشواهد فقد تقدم عن التصريح أن مائتين عاماً شاذ ، وعن ابن درستويه أن ذلك إنما يأتي في ضرورة الشعر ، والضرورة لا يقاس عليها ، ولو سلم أنه يقاس عليها فلا يصلح البيت حجةً للمنتقد لأن كلامنا في النثر لا في الشعر ؛ وعبارة الرضي المتقدمة صريحة في أن مائتين عاماً من الشاذ ، وقد نقل المنتقد البيت عن الرضي . والظاهر أنه لم يفهم هذه الجملة من كلامه ، وهو برهان جديد على أنه لا يفهم ما في النصوص ويقتصر منها على إيراد ما فيه شاهد له ، وقد قال في التصريح بعد أن أورد البيت المذكور : والحق أن البيت ضرورة والرواية شاذة ، وقال الاشموني : تنبيه : شذ تميز المائة بمفرد منصوب كقوله إذا عاش البفتي مائتين عاماً ، وقال السيوطي : ونصب المفرد مع مائة ومئتين ضرورة . ثم ذكر الشطر المتقدم ، وقد اقتصرنا على هذا القدر من الأدلة لأن فيه غنية لمن كان له قلب ، وبلاغاً ليقوم يعقلون .

ثم قال المنتقد الفهيم في تنمة هذا البحث : وبعد هذا نقول إن ماجاء به الأستاذ وجعله فصل الخطاب وهو قوله مائتا الرجل هو آية في الفصاحة وفهم كتب اللغة . بيد أننا نضمن له عدم اتباع هدايته هذه وأن الكتاب قاطبة يفضلون أن يقولوا جائني نحو المائتا رجل ، ونحو المائتا رجال ، وإن تعدوا القواعد النحوية ، من أن يقولوا بقول المعترض

جائني نحو مائتي الرجل ويتركون هذا التركيب الفصيح لحضرة
الاستاذ ومريد به اه

وهذه الجملة آية في الحكمة والنبغ وغاية في البلاغة والعلم . ولو أن
قس بن ساعدة قام في عكظ وخطب هذه الآيات الباهرة والمعجزات
الساحرة ، لسجد بلغاء العرب لبلاغتها ، وركع حكماءهم لما فيها من الحكمة ،
وخرّ عقلاؤهم لما فيها من العقل والفهم ، فسبحان من أعطى ما أعطى .
ومنع ما منع !!

والظاهر أن حضرة المنتقد العلامة أفلس من دليل يمت به وآس
من نفسه الضعف عن قرع الحجة بالحجة فأتى بهذا السحر المبين . ولكنه
غفل عن شيء واحد وهو أن تألم نقل ما قلناه إلا لإظهار الحقيقة وبيان
الصواب حتى لا يتبع الكتاب المخطيء في خطئه ، ولا يظنوا الخطأ
صواباً ، ولا يهملوا بعد القيام بهذا الواجب تفضيل الكتاب ما بيناه أو غيره
ولكننا نرى من البعيد جداً أن يحجم الكتاب عن الصواب بعدما وضع
لهم الحق وبرح الخفاء ، وأن يعتصموا بجبل التعنت ويصروا على الخطأ
تمرداً وضلالاً . إلا أن يكونوا ممن ختم الله على قلوبهم وجعل على سمعهم
وبصرهم غشاوة ، وهذا ما لا نتوقعه من الكتاب لأن مثل هذا التعنت
لا يصدر عن عاقل . ولا عن عالم . ولا عن كاتب . ولا عن هو أدنى

رتبة من ذلك ، وقد كان على المنتقد أن يرجع الى كتب العلم أو يسأل أهل الذكر قبل أن يورط نفسه في مأزق لا يعلم مخارجه من موالجه فان ما أتى به في هذه الجملة الاخيرة أَمَاط النقاب عن حقيقته ، وكشف الحجاب عن مبلغه من العلم والفهم . ولو كشف له عن قلوب الناس لرآهم يضحكون من كلامه هذا وأمثاله . ومن تأمل قوله السابق : والجيد أن نقول ما فعلت العشرون درهماً أم كما قال اليازجي الخ . . وجد من سلاسة اللفظ وبلاغة التركيب واثتلاف اللفظ مع المعنى ، ما لا يجده في كتابة ابن المقفع ، وعبد الحميد ، والصولي .

ولا نعلم ما يريد به بقوله أم كما قال الخ ولا على أي شيء عطف بها ما بعدها . وربما كانت هذه الكلمة من الجفر الذي لا يهتدى اليه الا بمفتاح أو من الاحاجي والالغاز التي لا يدرك مغزاها إلا بجهد وعناء .

وقال في لغة الجرائد ، ويقولون : آثروا الخلود إلى السكينة فيأتون بهذا الحرف من الثلاثي ، والفصيح الإيخلاق من باب افعل فيقال أخلد إلى الأمر اذا سكن اليه ولا يقال خلد الا في لغة ضعيفة اه . فقلنا فيما سبق إن صاحب المصباح جعل خلد مثل

أُخِلِدَ وشَفَعْنَا ذلك بما نَقَلْنَاهُ عن الزَّجَاجِ وابنِ قُتَيْبَةَ فَقَالَ المُنْتَقِدُ :
 (أَمَّا تَعْرِضُهُ لِخُلْدٍ وَأُخِلِدَ فَلَمْ يَفْهَمْ مَرَادَهُ أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَتَبَصَّرْ بِانْتِقَادِ
 الْيَازْجِيِّ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْكُرْ عَلَى الْكِتَابِ أُخِلِدَ وَلَا خُلْدَ إِلَى . وَلَكِنَّهُ
 قَالَ خُلْدَ إِلَيْهِ لَا يَقَالُ إِلَّا فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ قَالَ فِي الصَّحَاحِ خُلْدُ
 الرَّجُلِ يَخُلْدُ وَأَخْلَدْتَ إِلَى فُلَانٍ أَيْ رَكَنْتَ إِلَيْهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى
 وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ ، وَقَالَ فِي الْأَسَاسِ خُلْدٌ بِالْكَافِ وَأَخْلَدَ
 أَطَالَ بِهِ الْإِقَامَةَ وَخُلْدٌ فِي السَّجْنِ وَفِي النَّعِيمِ وَأَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ
 أَطَالَ فِيهَا ، وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَيُقَالُ خُلْدٌ إِلَى الْأَرْضِ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَهِيَ
 قَلِيلَةٌ ، الْكَسَائِيُّ ، فَأَمَّاكَ تَرَى الْيَازْجِيَّ يَهْدِي إِلَى أَفْصَحِ اللُّغَاتِ
 وَالْإِسْتِاذِ يَنْبَشُ عَنِ اللُّغَاتِ الضَّعِيفَةِ وَالْمُتْرُوكَةِ فَيُعَارِضُ بِهَا فَلْيَنْظُرْ
 أَوَّلِي الْأَبَابِ)

وَمَنْ الْبَدِيهِيُّ أَنَّنَا لَمْ نَقُلْ أَنَّ الْيَازْجِيَّ أَنْكَرَ عَلَى الْكِتَابِ أُخِلِدَ أَوْ
 خُلْدَ وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ قَالَ : إِنْ خُلْدٌ ضَعِيفَةٌ وَإِنْ مَنْ نَقَلْنَا عَنْهُمْ جَعَلُوهَا مِثْلَ
 أُخِلِدَ . وَهَذَا مِنْ جُمْلَةِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي لَمْ يَفْهَمْ فِيهَا الْمُنْتَقِدُ مَا كَتَبْنَاهُ كَمَا
 أَنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ جَمِيعَ عِبَارَةِ اللِّسَانِ أَوْ اقْتَصَرَ مِنْهَا عَلَى قَدَرِ مَا فِيهِ شَاهِدٌ
 لَهُ كَمَا سَبَقَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَبَيَانُ هَذَا أَنَّهُ قَالَ فِي اللِّسَانِ : وَيُقَالُ
 خُلْدٌ إِلَى الْأَرْضِ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَهِيَ قَلِيلَةٌ ثُمَّ قَالَ عَقِبَ ذَلِكَ الْكَسَائِيُّ

خلد وأخلد وخلد إلى الأرض فالمنتقد وصل إلى لفظ الكسائي ووقف ليومهم أن اللسان ذكر أن خلد قليلة ثم انتهى كلامه عند هذا وقال في المصباح خلد بالمكان خلوداً من باب قعد أقام وأخلد بالالف مثله وخلد إلى كذا وأخلد ركن .

وقال ابن قتيبة في أدب الكاتب في باب فعلت وأفعلت باتفاق المعنى خلد إلى الأرض وأخلد إذا ركن ، وقال الزجاج في فعلت وأفعلت والمعنى واحد ، وخلد الرجل إلى الأرض وأخلد أي مال إليها ولزمها ، وقال ابن سيده في المخصص في باب فعلت وأفعلت وخلد الرجل إلى الأرض يخلد خلوداً وأخلد أي مال إليها ولزمها . فقد ذكر الكسائي ، والفيومي ، وابن قتيبة ، والزجاج وابن سيده ، أن أخلد وخلد سواء ، كما هو ظاهر من عباراتهم ومن جملة ما في باب أفعل وفعل والمعنى واحد ، ولم نر من صرح من هؤلاء ولا من غيرهم بأن خلد ضعيفة غير أن اللسان قال إنها قليلة فإذا كان كل هؤلاء غير مصيبين فلا مانع من أن يكون لنا أسوة بهم ، لأن مشايعة مثل هؤلاء الائمة على الخطأ ، والاعتماد على نقولهم وأفوالهم ، خير من التمسك على السفة .

وَقَالَ فِي لُغَةِ الْجَرَائِدِ ، وَيَقُولُونَ جَاءَ خَمْسَةُ أَنْفُسٍ أَيْ خَمْسَةُ أَشْخَاصٍ . فَيُؤْتُونَ النَّفْسَ فِي مِثْلِ هَذَا وَإِنَّمَا تُؤْتَى النَّفْسُ إِذَا كَانَتْ مُرَادِفَةً لِلرُّوحِ الْخَفِيِّ فَبَيْنَا فِيمَا سَبَقَ أَنَّ النَّفْسَ فِي قَوْلِهِمْ جَاءَ خَمْسَةُ أَنْفُسٍ أَيْ أَشْخَاصٍ مَذْكُورَةٌ لَا مُؤْتَاةٌ بِدَلِيلٍ تَأْنِيثِ الْعَدَدِ مَعَهَا ، وَأَتَيْنَا بِالْأَدَلَةِ الْقَاطِعَةِ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ الْمُنْتَقِدُ ، [قَالَ فِي لُغَةِ الْجَرَائِدِ وَيَقُولُونَ جَاءَهُ خَمْسُ أَنْفُسٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي ص ٣٨٦ مِنْ ضِيَاءِ السَّنَةِ السَّابِعَةِ فَكُلُّ مَا جَاءَ فِي اعْتِرَاضِهِ لَعَنُوا . لِأَنَّهُ لَمْ يَتَفَتَّحْ لِلْخَطَأِ الْوَاقِعِ فِي النُّسَخَةِ الْمُهْدَاةِ إِلَيْهِ فَجَاسَتْ نَفْسُهُ فِي صَدْرِهِ كَمَا لَمَحَ بِكَلَامِهِ . ثُمَّ ضَرَبَ صَفْحًا فَذَكَرْنَا قَوْلَ الْمُعَرِّي وَتَمَّتْهُ وَقَالَ السَّهْبِيُّ لِلشَّمْسِ أَنْتَ خَفِيَّةٌ

وَقَالَ الدَّجِيُّ يَا صَبْحَ لَوْلَاكَ حَائِلٌ . اهـ

وَقَدْ كَانَ يَكْفِي الْمُنْتَقِدُ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنْ يَقُولَ إِنَّ النُّسَخَةَ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا الْإِنْتِقَادَ خَطَأً . وَالصَّوَابُ كَذَا . فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهَا الْإِنْتِقَادُ إِذَا كَانَ صَادِقًا فِيمَا يَزْعَمُ ، وَلَكِنْ أُبَيُّ لَهُ عَقْلُهُ إِلَّا أَنْتَ يَا قِيَّامُ فِي كُلِّ مَقَامٍ بِمَقَالٍ يَدُلُّ بِهِ عَلَى مَقْدَارِ مَا أَثَرَهُ فِيهِ الْحَرَمُ . وَمَا يَوْثَرُهُ فِيهِ كُلُّ سَاعَةٍ بَعْدَ أُخْرَى وَكَانَ يَجْدُرُ بِنَا أَنْ نَتَمَثَّلَ بِقَوْلِ الْمُعَرِّي :

فوا عجباً كم يدعي الفضل ناقص

ووأسفاً كم يظهر النقص فاضل

ولكن ينعنا من ذلك ما يوهمه البيت من نسبة شيء إليه وهو
منه براء .

وقال في لغة الجرائد : ويلحق بذلك قول الآخر وطد العلائق
بينهما . والعلائق لا توطد لان التوطيد لا يكون الا للأرض ونحوها
يقال وطد الأرض اذا ردمها وداسها . ومنه الميطدة وهي خشبة
يوطد بها أساس البناء وغيره . والوجه وثق العلائق اه وهذا
صريح في أن التوطيد لا يستعمل الا في ردم الأرض ونحوها
وفي دوسها ايضاً . وقد قلنا فيما سبق من اقوال الأئمة ما يدل
على أن التوطيد استعمل في غير ذلك . كالملك والعز وغيرها . فقال المنتقد
الفهم في هذا المقام : وطد العلائق . قال البيهقي والوجه وثق العلائق
فلم يرض بذلك المعترض وأورد ما جاء في التاج والأساس من توطيد
الملك وقال فوطده إلى الأرض وغمره فيها والمادة كلها تشعر على انها
لا تليق بالمعنى المراد وان توثيق العلائق هو المعنى لا توطيدها .
قال في اللسان قال ابن الاثير قوله في الحديث فوطده إلى الأرض
أي غمره فيها وأثبتته عليها ومنعه من الحركة فهذا كلام يصدق

على الرمح أو على الحجر . لاعلى علائق الدول . إذ توثيقها
أي الشقة منها واحكام تأليفها هو المطلوب ، ومادة وطد مشتركة
كلها مع الارض كما يتضح من مطالعتها . وغمز العلائق في
الارض كلام لامعنى له اه كلامه النفيس : وفيه برهان جديد
على انه لم يفهم ماكتبناه . ولا ماقاله ابن الاثير . ولا غيره ،
وهذا ماقاله الائمة الاعلام في هذا الحرف ، قال في الصحاح
وطدت الشيء أطده وطدا . أي أثبته وثقلته والتوطيد مثله . وقال
الشاعر يصف قوماً بكثرة العدد :

وهم يطدون الأرض لولاهم ارتمت

بن فوقها من ذي بيان وأعجبا

ثم قال ووطده الى الارض مثل وهصه وغمزه الى الارض
وتوطد اي ثبت فقد قال وطدت الشيء ، ولم يقل وطدت الحجر
أو الرمح . ولفظ الشيء عام يتناول الرمح والإنسان وكل ما يصدق
عليه أنه شيء ، وقول الشاعر المتقدم وهم يطدون الأرض صريح
في أنه لا يريد بكلمة هم رمحاً ولا حجراً . وكذلك قوله
وطده إلى الأرض ، وقال ابن الاثير في النهاية في حديث ابن
مسعود أتاه زياد ابن عدى فوطده إلى الأرض أي غمزه فيها

وأثبتته ، والمتنقد الفهيم نقل هذه العبارة في كلامه السابق . ثم قال بعدها فهذا كلام يصدق على الرمح أو على الحجر : كأنه ظن زياد بن عدي رمحاً أو حجراً وهذا دليل واضح على سلامة ذوقه وفهمه ، ووفرة عقله وعلمه ، وقال في النهاية أيضاً في حديث البراء بن مالك قال يوم اليمامة لحالد بن الوليد طدني إليك أي ضمني إليك واغمزني ، فهل كان البراء بن مالك رمحاً أو حجراً . وهذا صريح في ان الوطد والتوطيد لا يختصان بالأرض ولا بالرمح ولا بالحجر ، وقال الزمخشري في الأساس : وطد الملك توطيداً وعز موطد . وموطود وواطد : ثابت ووطدت ، منزلة فلان عند فلان وتوطدت له عنده منزلة اه فهل الملك والعز والمنزلة من الأرض وردمها ، كما زعمه اليازجي ، أو من الرمح والحجر كما زعمه تابعه الفهيم ، أم الزمخشري لا يعلم ما يقول ولا يفهم النصوص والنقول ، وفي مختار الصحاح للرازي وطد الشيء أثبته وثقله ، وبابه وعد ووطده ايضاً توطيداً فقد قال الشيء ولم يقيده بكونه أرضاً أو حجراً أو رمحاً ، وفي القاموس والتاج وطد الشيء يطده وطدا : أثبته وثقله كوطده توطيداً فتوطد ثبت ، ثم قال وأنشد بن دريد :

وَأُسْ مَجْدُ ثَابِتٍ وَطَيْدٍ نَالِ السَّمَاءِ دَرْعَهَا الْمَدِيدِ

ووطده اليه ضمه ووطد له عنده منزلة . ووطد الشيء ثبت ودام وله عنده وطيدة اي منزلة ثابتة ، ووطد الله للسلطان ملكه فأطده إذا ثبتته ، وعز موطود وواطد وموطد ثابت ، وفلان من وطائد الإسلام وفي فصل الحمزة من التاج أ ط د الله ملكه تأطيداً ثبتته وأ كده كوطده توطيداً .

وقال المحدثاني ثبت الله أساس الملك وغيره وقواعده ووطائده . ثم قال المودة والحال بيننا راسية القواعد ، ثبتة الوطائد ، ثم قال وتقول في الدين والعهد والعقد والملك وغير ذلك هذا أمر قد وطد الله أساسه وهذا صريح في أن التوطيد يستعمل في غير الأرض ، وفي غير الرمح ، والحجر ، وقال مرثد الخير أحد أقبال حمير في خطبة خطبها في الصلح بين سبيع وميثم : فتلافيا أمركما قبل انكساث العهد وانحلال العقد وتشتت الألفة وتباين السهمة وانتماني فسحة رافهة وقدم واطدة فقد جعل القدم واطدة وهي ليست بأرض ولا برمح ، وقل في لسان العرب بعد أن قال ووطد الشيء أثبتته وثقلته والتوطيد مثله ووطد له عنده منزلة مهدها ثم قال ويقال وطد الله للسلطان ملكه وأطده إذا ثبتته وقال النعمان بن المنذر فيما عدده لكسرى من مناقب العرب ، فأما

عزها ومنعتها فانها لم تنزل مجاورة لآبائك الذين دوخوا البلاد ووطدوا الملك وقادوا الجند الخ قد جعل التوطيد للملك ومن البعيد ان يظن النعمان ان الملك ربح او حصر أو أرض وكذلك مرشد الخبير ومثل هؤلاء ممن يحتاج باقوالهم ، وقد نقلنا هذه النصوص الصريحة الواضحة دحضاً لوهم المنتقد وإبطالاً لزعمة لأنّه زعم أن المادة كلها تشعر على انها لا تليق بالمعنى المراد وما افصح قوله السابق [كلها تشعر على انها الخ] .

ومما تقدم يتضح ان جميع ما أتى به المنتقد في هذا المقام ساقط كأقواله السابقة ، وأن سفسطته لم تلبث ان نصل خضاها .

وقال في لغة الجرائد بل قد نجد فيهم من يتبجح بمثل ذلك يزعم أن همه في تقرير الحقائق اللفظية والاشتغال بهذه السفساف الخ فقلنا في انتقادنا السابق : ولم نر من جمع السفساف على سفساف .

فقال حضرة المنتقد ما يأتي : ونحن نورد هنا الجملة التي جاءت في آخر هذا الكلام في الضياء اسنتها السابعة قال قال الإمام لكن من العجب أنه لا يزال في جنب أولئك فريق من الكتاب لم ينتقلوا عن موقفهم ولم يزيلوا ما عرفوا به من الغثاثة ، والاحسن ، والتورك على الألفاظ السوقية والتراكيب العامة ، بل قد تجد فيهم الخ ما ذكرناه قبلاً وقد نقلنا هذه الجملة لأن فيها لفظ التراكيب ولم نجد من ذكره

من أئمة اللغة ، والقاعدة عند العلماء أن جمع المصدر موقوف على السماع كما صرح به المصباح وغيره فإذا لم تكن هذه اللفظة مسموعة فهي غلط من اليازجي دأنا عليه تابعه الذي ادعى له من العصمة ما لم يستطع تأييده بشي إلا الهذيان المضحك ، وأراد أن ينتصر له فدل على مغاضره .

ثم قال حضرة المنتقد : قال المعارض ولم أجد من جمع السفساف على سفساف ، ويفهم من كلامه هذا انه سمع له جمعاً غير هذا الجمع ولكن الحقيقة انه لا يعرف له جمعاً ، ولا فتنش في كتب اللغة ، ولا بحث في كتب التصريف واليك البيان : قال في لسان العرب عن (كذا) حديث فاطمة بنت قيس إني أخاف عليك سفسافه قال ابن الاثير هكذا أخرجه أبو موسى في السين والقاء ولو كلف نفسه البحث بدلاً من التعرض لأكابر الأئمة وتعليطهم لما اصبحت مقاتله في ميدان النقد ولعلم من كتب التصريف أن الفعلال والفعلال مطرد في جمع مصادر المضاعف وليس في الكلام فعلال بفتح القاء إلا المضاعف كسفساف وزازال ووسواس وبلبال وصلصال وتجمع على فعالل فهي السفساف والزلازل والوساوس والبلابل والصلاصل الخ .
وقد أتى المنتقد في هذا المقام بأدلة متعددة على انه لا يفهم ما في

النصوص او يفهم منها ما ليس فيها وبيان ذلك من وجوه ، الأول أنه زعم أن قولي ولم أجد من جمع السفساف على سفساف يفهم منه أنني سمعت له جمعاً غير هذا الجمع وهذا وهم باطل ، لأن نفي الشيء لا يستلزم إثبات غيره إلا اذا كان تقيضاً او في حكم التقيض ، ألا ترى لو أن قائلاً قال : لم أجد من عرف نفسه حق معرفتها كان معناه سلب الوجود عن عرف نفسه فقط ولا يلزم من ذلك أن يكون وجد من عرف نفس غيره بل ذلك احتمال لا يقوم إلا بدليل ، ولا دليل في قولي السابق على أنني وجدت جمعاً غير هذا الجمع .

الثاني ان المنتقد الفهم فقتش في كتب اللغة واستدل بحديث فاطمة السابق على ورود سفساف جمعاً لسفساف وقد ذكر ذلك اول البحث وقصر فهمه عن ادراك باقيه وها نحن نورده بحروفه ليتبين للقراء صدق ما قلناه من انه يقتصر من النصوص على قدر ما فيه شاهد له ويسكت عن باقيها وانه لا يفهم ما فيها ، قال في اللسان وفي حديث آخر : إن الله رضي لكم مكارم الأخلاق وكره سفسافها . السفساف الأمر الحقير والردى من كل شيء وهو ضد المعالي او المكارم واصله ما يطير من من غبار الدقيق إذا نخل والتراب إذا أثير ، في حديث فاطمة بنت

فيس إني أخاف عليك سفاسفه قال ابن الأثير هكذا أخرجه أبو موسى في السنين والفاء ولم يفسره .

وقال : ذكره العسكري بالفاء والقاف ولم يورده في السنين والقاف ، قال والمشهور المحفوظ في حديث فاطمة إنما هو إني أخاف عليك فسقاسته بقافين قبل السنين وهي العصا . قال . فأما سفاسفه وسقاسته بالفاء والقاف فلا أعرفه إلا أن يكون من قولهم لطرائق السيف سفاسقه بفاء بعدها قاف ، وهي التي يقال لها الفرند فارسية ، هذا ما ذكره في اللسان نقلاً عن ابن الأثير وهو صريح في أن سفاسفه بقافين رواية غير مشهورة . وأن المشهور المحفوظ غيرها ، والمنقذ يزعم أن لغة الجرائد تتركب بالصحيح الفصيح ، فكيف يجعل غير المشهور المحفوظ ، دليلاً للفصيح ، ولا شك أن هذا ضرب من الهذيان لا يخفى إلا على من زف رأيه وخف عقله ، وقال السيوطي في الدر المنثور بعد أن ذكر الحديث المذكور ، ويروى سفاسقه ولم يعرفه أبو موسى والمحفوظ فسقاسته وهي العصا .

وذكر في مجمع البحار ما نقله في اللسان عن ابن الأثير ، فهو لاء الأئمة كلهم اتفقوا على أن الرواية المشهورة المحفوظة فسقاسته لا سفاسفه ولم ينكر أحد منهم على ابن الأثير عدم معرفته سفاسفه ، فدل ذلك على

أنهم مثله لا يعرفونها، وإذا كانت رواية غير مشهورة فلا يسوغ العقل الصحيح ولا القياس التمسك بها والاعراض عن المشهور المحفوظ، هذا ما يتعلق بالحديث الشريف .

الثالث ان السفساف في الأصل هو ما يطير من غبار الدقيق والتراب، كما صرح به ابن الاثير في النهاية، وابن منظور في لسان العرب، وقال قبله في اللسان السفساف ما دق من التراب، ثم قل والسفساف التراب الهابي كثيراً، وهاج بسفساف التراب عقيمها، الخ وقال الجوهري في الصحاح: السفساف ما دق من التراب، وقال المطرزي في المغرب في تفسير الحديث الشريف «يجب معالي الامور، ويغض سفسافها» أي ما دق منها ولوئم، من سفساف التراب وهو دقافه، وقال في التاج نقلاً عن الصاغاني وأصله من سفساف التراب لما دق منه، ثم قال وقيل أصله من سفساف الدقيق وهو ما يطير ويرتفع من غباره عند النخل، ثم قيل لكل ريح رديء سفساف وفي القاموس السفساف ما دق من التراب، وقال الزمخشري في القاموس وكره لكم سفسافها هو في الاصل ما تهب من غبار الدقيق إذا نخل ودقاق التراب، ثم قال: ثم شبه به كل وسخ رديء .

فقد ذكر هؤلاء الأئمة السفساف على أنه اسم للدقيق من التراب

أو لما يطير من غبار الدقيق ، ولم يصرح واحد منهم بأن لفظ السفساف مصدر ، أو كان مصدراً ثم نقل إلى غيره كما صرحوا بذلك في الأسماء التي سميت باسم المصدر ، فقد المنتقد إياه في عداد المصادر حكم بلا دليل .

الرابع قول المنتقد إن الفعل والفعلال مطرد في جميع مصادر المضاعف الخ ، لغو لا علاقة له بالموضوع ، لأننا لم نتعرض لأطراف هذه الصيغة ولا لعدمه ، وقوله بعد ذلك وليس في الكلام فعلال بفتح الفاء إلا في المضاعف الخ ، كذلك لغو لا تعلق له بالبحث ، أما إذا كان يزعم أن كل فعلال لا يكون إلا مصدراً فهذا باطل ، لأن في الكلام كثيراً مما جاء على هذا الوزن وليس بمصدر ، ومن ذلك الغوغاء فقد جاء بمعنى الجراد وبمعنى سفلة الناس ، والخالخال للحلي المعروف ، والصلصال بمعنى الطين ، والسلسال بمعنى الخمر ، والوطواط اسم لطائر ، والقسقاس أشدة الجوع ، والنسناس له وللحيوان المعروف ، والننعاع للبقلة المعروفة والقعقاع علم لرجل ، إلى غير ذلك مما لا يمكن حصره فهذه كلها أسماء وليست بمصادر ؟ ولو سلمنا أنها مصادر مجازة للشتند الفهيم الذي بحث وفتش في كتب التصريف ، فإن المصادر لا تجمع وما ورد منها مجموعاً فهو موقوف على السماع ، لا يقاس عليه غيره ، قال سيبويه ^١ وأعلم

أنه ليس كل جمع يجمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع ، وقال في المصباح بعد أن نقل أقوال الأئمة والعلماء فدل كلامهم على أن جمع المصدر موقوف على السماع ، فإن سمع الجمع عللوا باختلاف الأنواع ، وإن لم يسمع عللوا بأنه مصدر ، أي باق على مصدريته ، وقال الجوهري في الصحاح : وأنا براء منه وخلا منه ، لا يثنى ولا يجمع ، لأنه مصدر في الأصل ، وقال في اللسان وأنا براء منه وخلا ، لا يثنى ولا يجمع ، لأنه مصدر في الأصل ، مثل سمع سماعاً ، وقال في التاج رجل براء ورجلان براء كسلام لا يثنى ولا يجمع ، لأنه مصدر وشأنه كذلك .

وقد صرح العلامة يس في حاشية التصريح بأن المصدر لا يثنى ولا يجمع إلا إذا كان بالتاء فهذه أدلة واضحة على أن المصدر لا يجمع إلا سماعاً ؟؟ ولو سلمنا أن السفساف مصدر وأن المصدر يجمع ، فإن فعلاً لا قياسه أن يجمع على فعاليل ، لأن ذلك قياس كل رباعي قبل آخره حرف مد ، كقراطس فيقال في جمعها قراطيس ، قال ابن جماعة وقد تحذف المدة ويعوض عنها التاء كجاجة وفي جمع جمجاج والأصل جمجاجيج تحذف الياء وأتي بالتاء عوضاً ولذلك لا يجتمعان ولا يسقطان فدل كلامه على أن الياء إذا حذفت لا بد أن يعوض عنها

بالتاء ، وعجالة الجوهرى ولسان العرب تؤيد ذلك ، وقد وردت
ألفاظ غير هذا كما قال الجوهرى واللسان ججاج في جمع ججاج
ولكن هذا مخالف للقياس متوقف على السماع . قال ابن الحاجب في
الشافية وأما الرباعي نحو جعفر وغيره فيجمع على جعافر قياساً ونحو
قرطاس . قال الشارح مما كان رباعياً وقبل آخره مدة سواء كانت
ألفاً او واواً او ياء ، يجمع على قراطيس قياساً مطرداً ، ثم قال وما
كان على زنة الرباعي المجرد والمزيد ملحقاً أو غير ملحق بمدة وبغير
مدة يجري مجراه ومثل للأول بنحو جدول وعثير والثاني بنحو قرطاس
ومصباح . وهذا صريح في أن فعلاً لا يطرد جمعه على فعاليل كيفما
كانت حركة فائه كما صرح به علماء الصرف كابن الحاجب ، وكشيخ
الاسلام الانصاري ، والسيد عبد الله ، وغيرهم من شراح الشافية ، وقد
انفقت كلمة هؤلاء على ان الباء إذا حذفت لا بد أن يعوض عنها التاء
كما قدمناه عن ابن جماعة ، فقد انضح من مجموع ما تقدم أن السفساف
ليس بمصدر .

وعلى فرض أنه مصدر . فلا يجوز جمعه قياساً بل يتوقف على
السماع . وعلى فرض جواز جمعه فان القياس جمعه على سفاسيف أو سفاسفة
أما جمعه على سفاسف فغير قياس . وإنما يتوقف على السماع ولم

يذكره أحد من علماء اللغة فقد بحثنا عنه في لسان العرب والتاج
والصحيح والمغرب والفائق والأساس والمصباح والنهاية فلم نجد
أحداً من هؤلاء ذكر السفساف جمعاً لسفساف ، فهل بعد هذا نكون
مخطئين إذا قلنا في انتقادنا السابق إننا لم نر من ذكر هذا الجمع؟
كلا ثم كلا ، ثم كلا ، ومما تقدم يتضح بأجلى وجه أن المتقد الفهم
بحث في كتب التصريف ونقب وفتش ثم أتى بالآيات الساحرة وذلك
أنه تمسك برواية غير معروفة مع أن صاحب اللسان الذي نقل عبارته ،
ذكر ذلك بعد كلمتين ، ولكن حضرة المنقذ من فرط ذكائه وحدة
ذهنه لم يفهمه ، ثم أتى بقياس صرفي قاس فيه السفساف بالزلال ونحوها
فذكرنا بالتلميذ الذكي الذي قاس البيض بالبادنجان فالتقاء إلى الأرض
كما ألقى رفيقه البادنجان ، وهذا غاية في النبع والبراعة ، ولم يكتف
حفظه الله بهذا القدر بل زعم أننا لم نبحث ولم نفتش ونقل عن كتب
التصريف ما نقل ، مما أيد به قولنا السابق إنه لا يفهم ما في النصوص
ولو كتب الله له الكرامة لنظر نفسه نظرة صادقة ، وخفف شيئاً من
غمره وتفيقه ، وفل شباة بذائنه ، وأمسك نفسه عن الخوض في
غمرات البحث الذي يعوز إلى علم وافر ، وعقل صحيح وأدب جم .
ولو علم أن الناس يزنون الأقوال بميزان العقل ثم يقيسون أقدار

أهلها بذلك المقياس ، لما خط في القرطاس حرفاً على حرف .
ولما أتى بما أتى به من الأدلة الواهية ، والحجج الملفقة ، والبرهانات
المرفقة : تأييداً لما زعمه من العصمة .

أو لو علم ان اليازجي غني عن مثل هذه النصرة ، وهذا
النصير ، الذي يريد أن يرفع له موضعاً واهياً فيحدث فتناً
لا يرتق ، ووهياً لا يرفأ ، لكفى نفسه مؤنة الادلاء بأدلة مخزية وسفسطة
مضحكة ، ولكن الله اراد أن يظهر للناس حقيقته الناصعة حتى
لا يسترسل أحد بعد اليوم إلى السمعة الكاذبة ، والشهرة الباطلة .

وقد ختم كلامه بمثل ما افتحه واستنفذ كل ما في وسعه من الهذيان
فعرض مثلاً جديداً مثل فيه مقدار ما لديه من الغرور ، والأدب ،
والعقل ، حتى لا تزال منه على ذكر ، فترفعنا عن ايراده هنا اكتفاء
بما سلف له من الاقوال الدالة على مبالغه من كل منها ، والكلمات التي
لا تصالح إلا له ، ولا يصلح إلا لها .

ويعلم الله أننا أزمعنا بادئ بدئ على الترفع عن المناظرة لما رأيناه
في مواهب المناظر ولكننا أشفقنا على العلم واللغة من ان يعبت بهما الجهل
فيصبحا ألوية بأيدي المتطفلين على موائدهما ، وذلك ما حدانا على أن نهيب
به الى السداد ونبين له سبيل الرشاد لعله يبلغ منه معرفة قدره فلا يتعداه .

ولقد رغب البنا فربق من الغير على العلم والأدب ، ان نرد على كل واحد ممن كتب في هذا الموضوع قوله : فلم نشأ مطاوعتهم في ذلك لاننا لم نرفيما كتبه هؤلاء الذين اشتركوا في هذه الحملة الجاهلية ، شيئاً من العلم ولا من الأدب ، وإنما كانت غاية عملهم أن غرض كل واحد منهم نموذجاً دل فيه على مقدار ما أوتي من العقل والأدب والعلم ، على أننا أنزلنا القول منزلتين ، فما كان منه جارياً على سنن الأدب والعقل تلقيناه بالقبول وشكرنا قائله ، وما كان غير ذلك فقد جعلناه تحت الأقدام وجعلنا عدم الجواب جواباً له ، وسوف ثابر على هذه الخطة المثلى في هذه المناظرة وغيرها ونشرع بعد يسير من الزمن في نشر ما جاء في كلام المنتقد مخالفاً للصواب وفاء بما وعدنا من قبل ان شاء الله تعالى .

انتهى ما كتبناه ثانياً ، وسنشرع بعد حين في انجاز ذلك الوعد ، واننا لندرجوا ممن وقف في هذه الرسالة على خلل او خطأ (سواء كان من اغلاط المطبعة أو غيرها) أن ينبهنا اليه لتتداركه بالإصلاح ، فقلما سلم انسان من خطأ او نسيان ، والعصمة لله وحده .



فهرس الخطأ والصواب

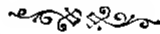
(نبيه)

وقع بعض اغلاط في الطبع فانبئنا قسماً منها هنا وتركنا قسماً آخر اعتماداً على ذكاء القاري ونباهته

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٤	١٥	الزبيدي	الزبيدي
١١	٧	بقيد	يقيد
١٤	٩	احكاه	حكاه
٢٠	٧	افعلت وفعلت	فعلت وافعلت
٢٢	١٢	الحث	البحث
٢٣	١٥	واياه	واياه
٣١	٣	أن	أن
٣٤	١٥	امري	امرو
٣٧	٧	واحدة	واحدة
٣٩	٣	الشافعة	الشافعية
٤١	٨	على	عليه
٤٥	١٢	الواء	الواو
٤٦	١٣	حيبت	حييت
٤٦	١٧	جمعيت	جمعيت
٤٨	١٢	كالضوضاء ثم قلنا	كالضوضاء فنقلنا ذلك ثم قلنا

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٥١	١٧	حيث	حيث
٥٢	١٦	يكون	يكون
٥٤	١٠	مفاد	مقاد
٥٦	٦	ذكر	وذكر
٥٦	١٣	جعلها	جعلها
٥٩	٤	لدى	الذي
٦٠	٣	الموجودة	التي
٦٢	٣	ردئته	ردئته
٦٢	١٧	فققنا له النصوص	فققنا النصوص
٦٤	٩	وإسرة	وإسرة
٧٤	١٧	يبلغها	يبلغها
٨٠	١٠	العرمط	العرفط
٩٢	١٧	الردى	الردى
٩٦	١٦	التشيت	التشيت
٩٧	١	اقوالهم	واقوالهم
٩٧	١٢	المنفذ	المنقذ
٩٩	٨	س	ص
٩٩	١٣	الخذلفة	الخذلفة
١١٣	٤	اوزمانه	وزمانه
١٢٥	٩	بسمع ويحفظ	تسمع وتحفظ
١٢٧	١١	الاستاذ	الامتاز

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٢٧	١٦	الشواهد اذ	الشواهد كما في شرح الكافية للارضي اذا
١٢٨	١١	وثنيتها مخفوض	وثنيتها وجمعه مخفوض
١٣١	١٠	اثواب	الاثواب
١٣٢	٧	الاول	والأول
١٤٢	١٤	بارض	ببحر
١٤٥	١٧	في حديث	وفي حديث
١٤٩	١٥	وفي جمع	في جمع
١٥٠	٢	ججاجع في	في ججاجع



فهرس المباحت

صفحة	صفحة
٢٣	١
٢٨	٤
٣٥	٤
٤٢	٤
٥٣	٧
٥٥	٧
٥٦	٨
٦١	٨
٦٢	٩
٦٦	٩
٦٨	١٠
٧٢	١٠
٧٧	١١
٨٣	١٢
	١٣
٩٣	١٣
٩٩	١٤
١٠٠	١٥
	١٥

صفحة	صفحة	الكلام على لفظ
١٥	١٠٥	« « « وجعته بطنه
١٦	١٠٨	« « « شقائق النعمان
١٦	١١٢	« « « لازال زيد يفعل
١٧	١١٦	« « « رغب الشيء
١٧	١١٧	« « « العشير
١٨	١٢١	« « « الصراغ والصياغ
١٨	١٢٣	« « « تكتم فلان
١٨	١٢٦	« « « يوم الثلاثاء والاربعاء
١٩	١٢٧	« « « المائتين رجلا
٢٠	١٣٥	« « « آثروا الخلود
٢٠		« « « علياء
٢١	١٣٨	« « « خمسة انفس
٢٢	١٣٩	« « « وطد الملائق
٢٢	١٤٣	« « « السفاسف

(لنبينه)

سقط من المقالة الثانية حينما نشرت في جريدة الفيحاء الغراء ، الكلام على لفظي علياء وزرع الشجرة فلم نر زياتها هنا طلباً للاختصار واكتفينا بما ذكر في صفحتي ١٥ و ٢٠ من الكلام عليها على ان ابن سيده قال في المخصص ج ١ ص ٤٩ وقد استعملوا الزرع في نوى النخل النخ . وقال سيف ص ١٠٢ فاما ابو حنيفة فقال اذا زرع النخل من النوى فنبت فهو نوى النخ . وهذا وحده كاف في اثبات المدعي .

